

مَجْمُوع فَنَائِدِي رَسُولِيكَ

الإمام السيد علوي المالكي الحسني

المولود سنة ١٣٢٨ هـ والمتوفى ١٣٩١ هـ

جمع وترتيب

السيد محمد بن علوي المالكي الحسني
خادم العالم الشريف بالبلد الحرام

مَجْمُوع
فَنَائِدِي دَرْسَاتِكَ

الإمام السيد علوي المالك الحسني

المولود سنة ١٣٢٨هـ والمتوفى ١٣٩١هـ

جمع وترتيب

السيد محمد بن علوي المالك الحسني
خادم العام الشريف بالبلد الحرام

سنة الطباعة : ١٤١٣هـ

عدد الطبعات : عشرة آلاف



المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد : فيقول الفقير إلى عفو مولاه الغني السيد محمد بن علوي بن عباس المالكي الحسني عامله الله بلطفه السني لقد وفقني الله للملازمة سيدي الوالد الإمام العلامة السيد علوي بن عباس المالكي ، فقرأت عليه حضرا وسفرا في مكة المكرمة والمدينة المنورة وفي عرفة ومنى والطائف وكتبت له وأخذت عنه وخدمته مدة حياته وخرّجت له أسانيده في حياته فقرأها وقرّرت بها عيناه وحمدالله على ذلك .

وقد كان له جملة من الكتاب الكرام أدركت منهم شيخنا العلامة الفقيه الشيخ عبدالله بن سعيد اللحجي الذي كان لا يفارقه حتى وفاته وكتب له مدة طويلة ، ومنهم العلامة الفقيه الحبيب سالم بن عبدالله الشاطري الذي لازمه وكتب له وكتب عنه من كلامه في التفسير والحديث عشرات الدروس العلمية بالمسجد الحرام ، ومنهم العلامة الفقيه الشيخ سعد عبده الوصائي ، ومنهم العلامة الفقيه الشيخ إسماعيل عثمان .

وكنتم قد تشرفت بالانضمام إلى صفوفهم والإنخراط في سلوكهم منذ تأهلت لذلك إلى وفاته ، فكنت أكتب له أحاديثه الإذاعية ورسائله الجوابية وفتاويه العلمية بجانب شيخنا اللحجي ، ومنذ ذلك الوقت تحركت هممتي لجمع تلك الفتاوى ونقل صورها والإحتفاظ بها على حالتها في دفاتري وبمجموع فوائدي .

وقد فأننى كثير من الفتاوى والفوائد التي كان يرجمه الله بحرمها ويرسلها قبل أن أتصدى لذلك إذ لم يحتفظ بها أحد ولم يعتن بها إلا ماندر ، وهذا الذي حفظته هو الذي أدركته من آخر حياته ، ولو لا فضل الله عليّ لصاع كما صاع ماتقدم من مئات الفتاوى والرسائل والمكاتبات المهمة ، فإنها صاع أكثرها لانشغاله بالتدريس والتعليم والمنافع العامة والمصالح الإجتماعية وكذلك ثقله الكلبة ولكثرة مكاتباته ورسائله التي كانت تأخذ من وقته حصة كبيرة ومع ذلك فإني أحمد الله الذي وفقني للإتنباه إلى ذلك والحفاظة عليه ، وأنا في ذلك الوقت صغير السن أشغل بما يشغل به صغار الطلبة من حفظ التلون ومذاكرة الدروس وتحضيرها والإستعداد للإختبارات والسعي وراء الشهادات .

والآن تحركت الهمة لترتيب ذلك وتنقيحه وتهذيبه وتبويبه ومراجعة ما أمكن مراجعته ونشره ليستفيد منه أهل العلم ممن يعرف قيمة هذه الفتاوى . وقد ضمنت إلى هذه الفتاوى بعض الرسائل العلمية التي كتبتها عن سيدي الوالد فيما استفدته منه من مجالسه ومدارسه ومذاكراته ومحاضراته وهي ست رسائل : الأولى رسالة مهمة في الإلهام ، والثانية رسالة في الكهانة ، والثالثة رسالة حرر فيها الخلاف فيما يتعلق بحكم التصوير ، والرابعة رسالة في أحكام الحديث الضعيف (المتهل اللطيف) والخامسة رسالة في أحوال

الوحي المعظم (العقد المنظم) والسادسة رسالة في بطلان وحدة الوجود .
نسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفع بها كما نفع بصاحبها وقد كتبنا ترجمة
موجزة جدا له مكتفين بالكتاب الجامع لأخباره الذي سيصدر قريبا إن
شاء الله ، نسأله التوفيق والإعانة على ذلك إنه سميع قدير ،
وبالإجابة جدير^(١) .

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ومولانا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين ، والحمد لله رب العالمين .

(١) وقد كتبنا خلاصة موجزة عن تاريخ حياته تأتي في مقدمة الفتاوى .

« خلاصة موجزة عن السيد علوي المالكي »

رحمه الله تعالى

هو السيد العلامة علوي بن العلامة السيد عباس بن العلامة السيد عبدالعزيز بن العلامة السيد عباس بن العلامة السيد عبدالعزيز بن السيد العارف بالله سيدي محمد المالك المكي الحسي الإدريسي .
سيد عالم أبي ثم جدي :: هكذا هكذا إلى المختار^{عليه}

« بيت السيد علوي المالكي بمكة المكرمة »

بيت سيادة وشرف وعلم وفضل منذ مئات السنين ، فالسيد عباس وأبوه وجده وأبو جده وأبوه ومن فوقه إلى سيدنا إدريس الأزهر بن إدريس الأكبر بن عبدالله الكامل بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن سيدنا علي وسيدتنا فاطمة الزهراء بنت سيدنا رسول الله ﷺ كل منهم عالم فاضل حافظ لكتاب الله ، ومنهم المدرس والإمام والخطيب بالمسجد الحرام ، نالوا الفضل والتكريم بالعلم والعمل والنسب النبوي الشريف فالحمد لله على فضله وإحسانه .
ولد السيد علوي بن عباس المالكي في بيت المالكي المعروف بمكة المكرمة بباب السلام سنة ١٣٢٨ هـ فبدأ بحفظ القرآن الكريم فأتمه وهو في العاشرة من عمره وصلى به التراويح إماما بالمسجد الحرام كعادة أهل مكة في ذلك ثم التحق بمدرسة الفلاح .

وكان أساتذتها إذ ذاك من أجل علماء المسجد الحرام وانخرط منتظما في سلك الطلبة ولأزم شيوخ المدرسة وبرع واستحق أن يقوم بالتدريس في نفس المدرسة قبل التخرج فكان هو وجملة من الطلاب المهرة الأذكياء يقومون بالتدريس للفصول الأولى مع تلقى العلم في الفصول العالية فكان تلميذا

ومدرسا في آن واحد وذلك كله مع الإغتراف في سلك الطلاب بالمسجد
فشاركتهم في حلقاتهم وزاحمهم ودخل معهم وأخذ العلم من المثلهن العظمين
المدرسة والمسجد .

وقد أخذ عن جملة من العلماء الكرام فمنهم والده السيد عباس الذي رياه
وأذبه وعلمه وأخذ منه أكثر علومه وقرأ عليه في الحرم والبيت وتخرج عليه .
وأخذ عن محدث الحرمين بلا نزاع الشيخ عمر حمدان ، والشيخ محمد
حبيب الله الشنقيطي ، والشيخ محمد علي بن حسين المالكي ، والشيخ
جمال المالكي ، وشيخ القراء الشيخ أحمد التيجي ، والشيخ عبدالله حمده ،
والشيخ حسن السعيد السناري ، والشيخ محمد أمين سويد الدمشقي ،
والشيخ محمود العطار الدمشقي ، والشيخ عيسى رؤاس ، والشيخ سالم شفي
والشيخ أحمد ناضرين ، والشيخ محمد العربي الثباني ، والشيخ محمد نجدي
أمان ، والشيخ محمد الخضر الشنقيطي ، والشيخ محمد المجتبى الشنقيطي ،
والشيخ عمر باجنيد ، والشيخ عبدالستار الدهلوي ، ويروي سيدي الوالد عن
جملة من ساداتنا آل باعلوي منهم الحبيب عيدروس بن سالم البار ، والحبيب
أبو بكر البار ، والحبيب عبدالرحمن بن عبيدالله السقاف والحبيب علوي بن
طاهر الحداد وأخوه الحبيب عبدالله بن طاهر الحداد ، والحبيب علي بن سالم
ابن أحمد بن حسن العطاس ، والحبيب مصطفى المخضار ، والحبيب محمد
ابن هادي السقاف ، والحبيب عمر بن سميط ، والحبيب سالم بن حفيظ ،
والحبيب علي بن علي الحبشي المدني ، والحبيب علوي بن محمد الحداد
صاحب بوقور ، والحبيب علي بن عبدالرحمن الحبشي صاحب بتاوى ،
والحبيب أبو بكر السقاف صاحب قرني .

ويروي سيدي الوالد عن جملة من كبار علماء المسلمين منهم الإمام
المحدث محمد عبدالحكي الكتاني والشريف عبدالحفيظ الفاسي ، والشيخ محمد

رائد الكوثري ، والسيد يوسف بن إسماعيل النباهي ، والشيخ محمد نجيب
الطعي ، والشيخ سلامة العزامي ، والشيخ أحمد بن المأمون البلغيسي
والسيد محمد مكّي بن محمد جعفر الكتاني ، والشيخ محمد إلياس
الكندهلوي ، والشيخ المؤرخ البجلي محمد زبارة صاحب نيل الوطر ، والإمام
المستدحدث عبدالقادر الشلبي ، والإمام المحدث المستد الشيخ محمد
عبدالباق الأنصاري الأيوبي المدني ، والشيخ أبو الخير الميداني الدمشقي ،

والشيخ المرشد محمد أبو النصر خلف الحمصي .
وبعد ذكرنا مشايخه وترجمنا لهم في مصنف خاص ، وكذلك ذكرنا أسانيده
وزبائنه في مصنف خاص هو العقود اللؤلؤية وإتحاف ذوي الهمم العلية
وذكرنا أخبار الجد السيد عباس وأسانيده وترجم شيوخه وأسانيدهم في جزء
خاص يسر الله إتمامه .

وليسدي الولد شعر بديع رائع ومساجلات شعرية وقصائد دينية وغزلية
وعنبة أدبية وكلها قد جمعها بفضل الله وسأشرها في المصنف
الخاص بأخباره .

وليسدي الولد خوث علمية في مسائل خاصة مهمة أضفناها إلى مجموع
لشائبي وهي :

- (١) العقد المنظم في أقسام الوحي المعظم .
 - (٢) الملل اللطيف في أحكام الحديث الضعيف .
 - (٣) الآبئة في أحكام الكهانة .
 - (٤) رسالة في إبطال نسبة القول بوحدة الوجود لأئمة التصوف .
 - (٥) رسالة في الألهام .
 - (٦) رسالة في أحكام التصوير .
- وليسدي الولد محاضرات دينية وأحاديث إذاعية جمعها في كتاب

خاص سميته نفحات الإسلام من محاضرات البلد الحرام (وقد طبع والحمد لله).

- وليسيدي الوالد شرح على بلوغ المرام وهو إبانة الأحكام .
- وشرح على عمدة الأحكام هو نيل المرام .
- وكتاب في أصول التفسير هو فيض الخير .
- وكتاب فتح القريب الخبيب على تهذيب الترغيب والترهيب .

وظائفه العلمية ونشاطه الإجتماعي

تفرَّج من مدرسة الفلاح سنة ١٣٤٦هـ فتولى التدريس بالمدرسة المذكورة سنة ١٣٤٧هـ وأجيز له بالتدريس في المسجد الحرام أيضا في نفس السنة وقد أعطى وقته كله وصرف نفيس عمره للتدريس بالحرم الشريف وكانت له خلوة (غرفة صغيرة) في باب السلام وأخرى في رباطه السليمانية الكائن بباب المحكمة سابقا في الحرم الشريف يسكنها جملة من كبار الطلاب منهم شيخنا الشيخ عبدالله اللحجي والفقير الأستاذ سعد عبده وغيرهم ممن سنذكره في ترجمته التي أفردناها له في جزء خاص فكان رحمه الله يقضي أوقاته الخاصة بين هاتين الخلوتين لتعليم هؤلاء الطلاب الكرام المجاورين وكان معهم جملة من شباب مكة (فهم الآن وزراء وكُتّاب وشعراء وأفاضل) يطلق عليهم أهل الخلوة لازمود وأخذوا عنه واستفادوا من علومه وتخرجوا به .

وكان رحمه الله مشتغلا بالتعليم والتدريس ليله ونهاره ، وقد أحصى بعض طلاب العلم دروسه في آخر حياته فإذا بها أكثر من ثلاثين درسا ما بين درس خاص وعام مع مواظبته على الحضور إلى مدرسة الفلاح وإلقاء الدروس العلمية والإشراف على التربية الدينية والأخلاقية فيها .

أما دروسه العامة التي كان يجتمع فيها مئات الطلاب والمستفيدين من العامة والخاصة والمحيين فكانت خمسة دروس ثلاثة بعد المغرب ودرس

بعد العشاء ودرس بعد العصر وله درس عظيم سنوي في شهر رمضان بدأه سنة ١٣٧٠هـ وكان يذهب إلى المدينة المنورة كل سنة في رمضان فلما طلب منه أهل مكة أن يقرر لهم درسا في رمضان ترك السفر إلى المدينة في رمضان وعقد لهم درسا يوميا بعد العصر من سنة ١٣٧٠هـ إلى سنة وفاته وكان يحضره نحو ألف شخص وكان يواظب عليه مع شدة الحر في أيام الصيف وضعف جسمه في آخر حياته ولكنه كان يتكلف ويتحمل ولا يظهر أي ضجر أو سامة رضي الله عنه .

وهذا كله كان يقوم به رحمه الله لوجه الله تعالى بلا راتب ولا مكافأة شهرية في مقابلته مع قيامه بأعمال جليلة ومهام ثقيلة بكل همة وقوة وإخلاص وصدق ومحبة للخير فقد كان عضواً في اللجنة العليا لتوسعة المسجد الحرام التي كان يرأسها الملك سعود رحمه الله فكان يحضر ويناقش ، وكان عضواً في لجنة تحديد أعلام الحرم ولجنة الإشراف والاختبار للمطوفين بالحرم ولجنة الإصلاح بين الناس التي كان يرأسها أمير مكة في ذلك الوقت . وكان له حديتان أسبوعيان في الإذاعة السعودية وصوت الإسلام وكانت له محاضرة سنوية في ندوة المحاضرات بالرابطة الإسلامية أيام الشيخ محمد سرور الصبان وكان مأذونا شرعياً لعقد الأنكحة فكان يهتم بها جمعاً للشمل وسعياً لتكثير الأمة المحمدية وكان قائماً بالسعي في مصالح الأمة ومنافع المسلمين والشفاعة الحسنة عند ذوي السلطان فكم قضى ديناً وكم جبر خاطراً وكم فك أسيراً وكم أعتق رقاباً وجب قصاصها فسعى عند أهل الدم وتشفع عندهم فقبلوا شفاعته وأكرموا وفادته وتنازلوا عن حقهم . وكان يدخل على حكام البلاد وأمرائها فيحترمونه ويقدمونه ويستمعون إلى نصحه وارشاده ويوصل إليهم ما يراه ويعلمه ويشفع عندهم فيشفع وله في ذلك مواقف عظيمة وشواهد كريمة خصوصاً مع الملك سعود والملك فيصل رحمهما الله رحمة واسعة للذين

كانا بكنان له عظيم التقدير والإحترام لما يعرفانه من إخلاصه وصدق نصحه
ومحبته ومودته وصلته بهم التي كانت لله وفي الله والحمد لله .
وقد انتقل إلى رحمة الله في منتصف ليلة الأربعاء ٢٥ صفر ١٣٩١ هـ
ودفن عصر يوم الأربعاء وقد شيعه الألو ف من أهل مكة والمقيمين والقادمين
من الأطراف وحضر جنازته كبار علماء مكة المكرمة ووقفوا لتقبل العزاء فيه .
وكانت جنازته مشهودة بحيث امتلأ الشارع من باب المسجد الحرام إلى
مقبرة المعلاة .

وقال شيخنا المشاط إنه لم يشهد في حياته جنازة مثلها وكانوا يقولون أن
جنازة شيخنا الشيخ جمال المالكي أعظم وأكبر جنازة شهدتها مكة في هذا
القرن . قال شيخنا المشاط : أقول بل هذه الجنازة أعظم ولا يخفى الصبح إلا
على أعمى أو حسود اهـ كلام شيخنا المشاط .
وقال شيخنا الشيخ محمد نور سيف أن الإمام أحمد بن حنبل يقول إن
أهل السنة والجماعة يعرفون بجنازتهم فهي محضورة ومشهودة قال وهكذا جنازة
السيد علوي كانت مشهودة ومحضورة ومارأينا جمعا كمثل ما رأينا في
جنازته اهـ .

هذا ماتيسر إirاده من ترجمته رحمه الله تعالى
وصلى الله عليه وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وكتبه

السيد محمد بن السيد علوي المالكي الحسني

التفسير والحديث

والعقائد

له مقاليد السموات والأرض

وسئل رحمه الله عن قوله تعالى : ﴿له مقاليد السموات والأرض﴾
فأجاب : قال الإمام القرطبي في تفسيره : واحدها مقليد ، وقيل : مقلاد
وأكثر ما يستعمل فيه إقليد والمقاليد والمفاتيح ، عن ابن عباس وغيره .
وقال السدي : خزائن السموات والأرض . وقال غيره : خزائن السموات
المطر وخزائن الأرض النبات .

وخرج البيهقي عن ابن عمر أن عثمان بن عفان رضي الله عنه سأل
رسول الله ﷺ عن تفسير قوله تعالى : ﴿له مقاليد السموات والأرض﴾
فقال رسول الله ﷺ : «ما سألتني عنها أحد لا إله إلا الله والله أكبر
وسبحان الله وبحمده أستغفر الله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم هو
الأول والآخر والظاهر والباطن يحيى ويميت بيده الخير وهو على كل شيء
قدير» (اه تفسير القرطبي ج ١٥ ص ٢٧٤ - ٢٧٥) .

قلت : ويشهد لهذا ما جاء في الحديث الصحيح من أنه ﷺ قال :
«أوتيت مفاتيح خزائن الأرض» وجاء أيضا في الحديث رواه الإمام أحمد وابن
حبان والضياء المقدسي عن جابر أن النبي ﷺ قال : «أوتيت بمقاليد
الدنيا» ورجاله رجال الصحيح .

ويشهد له أيضا ما جاء في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : «إني
رأيت في غدائي هذه كأني أوتيت بالمقاليد والموازين» رواه ابن مردويه عن ابن
عمر ، وذكره السيوطي في الدر المنثور .

﴿وذلك تأويل ما لم تستطع﴾

ما قولكم دام فضلکم في قوله تعالى : ﴿وذلك تأويل ما لم تستطع﴾
ما أصل تستطع وما حكمة التعبير به هنا بذلك دون ماسبق فإنه قال هنا
﴿تستطع﴾ وفي الأخرى تستطيع وفي الأخيرة تستطع .
الجواب : الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن
والاه ، ﴿وقل رب زدني علماً﴾ .

أقول : تستطع أصله تستطيع من باب الاستفعال فحذفت التاء تخفيفاً
وبقيت الطاء التي هي أصل ، وهمزة ماضية وهو استطاع للموصل ، وزعم
بعضهم أن السين عوض عن قلب الواو ألفاً والأصل أطاع ، ولا حاجة
تدعو إلى أن المحذوف هي الطاء التي هي فاء الفعل ، ثم دعوى أنهم أبدلوا
من تاء الافتعال طاء لوقوعها بعد السين ، ويقال تستطيع بإبدال الطاء تاء
وستتبع بحذف التاء .

فالخاصل أن اللغات أربع وهي : تستطيع تستطيع تستطيع وستتبع نقل
ذلك العلامة الألوسي عن ابن السكيت اللغوي رحمه الله تعالى .
وأما سر ذلك التعبير فقد أشار الجلال السيوطي إلى أن ذلك من
باب التنفيس في التعبير وليكون القرآن جامعاً للغات كما كان جامعاً للمعاني
قال الألوسي رحمه الله تعالى : وما ألطف حذف أحد المتقارنين وبقاء الآخر
في آخر هذا الكلام الذي وقع عنده ذهاب الخضر عن موسى عليهما
السلام ، وقال بعض المحققين إنما خص هذا بالتخفيف لأنه لما تكرر في
القصة ناسب تخفيف الأخير وتعقب بأن ذلك مكرر أيضاً وذاك أخف منه
فلم يؤث به وفيه أن الفرق ظاهر بين هذا وذلك ، وقال بعضهم : إنما
خص هذا بالتخفيف للإشارة إلى أنه خف على موسى عليه السلام ما لقيه
ببيان سببه وتعقبه بأنه يبعده أنه في الحكاية دون المحكى وهذه كلها زهرات
لاختل الفرك ، والله أعلم .

﴿ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً﴾

الحمد لله الذي رفع لمن وقف ببابه قدرا ، وأعلى لمن انتسب لجناحه ذكرا ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي جرى الماء الثمير من بين ينايه ، وتفجرت ينابيع الحكمة من قلبه ولسانه وعلى آله وأصحابه الأئمة الأعلام ، بدور الإسلام ، ومصاييح الظلام والتابعين لهم في الإقتداء ، وسلوك سبيل الإهتداء ، إلى حضرة الفاضل الخليل محيي حقا ، وأخي في الله صدقا ، رفيع القدر والشأن الشيخ (حرسه الله ورعاه وحفظه ووقاه ومن كل سوء نجاه ، وبلغه معناه ، وجمعنا وإياه في الملتزم وروضة الحبيب إنه سميع مجيب .

بعد إهداء سلام مسكي ، من سوح الكعبة الغراء والحرم المكي والسؤال عن الخاطر الكريم ، مع مزيد الشكر والتكريم ، قد اطلعت على سؤالكم في كتاب محب الجميع الشيخ عبيد عن تطبيق آية كريمة على الواقع وكيف تكشف عن خرائدها الراقع ﴿ومن أصدق من الله قيلا ، ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً﴾ .

فأقول مستمدا من فيض الله ، ومدد الرسول إخبار الله صدق وكلامه حق ، لم يجعل لأعدائنا سبيلا على سلفنا الصالحين وأبائنا الأولين ، لما تمسكوا بكتاب ربهم ، وعملوا بسنة نبيهم ، وأحسنوا في ورائته ، واقتدوا بهديه وسنته ، فكانوا مؤمنين حقا ، ومتبعين صدقا ، عند ذكر الله توجل قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا وتوكلا ، يقيمون الصلاة ويؤدون الزكاة ، ويحذرون المخالفات ، ويخرجون عن المألوفات والرسوم والعادات ، ويقفون في موقف صدق ، ومقام حق استغنوا بالإستقامة ، عن اتخاذ ألف كرامة ، أما نحن يا حبيبي فقد نبذنا الكتاب ، وتركنا سنة سيد الأحاب ،

واشتغلنا بالقشر عن اللباب ، فلا عجب أن ابتلينا بهذا التفرق المير ، ونادانا
 لسان الحال وهو ناقد بصير ، قل هو من أنفسنا هذا السبيل ، فوقعنا في الداء
 الويل تفرقنا شذر مذر ، ولم تنفعنا العبر ، وهدمنا بناء موطئاً جليلاً ، وفحنا
 على أنفسنا سيلاً ، ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ، وفي المثل
 جنت على نفسها براقش ، فتأمل يا حبيب وناقش ، واحذر السهم الطائش ،
 وخذ من ثمرات حدائق الأذواق ، وأنت أدري بالمستطور في الأوراق ، هذا
 ما جادت به النفخة والحال ، ولكل مقام مقال ، نرجع الآن في التعبير ، لقول
 علماء التفسير ، فقد ورد عن سيدنا علي رضي الله تعالى عنه : أن السبيل
 المنفية ، إنما هي يوم القيامة والحساب والحشر والمآب ، بدليل قوله قبل ذلك :
 ﴿فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ وأما السبيل التي في الدنيا ، فإنما كانت ابتداءً
 واستدراجاً ، وقد روى هذا المعنى على هذا القدر الإمام الحبر ابن عباس رضي
 الله عنهما وقيل : السبيل المنفية إنما هي في الدنيا على معنى أنهم ليس لهم علينا
 سلطان بالإستصال وإقامة الحجج المفحمة عند المناظرة والجدال ، والأولى إبقاء
 الكلام على إطلاقه وتحمل السبيل المنفية في كل مقام على ما يناسب ويوافق فهو
 التفسير الواقعي الصادق ، وإنما كان ذلك أولى وأجلى وأحلى لأن العلماء
 استنبطوا منها فروعها لا تصح استنباطها إلا إذا تحقق مناطها بحمل السبيل على
 العموم كما لا يخفى على أهل المنطوق والمفهوم ، فمن فروعها إنه استدل بها على
 فساد شراء الكافر للعبد المسلم لأنه لو صح لكان له عليه سبيل بالتملك
 والتصرف وكذا على وقوع الفرقة بين الزوجين بردة الزوج وكذا الكافر إذا
 أسلمت زوجته ليس لها عليها سبيل إلا إذا أسلم قبل مضي العدة إلى غير ذلك
 من الفوائد والعلوم التي لا تصح إلا بحمل السبيل على العموم ، وأما آية :
 ﴿وَكَذَلِكَ نَوَلَّى بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾ المراد بالتولية التسليط والظلم يعم الأصغر
 والأكبر ، والمعنى : أن الله ينتقم بالظالم ثم ينتقم منه ويسلط بعض الظالمين على

بعض كما قال الشاعر :
وما من يد إلا يد الله فوقها :: وما ظالم إلا سبيل بظالم
وفي الحديث : « كما تكونوا يولى عليكم »
والحاصل : إن هذا ياسيدي ! من واديه وقد ظهرت طلائعه وبواديه
وللضرورة أحكام لا تخفى على أولى الأفهام ولا تزل فيها الأقدام ، وما
أحسن الهجرة للأحباب والعشرة ، ولا أرى غيره وقد طال الكلام فلنمسك
عنان الأقلام .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تفسير قوله تعالى : ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾

ماقولكم دام فضلکم في معنى قوله تعالى : ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾
يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ؟
الجواب : قال الله تعالى : ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ :
(١) ذكر ابن عباس وابن جرير : أن الخليل عليه السلام لما أتم بناء
البيت أمره الله بأن يصعد على جبل أبي قبيس وينادي : أيها الناس ! إن
الله قد أمركم بحج هذا البيت ليشيكنكم به الجنة ويحجركم من عذاب النار
فحجوا ، فلما قيل له : أذن ، قال : يارب ! وأين يبلغ صوتي ؟ قال :
أذن وعلى الإبلاغ ، فأجابه من في الأصلاب والأرحام : لبيك لبيك ،
فمن أجابه مرة حج مرة ومن أجابه مرتين حج مرتين .
(٢) ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾ يقول : يأتوك مشاة وركبانا .
(٣) قوله : ﴿يَأْتُوكَ﴾ : يأتو البيت ولما كان المنادي إبراهيم نسب
الإتيان إليه لأنه هو المنادي .

(٤) إبراهيم عليه الصلاة والسلام دعا الناس إلى الحج ، وحج امتثالا لأمر ربه ، وعلم الناس المناسك تطبيقا وحج من بعده الأنبياء ولما حج آدم عليه السلام قبله قالت له الملائكة : برّ حجك يا آدم ! فلقد حججنا هذا البيت قبلك بألفى عام ، وما من نبي إلا حج هذا البيت كما ورد ذلك في بعض الآثار .

(٥) الدعوة إلى الحج عامة لجميع الناس في العرب والعجم والإنس والجن ، لأن دعوة الرسول ﷺ التي ابتدأت الأذان الإبراهيمي كانت عامة غير أنها قيدت ذلك بالمستطيع .

تفسير آية : ﴿ كَانَتَا رَتْقًا ﴾

ووجدت في بعض دفاتره رحمه الله صورة منقولة عن جواب له عن معنى آية المذكورة ، هذا نصه :

سألت أعزك الله عن تفسير قول الله عزوجل في سورة الأنبياء ﴿ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا ﴾ ماعنى الرتق والفتق ؟ وما مراد الله تعالى بهما ، وحسن جدا أن يتدبر المسلم آيات ربه ، ويتذكر بها ويتبصر فيما اشتمل عليه القرآن من أسرار الخلق والتكوين والعبر الجلييلة والسائل وقف موقف الأدب بالسؤال عما أشكل عليه غير مفسر برأيه ولا مقتف لما لا يعلم وذلك شأن المخلصين المتقين .

الجواب : فاعلم أرشدك الله أن الرتق معناه في اللغة : السد ، والفتق معناه : الشق ، وقد اختلف المفسرون في معنى الرتق والفتق في الآية : وحاصل ذلك يرجع إلى خمسة أقوال :

القول الأول : المراد لذلك والله أعلم : أن السموات والأرض كانتا شيئاً واحداً ملتزقتين ففصل الله تعالى بينهما بالهواء ورفع السماء إلى

حيث هي وجعل الأرض حيث هي ودليل ذلك ما رواه ابن جرير في تفسيره قال : حدثني محمد بن سعد قال حدثني أبي قال حدثني عمي قال حدثني أبي عن أبيه عن ابن عباس قوله : ﴿أولم ير الذين كفروا أن السموات والأرض كانتا رتقا ففتقناهما﴾ الآية ، يقول : كانتا ملتصقتين فرفع السماء ووضع الأرض .

القول الثاني : المراد بذلك أن السموات كانت مرتقة طبقة واحدة ففتقها الله تعالى سبعا ، والأرض أيضا كانت طبقة واحدة ففتقها الله تعالى سبعا فلم يكن السموات والأرض متماستين ، ودليل ذلك ما رواه ابن جرير في تفسيره قال : حدثنا ابن عبد الأعلى قال حدثنا محمد بن ثور عن معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد : ﴿رتقا ففتقناهما﴾ قال : ففتقهن سبع سموات بعضهن فوق بعض وسبع أرضين بعضهن تحت بعض .

القول الثالث : المراد بذلك أن السموات والأرض كانتا مظلمتين ففتقهما الله تعالى بإظهار النور فيهما ، ودليل ذلك قوله تعالى : ﴿وآية لهم الليل نسلخ منه النهار﴾ . وما رواه ابن جرير في تفسيره قال : حدثنا الحسن قال أخبرنا عبدالرزاق قال أخبرنا الشوري عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس قال : خلق الليل قبل النهار ثم قال : ﴿كانتا رتقا ففتقناهما﴾ .

القول الرابع : لأبي مسلم الأصبهاني وهو أن الرتق حالة العدم إذ ليس فيها ذوات مثمرة فكأنها أمر واحد متصل متشابه ، والفتق الإيجاد لحصول التمييز وانفصال بعض الحقائق عن البعض فيكون كقوله : ﴿فاطر السموات والأرض﴾ والفطر الشق ، وهذا القول لا دليل له في الأثر ، ولذا لم يعرج عليه ابن جرير الطبري .

القول الخامس : المراد أن السموات كانت رتقا مستوية صلبة لا تمطر ، والأرض رتقا لا تنبت ففتق الأرض بالنبات والسماء بالمطر وكان لا يخرج

منهما شيء ، ودليل ذلك ما رواه ابن جرير في تفسيره قال : حدثني الحسين بن علي الصدائي قال حدثني أبي عن الفضيل بن مرزوق عن عطية في قوله : ﴿أَوَلَمْ يَرِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا﴾ قال : كانت السماء رتقا لا تمطر والأرض رتقا لا تنبت ففتق السماء بالمطر وفتق الأرض بالنبات ، ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا أَفَلَا يَوْمِنُونَ﴾ وهذا القول أرجح الأقوال وأولاهها بالنصواب لوجوه :

الوجه الأول : إن ذلك أقرب إلى المخاطبين الكفار وأنسب بأول الآية وهو : ﴿أَوَلَمْ يَرِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ لأنهم يرون كل وقت نزول الأمطار وأنبات الزروع بخلاف ما إذا حمل على ماسبق من الأقوال فإن ذلك يقتضي حمل الرؤية على النظر والتفكير فإن الفتق عارض مفتقر إلى مؤثر قديم أو أن ذلك يكون لهم بطريق الاستفسار ومطالعة الكتب السماوية .

الوجه الثاني : أن ذلك أنسب بقوله تعالى : بعد ذلك : ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا﴾ فإنه جل ثناؤه لم يعقب ذلك بوصف الماء بهذه الصفة إلا والذي تقدمه من ذكر أسبابه .

الوجه الثالث : أن أكثر المفسرين جروا على ذلك وهو مختار ابن جرير ن أفاضل المفسرين ، ولا يروا على هذا القول المرجح إشكالا أن المطر ينزل لا تنزل من السماوات بل من السماء الدنيا لأننا لا نسلم أن المطر ينزل من السماء الدنيا بل من السابعة ، وفي رواية من الرابعة أو نقول : المراد بالسماوات السماء ، ووضع الجمع مكان المفرد شائع كما تقول : ثوب أمتاك وبرمة أعشار أو أن الجمع باعتبار الآفاق في سماء الدنيا أو نقول المراد بالسماوات : السحب ، أو نقول : الجمع باعتبار الجهة لأن جهتها هي جهاتهن ، أو باعتبار أن كل قطعة فيها سماء .
والحاصل أن هذا الإشكال لا يقدح في ترجيح القول الأخير ، والله أعلم.

الجمع بين آيتين

وسأله رجل من أهل العلم عن التوفيق بين قوله تعالى : ﴿كل نفس ذائقة الموت﴾ وقوله تعالى : ﴿ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله أموات بل أحياء﴾ .

فأجاب : بأنه لا تنافي بين الآيتين لأن قوله تعالى : ﴿ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله أموات﴾ ليس معناه نفى حصول الموت لهم أو نفى نسبتهم إليهم بالكلية بحيث أنهم ماذا قوا أصلا ولا طرفة عين وإلا لقال تعالى : ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله ماتوا ، فحيث عدل عنه إلى أموات علم أن المراد امتيازهم بحياة بعد الموت لاثقة بهم برزخية روحانية مانعة من أن يقال : في شأنهم أموات ، وتلك الحياة فسرهما النبي ﷺ بأن أرواحهم تكون في حواصل طيور خضر تسرح في الجنة حيث شاءت ثم تأوى إلى قناديل تحت العرش ، فتكون علة النهي للمؤمنين عن أن يقولوا في حقهم أموات إيهام مساواتهم لغيرهم في ذلك البرزخ وتلك خصوصية لهم وإن شاركهم غيرهم في النعيم ، بل وزاد عليهم بعض عباد الله المقربين مما لا يقال في حقهم ذلك ، وهذا صيانة لهم عن النطق بكلمة قالها أعداء الدين والمنافقون في شأن أولئك الكرام قاصدين بها أنهم حرموا من النعيم ولم يروه أبدا .

وأما حمل ﴿بل أحياء﴾ على أن المراد بها أنهم سيحيون فمسلوك معتزلي وحمل الحياة على بقاء الذكر الجميل أو الحياة على الهدى والموت على الضلال بعيد عن وجه مناسبة اسرار التنزيل وتكلف لا داعي إليه وخروج عن المقام وإزالة آثار الاختصاص ، والله أعلم .

ليسوا سواء

ماقولكم دام فضلکم في كيفية الوقف على قوله سواء من قوله تعالى ﴿ليسوا سواء﴾ فإنه قد وقع في بلادنا اختلاف في كيفية ذلك فمنهم من يقف عليه بالألف ومنهم من يقف عليه بالسكون ، وكل يدلي بحجة ودام الإختلاف سنينا فالمرجو تحرير الجواب الشافي في ذلك .
الجواب : الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد فأقول :

قد رجعنا في هذه الفتوى إلى شيخنا العلامة الفقيه محمد علي بن حسين المالكي فأجاب بما يشفي ويكفي وقال :
لا يجوز الوقف على قوله تعالى ﴿سواء﴾ بالسكون بل يتعين الوقف عليه بالألف المبذلة من التنوين وذلك لوجوه :

الوجه الأول : أن القراءة سنة متبعة تؤخذ بالتلقى والنقل دون الاحتمال والعقل ، فماصح نقله عن القراء يعمل به في كيفية الأداء ، وما لا فلا ، وهنا قد ثبت النقل عنهم في هذه الكلمة وشبهها من كل ماكان منصوبا منونا وغير مخنوم بهاء التانيث أن الوقف فيه يكون بالألف المبذلة من التنوين كما يعلم ذلك بالتلقي عنهم ، فالوقف حينئذ بالسكون على سواء مخالف للنقل .

الوجه الثاني : اتفق علماء الأداء على أن الكلمة المنصوبة المنونة يوقف عليها بالألف المبذلة من التنوين إلا ماكان فيه تاء التانيث الإسمية نحو ﴿رحمة من ربك﴾ فالوقف بالهاء فيه ، وأما المرفوع المنون والمجرور المنون فالوقف عليهما يكون بحذف التنوين عند جميع القراء وعلى هذا جميع لغات العرب في الوقف على المنصوب بالألف فالوقف حينئذ بالسكون على سواء مخالف للقواعد والإصطلاح .

الوجه الثالث : أن لغة ربعة الوقف على المنصوب بالسكون دون الألف تخفيفا وحلا له على المرفوع وانحزور ليحزى الكل مجزى واحدا عندهم ولذا قال شاعرهم :

ألا حبذا غم وحسن حديثها :: لقد تركت قلبي بها هائما دنف
ولكن لا يجوز الوقف بها هنا ، أولا لعدم ورودها في النقل ، وثانيا
لضعفها ومخالفتها لسائر اللغات ولا يقرأ بالضعيف فضلا عن عدم الثابت
نقلا ، وثالثا لأنها مخالفة للغة قريش التي بها نزل القرآن ، وقد أمر سيدنا
عثمان رضي الله عنه كتاب القرآن بالرجوع إلى لغة قريش في رسمه فينبغي
الرجوع إليها أيضا في أدائه .

الوجه الرابع : أن لرسم القرآن سرا بديعا فهو من أسرار المشاهدة
وكال الرفعة بل هو حجاب منع أهل الكتب أن يقرءوا القرآن على وجه
واحد دون موقف ، وهذه أسرار باطنية وأغراض نبوية لا تدرك إلا بالفتح
الرباني ، ولذا خفيت على كثير من الناس ، فهذه الكلمة أعني (سواء)
وإن لم تكن مرسومة بألف بعد الهمزة لكنها من المعلوم أنها اسم منصوب
على أنه خبر ليس منون إذ ليس فيه ما يقتضى منع الصرف كما هو مقرر
في علم العربية فحيثما تشمله قاعدة الوقف على الاسم المنصوب المنون
التي تقدم تحريرها ، ولا عبرة بعدم رسم الألف بعد الهمزة في سواء لوجود
رسم التنوين المغنى عن ذلك ولشيوخ كون هذا الاسم منصوبا عند
النحويين ونقل كيفية الوقف عليها عن القراء ولتخرجها على اللغة الفصحى
المشهورة دون اللغة الضعيفة المهجورة ، هذا ماصح نقله وتحريره وتم
إعتاده . .

تفسير قول سيدنا إبراهيم (هذا ربي)

سأل العلامة مولوي نظام الدين عن قول الخليل عليه الصلاة والسلام ﴿هذا ربي﴾ فإن ظاهر هذا الكلام ربوبية الكوكب ، وهذا كفر ، والخليل منزّه عن ذلك لعصمته فكيف يحجب عن هذا ؟ والجواب عن هذا الإشكال - والله أعلم - أن معتمد مذهب أهل السنة والجماعة أن الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام معصومون من الذنوب الصغائر والكبائر قبل النبوة وبعدها عمداً أو سهواً أو جهلاً في أقوالهم وأفعالهم ذلك لأن الله اصطفاهم لنوحيه واختارهم سفراء بينه وبين عباده فلا يأتي على نبي زمان إلا وهو على غاية المصروفة بالله والتبري مما سواه .

إذا علمت ذلك فالخليل عليه السلام طهره الله وعصمه واتخذهُ خليلاً وأخبر عنه بأنه أتاه رشده من قبل وأنه جاء ربه بقلب سليم وأنه أراه ملكوت السموات والأرض ليكون من الموقنين فكيف يقول ﴿هذا ربي﴾ على حقيقته ، لا يمكن ذلك أبداً ، فاعتقاد ربوبية الكوكب كفر ، والخليل منزّه عن أقل من ذلك ، فيجب صرف هذا اللفظ عن ظاهره إلى واحد من الوجوه الآتية :

(١) قوله ﴿هذا ربي﴾ ليس إخباراً ، بل حكاية لمعتقد قومه حتى يرجعوا إليه فيطلبه بقوله ﴿لا أحب الآفلين﴾ وذلك كما تقول في البحث مع الفلاسفة القائلين بقدم الجسم (الجسم قديم) فهو من باب حكاية قول الخصم للرد عليه والزامه لا لاعتقاده ويؤيد ذلك قوله تعالى : ﴿ولتكن حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه﴾ .

(٢) أنه استفهام إنكاري بخذف أدواته والأصل (أهذا ربي) على حد قوله

تعالى : ﴿أَفَأَنْتُمْ فَهْمُ الْخَالِدُونَ﴾ أى أفهم الخالدون .
(٣) أنه على تقدير القول ، والمعنى : أتقولون هذا ربي ، وإضمار القول كثير ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ أى يقبلان ذلك .

(٤) أنه قال ذلك استهزاءً بمعبودهم وهو الكوكب ، كما نقول للذليل ساد قومه : هذا سيدكم ؟

(٥) أنه قال ذلك خداعاً لهم ليؤمنهم أنه معظم لما عظموه حتى يلقوا إليه مقاليد عقولهم ويقبلوا ما صدر عنه ، فلما أقل أراهم نقص النجوم وأنها لا تصلح للألوهية ولا محذور في هذا الإيهام لما يترتب عليه من المصلحة العامة بهدائيتهم وإذا جاز التلفظ بالكفر للإكراه فلأن يجوز إذا استعقب في ظن القائل هداية قوم إلى أقوم طريق من باب أولى .

إذا تقرر هذا علمت أن جملة (هذا ربي) تحتمل وجوها متعددة فلو صدرت هذه الجملة من رجل غير معصوم لوجب حملها على أحسن وجوها ولا يجوز التكفير بمجرد الإحتمال فكيف وقد صدرت من نبي ورسول وخليل معصوم من أولى العزم فينبغي حملها على أحد الوجوه السابقة قطعاً ، كيف ودلائل الحدوث في الأفلاك ظاهرة لا تخفى على أقل عاقل فكيف بمن هو من أكمل العقلاء معاذ الله وحاشاه من ذلك ويدل لهذا الصرف أمور :

(١) أنه عليه السلام عرف ربه من قبل ذلك حيث قال لأبيه آزر أتتخذ أصناماً آلهة ودعاه إلى التوحيد وأطال معه الكلام في تسفيه ما هو فيه كما في سورة مريم .

- (٢) أن في سورة مريم حاجة أبيه وهنا حاجة قومه ومعلوم أن الداعي إلى الله يبدأ بأهله قبل الأجانب .
- (٣) أن ما في سورة مريم من الحاجة كان على سبيل الرفق ، وما على سبيل الإعلاظ ، ومعلوم أن الرفق في الدعوة مقدم على العنف .
- (٤) أنه لو أراد تحصيل المعرفة لنفسه لاستدل بغروب الشمس في اليوم السابق لتلك الليلة بأنها لا تصلح للألوهية فيكون غيرها لا يصلح للألوهية من باب أولى ، والله أعلم .

قواعد البيت الحرام

قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى :

سألت أروشدك الله عن قواعد البيت الشريف التي رفع عليها البيت الحليل والذبح عليهما السلام من أمسها ، وقد أجاب عن هذه المسألة الإمام ابن جرير الطبري المتفق على إمامته وفضله فقال :

والصواب من القول في ذلك عندنا أن يقال : إن الله عز وجل أخبر عن إبراهيم الخليل بأنه وابنه إسماعيل رفعوا القواعد من البيت الحرام وجائز أن يكون ذلك قواعد بيت كان أهبطه مع آدم فجعله مكان البيت الحرام الذي بمكة ، وجائز أن يكون آدم بناه ثم انهدم حتى رفع قواعد إبراهيم وإسماعيل ولا علم عندنا بأي ذلك كان لأن حقيقة ذلك لا تدرك إلا بخبر عن الله عز وجل وعن رسوله عليه الصلاة والسلام ، والمراد برفع القواعد الرفع عليها لأن القواعد نفسها لا ترفع بل تبني عليها ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

سألت أيها العزيز أيذك الله بتوفيقه عن حكمة استقبال القبلة في الصلاة وسر التشريع في ذلك مع أنه حينما تولى الإنسان فم وجه الله . فأقول : اعلم أيها العزيز أن بيت المقدس والكعبة المشرفة من شعائر الله تعالى وبيوته التي تعظيمها من تقوى القلوب ، ولما كانت الصلاة من أهم القربات وأشرف الطاعات وأشهر شعائر الدين وأهم أركان الإسلام بعد الشهادتين ناسب أن يكون التوجه في الصلاة المختص بالله إلى ما هو مختص بالله ومنسوب إليه طلبا لرضاه واستمطاراً لسحاب رحمته للتقرب منه لأن دين الإسلام دين المدنية والنظام جاء بتوحيد القلوب ولَمَّ الشمل وجمع الشتات فدعا إلى الصلاة وجعل لها إماما وربط أفعال المأمومين بأفعاله يركعون معا ويسجدون معا ويقومون صفا كأنهم بنيان مرصوص وكذلك شرع وقتا واحدا لصيامهم وإساکهم وإفطارهم وكذلك شرع لهم نسكا واحدا وتلبية واحدة وصعيدا واحدا وأعمالا متحدة كل ذلك ليعلم المسلمون أنهم مهما تباينت أقاليمهم وتباعدت أقطارهم فهم تجمعهم جامعة واحدة وملة واحدة وأخوة دينية واتحاد إسلامي فمن أجل ذلك اقتضت الحكمة الإلهية اتحاد القبلة في صلاتهم لأن ذلك أجمع للخاطر وأحث على صفة الخشوع وأقرب لحضور القلب لأنه يشبه مواجهة الملك في مناجاته ولو ألقى لكل مصل الحبل على الغارب يستقبل أي جهة شاء لما أمكن أداء صلاة الجماعة بربط صلاة المأموم بالإمام فيفوت سر المشروع لصلاة الجماعة ولأدى ذلك إلى بشاعة المنظر للمؤمنين في أفضل عباداتهم تحسبهم جميعا وقيلتهم شتى ولترتب على اختلاف الظواهر اختلاف البواطن لأن بين الظاهر والباطن ارتباطا عظيما وسراً خفيا ولذا قال عليه الصلاة

والسلام : « لا تختلفوا فتختلف قلوبكم » .
 وقال : « لتسوء صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم » .
 فالعناية بتسوية الظواهر عناية بجمع القلوب وتسوية الأفكار وتوحيد
 المقاصد وتصحيح العقائد واستثمار الفوائد ، هذا ماظهر لي والله أعلم .
 وإني أنصح فضيلة المعقب بتحري الحق وحسن الظن والتماس أحسن
 الخارج وسلوك أدب العلم في التعقيب وذلك لما لمسته من شدة حاجته في
 كتابته ، وفق الله الجميع لما يحب ويرضى ، وصلى الله على أشرف خلقه
 وعلى آله وصحبه أجمعين .

لتفسدن في الأرض مرتين

مثل سيدي الوالد عن تفسير قوله تعالى : ﴿وقضينا إلى بني إسرائيل
 في الكتاب لتفسدن في الأرض مرتين﴾ وتحقيق المرتين .
 قال تعالى : ﴿وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب لتفسدن في الأرض
 مرتين﴾ الآية :

قال العلامة الحمل على الجلالين : ﴿قوله مرتين﴾ الأولى : بقتل زكريا
 فعاقبهم الله تعالى ثم تاب عليهم ، والثانية : بقتل يحيى ابنه فعاقبهم الله
 تعالى ثم تاب عليهم ، ثم قال لهم : ﴿وإن عدتم عدنا﴾ ، ثم عادوا
 فعاقبهم الله بتسليط رسول الله ﷺ اهـ شيخنا .

وقال الجلال : وقد أفسدوا الأولى : بقتل زكريا فبعث عليهم جالوت
 وجنوده فقتلوه وسبوا أولادهم وخربوا بيت المقدس ، وقال بعد قوله تعالى
 ﴿فإذا جاء وعد الآخرة﴾ وقد أفسدوا ثانيا : بقتل يحيى فبعث عليهم
 مختصر فقتل منهم ألوفا وسي ذريتهم وخرب بيت المقدس .
 ثم قال الجلال بعد قوله : ﴿وإن عدتم عدنا﴾ وقد عادوا بتكذيب

محمد ﷺ فسلط عليهم بقتل قريظة والتضير وضرب الجزية عليهم .
وقال العلامة سليمان الجمل أيضا عند قول الجلال : وقد أفسدوا ثانيا
بقتل يحيى (قوله بقتل يحيى) هذا على خلاف المشهور ، والمشهور أنه
قتل في حياة أبيه كما سيأتي عن أبي السعود في سورة مريم اهـ .
وعبارة أبي السعود في سورة مريم عند قوله تعالى : ﴿فذهب لي من
لدنك ولما يرثني﴾ وكان من قضاء الله أن وهبه يحيى نبيا مرضيا ولا يرثه
فاستجاب دعاءه في الأول دون الثاني حيث قتل قبل موت أبيه على ماهو
المشهور ، وقيل : بقى بعده برهة .
وعبارة البيضاوي عند قوله (مرتين) أولاهما مخالفة أحكام التوراة وقتل
شعيا وقيل ارمياء ، وثانيهما : قتل زكريا ويحيى وقصد قتل عيسى عليهم
الصلاة والسلام .

والحاصل أن هذه العبارات كلها متفقة على أن الميتين قد وقعتا أولاهما
بقتل زكريا عليه الصلاة والسلام ، وقيل : بمخالفة أحكام التوراة وقتل
شعيا الخ ، وثانيهما : بقتل يحيى عليه الصلاة والسلام ، وقيل : بقتل
زكريا ويحيى ، وقصد قتل عيسى عليهم الصلاة والسلام .
ودلت أيضا على أن الله سلط عليهم في المرة الأولى جالوت وجنوده ،
وفي المرة الثانية : سلط عليهم بختنصر ، ودلت أيضا على أنهم عادوا
للإفساد مرة ثالثة فسلط عليهم نبينا محمدا ﷺ كما ذكروا ذلك عند
قوله تعالى ﴿وإن عدتم عدنا﴾ .

قال ابن كثير : وقال قتادة : قد عاد بنو إسرائيل فسلط عليهم محمدا
ﷺ وأصحابه يأخذون منهم الجزية عن يد وهم صاغرون .
ولم يظهر من جميع العبارات ما يدل على أن المرة الثانية لم تقع بل قد
وقعت ووقعت بعدها مرة ثالثة أيضا والله أعلم .

حول نزول القرآن

ماقولكم دام فضلكم في مواقع في ابتداء نزول القرآن من غط جبريل عليه السلام رسول الله ﷺ ثلاث مرات وأمره بالقراءة مع كونه أمياً لا يدري ماالكتاب وما القراءة كما قال تعالى : ﴿وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ماكنت تدري ماالكتاب ولا الإيمان﴾ ويعلمه قبلها القراءة ولم ينزل عليه بالوحي والتعليم فلماذا غطه وأزعجه وكرر الغطة ؟

الجواب : الحمد لله رب العالمين ، والعاقبة للمتقين ، ولا عدوان إلا على الظالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين وعلى آله وأصحابه والتابعين ، وبعد :

فاعلم أن أمر جبريل عليه السلام النبي ﷺ بالقراءة في قوله : «اقرأ» ، ليس على بابه من الطلب لأنه لا يطلب من الإنسان الإيمان بشيء يجهله ولم يعرفه ، بل خرج مخرج التنبيه والتفطّن لما سيلقى إليه الاعتناء بأمر الوحي كما تسأل تلميذك عن مسألة لم تعلمه إياها ولم يعرفها من غيرك تريد بذلك تفتنه عند عجزه ، وتنبيه لما ستلقى إليه بعد من الجواب واعتناؤه به خصوصاً إن لاقى منك غلظة عند عدم معرفة ذلك فيكون أدعى للقبول وأمكن في الفهم ولذلك رد ﷺ عليه بقوله : «هأنذا بقاري» وفي بعض الروايات : «ماأحسن أن أقرأ» ، وقيل : أمره بذلك وكلفه حقيقة بطلب القراءة ، وإن لم يعرفها من باب التكليف بما لا يطاق في الحال ، وإن قدر عليه بعد التعليم ، والله أعلم .

وأما صحة الغط وتكراره والله أعلم فلاجل إظهار الشدة في الأمر والجد في التبليغ وأشار أن رسالته ﷺ عبثها ثقيل وحملها عظيم وأن الكتاب

الذي أنزل عليه عظيم القدر ثقیل بالتكاليف الشرعية لأن النبی ﷺ كان يتحملها ويحملها منه قال تعالى : ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ ومن هنا يعلم أن الله أراد أن يظهر له شدة هذا الأمر من مبتدئه ليسهل عليه مايلقى بعد من الشدائد والأهوال حين التبليغ ، فكان عليه الصلاة والسلام يلاقى تلك الأهوال بصدر رحيب وجانب عظيم من الشفقة فأرادہ قومه أن يصبحوه في أهله ووضعوا عليه القرث وسلطوا عليه السفهاء وقاطعوه وعشيرته وجسوسهم في الشعب وختاما أخرجوه من بلده وأبعدوه عن وطنه فأواه الأنصار وحاربه قومه وشجوا وجهه وكسروا رابعيته وآذوه ومع ذلك فهو لم تؤثر فيه هذه الكوارث ولم ترده هذه الشدة المفرطة بل كان قوله : «اللهم رب اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون» فتخلى عن الدنيا والتفت لما يوحى إليه واستأنس بما يلقاه في سبيل الله من مصائب وآلام بل كان يفرح بها ويعد نفسه سعيدا بملاقاتها وينشد :

ماأنت إلا أصبع دميث وفي سبيل الله مالقيت

ولذلك كرر الغبط إشارة إلى تكرار الشدة وفرج عنه في كل واحدة إشارة إلى الفرج العاجل الذي يعقب كل شدة تصيبه ، هذا مافتح الله به والله أعلم .

جواب عن إبدال الصاد سينا في القرآن

مثل رحمه الله عن حكم إبدال الصاد سينا في القرآن وحكم صلاة من يفعل ذلك والصلاة خلفه ؟

من يفعل ذلك والصلاة خلفه ؟
الجواب : (١) لا يجوز إبدال الصاد سينا في القرآن حيث لم يرد به قراءة ، وإنما في كلام العرب فلا يجوز إبدال الصاد سينا إلا في كلمات ورد بها السماع منها : الرصغ والرغ والصماخ والسمماخ والصدوق والسدوق والبصاق والبساق وغيرها كما ذكره السيوطي في المزهر في السمع الثاني والثلاثين في الكلام على الإبدال بين السين والصاد .

قال السيوطي : وقال أبو محمد ابن السيد البطليوسي من هذا السار ما يقاس منه ما هو موقوف على السماع قال سين وقعت بعدها عين أو غين أو خاء أو قاف أو طاء جاز قلبها صاداً مثل يساقون ويصاقون وصفر وسفر وصخر وسخر مصدر سخرت منه إذا هزأت فأما الحجارة بالصاد ، قال : وشرط هذا الباب أن تكون السين متقدمة على هذه الحروف لا متأخرة بعدها ، وأن تكون هذه الحروف مقاربة لها لا متباعدة عنها ، وأن تكون السين هي الأصل فإذا كانت الصاد هي الأصل لم يجر قلبها سينا لأن الأضعف يقلب إلى الأقوى ، ولا يقلب الأقوى إلى الأضعف ، وإنما قلبوها صاداً مع هذه الحروف لأنها حروف مستعلبة والسين حرف متسفل فتقل عليهم الاستعلاء بعد التسفل لما فيه من الكلفة فإذا تقدم حرف الاستعلاء لم يكره وقوع السين بعده لأنه كالإغدار من العلق وذلك خفيف لا كلفة فيه ، قال : فهذا الذي يجوز القياس عليه وماعده موقوف على السماع ثم سرد أمثلة كثيرة مسموعة

(١) فإذا نطق شخص بالسين بدلا عن الصاد مع قدرته على نطق

الصاد في القرآن فإن غير المعنى وعلم وتعمد بطلت صلاته وإلا فقراءته
لنلك الكلمة غلط فمدار بطلان الصلاة على تغيير المعنى كما هو صريح
التحفة ونصها : « متى خفف مشدداً أو لحن أو أبدل حرفاً بآخر ولم
يكن الإبدال قراءة شاذة أو ترك الترتيب سواء كان في الفاتحة أو في
السورة فإن غير المعنى وعلم وتعمد بطلت صلاته وإلا فقراءته لنلك
الكلمة » انتهى بتصرف .

فينبغي أن لا يقرأ غير الفاتحة من يلحن في القرآن لحناً يغير المعنى
وإن عجز عن التعلم ، لأنه يتكلم بما ليس قرآناً بلا ضرورة ، وترك
السورة جائز بل مقتضى كلام إمام الحرمين والشيخ ابن حجر حرمة قراءته
غير الفاتحة على من يلحن فيه لحناً يغير المعنى كما صرح به في فتح
المعين وحواشيه .

(٣) وأما الصراط بلام التعريف وصراط بلا لام في الفاتحة وغيرها
فاختلف فيه القراء فنبيل من طريق ابن مجاهد ، وكذا رويس بالسين
حيث وقعا على الأصل لأنه مشتق من السَّط وهو البلع وهو لغة عامة
العرب ووافقهما ابن محيصة فيهما وابن شنبوذ فيما تجرد عن اللام وقرأ
خلف عن حمزة باشمام الصاد الزاى في كل القرآن ومعناه مزج لفظ
الصاد بالزاى وهي لغة قيس ووافقها المطوعى ، واختلف عن خلاد على
أربع طرق مبنية في كتب القراءة ، وقرأ الباقر بالصاد كابن شنبوذ وباقي
الرواة عن قنبيل وهي لغة قريش وبناء على ما ذكرنا فيجوز قراءة الصراط
بالسين لأنه وردت به قراءة فلا مانع من ذلك ، والله أعلم .

سؤال في مخارج الحروف

أيها العلماء الكرام !

- (١) هل يجوز أداء الضاد بالزاي أم لا عند تلاوة القرآن العظيم
(٢) إذا قرئ في الصلاة والضحي بالزاي وضُحِها بالزاي وهل تم الصلاة أم لا ؟

الحمد لله ، الجواب : إذا عجز عن أداء الضاد فتجوز القراءة ذكر وعليه التعلم وهو معذور في القراءة بما ذكر من التعلم ، وأما كان قادراً فلا يجوز إبدال حرف بآخر في القرآن ولا يصح اقتداء العاد عن أداء الحرف بعاجز آخر ، هذا على مذهب الحنفي ، والله أعلم

لا حسد إلا في اثنتين

ماقولكم دام فضلکم في حديث «لا حسد إلا في اثنتين : رجل آ

الله القرآن الخ بينوا لنا مخرجه ومعناه ؟

جوابه : إن هذا أخرجه مسلم وغيره كما ذكره الحافظ المنذري

كتاب الترغيب والترهيب في الجزء الأول من أجزاء خمسة ص ١٠٢ ؛

باب الترغيب في قيام الليل ونصه :

(٣٩) وعن عبدالله رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ

«الحسد إلا في اثنتين : رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل

وآناء النهار ورجل آتاه الله مالاً فهو ينفقه آناء الليل وآناء النهار

رواه مسلم وغيره انتهى .

وقيل هذا الحديث قال المنذري مانصه : «الحسد يطلق ويراد به تمنى زوال النعمة عن المحسود ، وهذا حرام بالانفاق ، ويطلق ويراد به الغبطة وهو تمنى حالة كمحالة المغبط من غير تمنى زوالها وهو المراد في هذا الحديث وفي نظائره ، فإن كانت الحالة التي عليها المغبط محمودة فهو تمن محمود وإن كانت مذمومة فهو تمن مذموم بأنتم عليه المتمنى» انتهى .
وذكر المنذري أحاديث نحو هذا في كتاب قراءة القرآن من الجزء الثالث من الترغيب فليرجع إليها من أرادها .

معنى زيادة العمر ونقصه

سألت أبا السائل الكريم عن العمر هل يزيد وينقص ؟
 فأعلم أنه قد ورد في السنة عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال
 سمعت رسول الله ﷺ يقول : «من سره أن يسط له في رزقه
 ينسأ له في أثره فليصل رحمه» رواه الشيخان ، ورواه الترمذي بلفظ
 صلة الرحم حجة في الأهل مثرة في المال ومنسأة في الأثر .

وظاهر هذا الحديث أن الأجل يمتد بصلة الرحم ، وذلك بالنسبة
 للأجل المحدد بالنسبة إلى سبب من الأسباب فإذا فرضنا أن الشئ
 حدد له ستون عاما إن وصل رحمه وأربعون إن قطعها فإذا وصلها
 الله في عمره الذي حدد له وإذا لم يصل فالأجل لا يتأخر بالنسبة
 سببه الخاص وإن تأخر بالنسبة إلى سبب آخر في القضاء المعلق
 الميم والله بكل شيء عليم ، هذا إن حملنا امتداد الأجل على المعنى
 الحقيقي وقد يفسر امتداد الأجل بالبركة في العمر فيهبه الله قوة في الجد
 ورجاحة في العقل ومضاء في العزيمة فتكون حياته حافلة بالأعمال الطيبة
 فهي حياة طويلة وإن كانت في الحساب قصيرة وذلك لأن المقاييس
 الحقيقي للحياة المباركة ليس الشهور والأعوام ولكنه جلائل الأعمال والآثار
 فرب شخص عمر طويلا وكأن لم يكن ورب آخر عاش قليلا وله
 لبث قرونا لكثرة ما عمل وعظم ما خلف فآلسنة الناس ثناء عليه وتب
 هذه الذكرى أمدا طويلا فنفسه خالدة في عالم الأحياء قال شوقي بك
 دقات قلب المرء قائلة له إن الحياة دقائق وثواني
 فأدب نفسك ذكرها في سيرها فالذكر للإنسان عمر ثان
 نسأل الله تعالى أن يرزقنا لسان صدق في الآخرين ويجعلنا من طاهري
 أجله وحسن عمله أمين .

سؤال عن كثرة النساء في الجنة وقتلتهن

الحمد لله الملهم للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
والأصحاب ، أما بعد :

فإنه قد رفع إليّ سؤال مضمونه طلب الجمع بين الحديثين ، حديث
عمران بن حصين الوارد في صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه قال :
«إن أقل ساكني الجنة النساء» .

وحديث أبي هريرة الوارد في صحيح مسلم أيضا عنه ﷺ أنه قال
«إن أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر والتي تليها على
أضواء كوكب دري في السماء لكل امرئ منهم زوجتان اثنتان يرى مخ
سوقهما من وراء اللحم وما في الجنة أعزب» انتهى .

إذ دل الحديث الأول على قلة النساء في الجنة ودل الحديث الثاني على
أنهن أكثر أهل الجنة .

والجواب : إن كثرتهم محمولة على ما بعد خروجهن من النار بعد
تطهيرهن لاستحقاقهن في المدة التي كتب الله عليهن فيها العذاب فبعد
التصفية يكن أكثر أهل الجنة كما صرح به شراح الصحيحين .

قال في تحفة الباري شرح البخاري لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري رحمه
الله تعالى على ما جاء في حديث ابن عباس عن النبي ﷺ حيث قال
ورأيت أكثر أهلها النساء ، قالوا : يم يا رسول الله ؟! قال : بكفرهن ،
قيل : يكفرن بالله ، قال : يكفرن العشير ويكفرن الإحسان الخ ، مانصه
لإيعارضه خبر أبي هريرة رضي الله عنه ، إن أدنى أهل الجنة منزلة من له
زوجتان من الدنيا لأن رؤيته أكثرية نساء أهل النار لا تنافي أكثرية نساء

أهل الجنة أيضا ويتقدير معارضته له فهو محمول على ما بعد خروجه من النار انتهى .

وقال القسطلاني مانعه استشكل مع حديث أبي هريرة رضي الله عنه إن أدنى أهل الجنة منزلة من له زوجتان من الدنيا ومقتضاه إن النساء نكح أهل الجنة ، وأجيب بحمل حديث أبي هريرة على ما بعد خروجهن من النار ، أو إنه خرج مخرج التغليظ والتخويف وعورض بأخباره عليه الصلاة والسلام بالرؤية الحاصلة .

وفي حديث جابر وأكثر من رأيت فيها النساء اللاتي إن ائتمن أفسدن وإن سئلن بخلن وإن سألن ألحقن وإن أعطين لم يشكرن فدل على أن المرئي في النار منهن من اتصف بصفات ذميمة . انتهى .

بدعية الكتابة على الكفن ورد حديث باطل في ذلك

ورد سؤال من أرض جاوا من الحاج السيوطي نقل فيه حديثا عن الترمذي حاصله أن من كتب في كفنه كذا وكذا لم يسأل في قبره وإن يرى منكرا ولا نكيرا إلى آخر ما جاء في سؤاله فعرض السؤال على سيدي النوالد فأجاب بما يأتي :

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وأصحابه وتابعيه وأحزابه

وبعد : فقد اطلعت على هذا السؤال المرسل من الحاج السيوطي الجاوي أصلح الله أحواله وبلغه في الدارين آماله ونور قلبي وقلبه وزاد في السنة النبوية حسي وحيه وذلك السؤال فيما يتعلق بحديث نسب إلى كتاب الترمذي الحافظ أبي عيسى رحمه الله تعالى .

فأقول مستمدا بفتح المنعم وإهتام الملهم أن الحديث المذكور غير موجود في كتاب الحافظ أبي عيسى الترمذي أصلا كما يعرف ذلك بالوقوف عليه .

أين وجد هذه النسخة التي نقل منها هذا الحديث وهل هي مصححة ومسموعة على المشايخ المحدثين المهرة - ثانيا - فليذكر لنا إسناده هذا الحديث إن كان من الذين ينقلون الأحاديث بالأسانيد ، وأما إن كان حاطب ليل وجارف سيل فلا كلام لنا معه قال صاحب الطلعة :

ولا يقول مسلم قال النبي بغير إسناده يخوف الكذب

وعلى تقدير أنه في نوادر الأصول فهو لا يحتج به ولا تجوز روايته بل تشم فيه رائحة الوضع ، ومع هذا كله فهو مخالف للقواعد الكلية الشرعية ودليل المخالفة من وجوه :

الوجه الأول : إن فيه ترتب ثواب كبير على عمل قليل يسير وهذا من

علامات الوضع كما نص عليه المحدثون .
الوجه الثاني : إن في هذا الحديث أنه لا يرى منكرا ونكيرا مع أن
سؤال الملكين في القبر ثابت لجميع الأمة ولو تخلص منه أحد لنجا منه
أكابر الصحابة ، قال تعالى : ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾ .
الوجه الثالث : إن العلماء رضي الله عنهم حرموا كتابة شيء من
أسماء الله على كفن الميت لأن ذلك يؤدي إلى تعريض هذه الأسماء
المقدسة للنحاسة والصدید والقيح والعفونة التي يؤول إليها الميت ، وللشيخ
عبد الحميد قدس رسالة في هذا المعنى سماها : «إنذار الحاضر والباد بحجامة
الكتابة على الكفن بالمداد» وهذا مايسر الله جمعه والله سبحانه وتعالى
أعلم . اهـ .

معنى حديث الطلاق يهتز منه العرش

وسأله رحمه الله - أحد الحجاج وهو الحاج إدريس المغربي عن حديث تزوجوا ولا تطلقوا فإن الطلاق يهتز منه العرش . مارتبه ومامعاه ؟

فأجاب : بعد مراجعته المناوي على الجامع الصغير بأنه رواه ابن عدي وأبونعيم والديلمي كلهم عن سيدنا علي رضي الله عنه ورتبته : قال السيوطي : ضعيف ، وقال السخاوي : سنده ضعيف ، وقال ابن الجوزي : بل هو موضوع اهـ .

قال - رحمه الله - : ولا يخفى أنه لا عبرة بحكم ابن الجوزي بالوضع لنسأله في ذلك كما هو مشهور عنه ذلك ، وأما معناه : فقال المناوي : فإن الطلاق بلا عذر شرعي يهتز منه العرش يعنى تضطرب الملائكة حوله غيظا من بغضه إليهم كما هو بغيض إلى الله لما فيه من قطع الوصلة وتشتت الشمل ، أما لعذر فليس منيها عنه بل قد يجب كما سلف في الاتخاف ، هذا دليل على كراهة الطلاق وبه قال الجمهور اهـ .

ومراجعة أبوابه فلعله منسوب إلى كتاب نواذر الأصول للحكيم الترمذي وهو غير الحافظ الترمذي وكتاب نواذر الأصول هذا نادر الوجود في أرض الحجاز ، فكيف في أرض الجاوا وهو مع ذلك غير معتمد عليه عند المحدثين بل هو مملوء بالأحاديث الضعيفة والمنكرة ومؤلفه الحكيم الترمذي رمي بالتشيع ، قال صاحب طلعة الأنوار في بحث الضعيف :

كذا نواذر الأصول وزد للحاكم التاريخ وليجهد

إذا تقرر هذا علمت أنه إن كان مراد السائل أن الحديث في كتاب الحافظ الترمذي فهذا باطل قطعاً وإن كان مراده أن الحديث في نواذر الأصول للحكيم الترمذي فهذا أولاً يحتاج إلى سؤال هذا السائل .

الفرق بين الراوي والمخرج والطريق

كثيرا ما ترى في كتب الحديث يقولون رواه فلان وأخرجه فلان وروى من طريق كذا ، يتو لنا الفرق بين الراوي والمخرج والطريق ؟ وما هو اصطلاح العلماء في ذلك ؟ وما هو وقت التحمل والأداء ؟
 جوابه : أن الذي يستفاد من كتب مصطلح الحديث أنها بمعنى واحد ، قال الزرقاني في شرح البيهقي في الكلام على مبحث الحديث : (والحسن المعروف طريقا) الخ مانصه :
 الحسن على قول المتن : (والحسن المعروف طريقا) الخ مانصه : انتهى
 وأي المعروف طريقه أي رجال طريقه المعبر عنها عندهم بالمخرج انتهى
 قال الأجهوري في حاشية شرح البيهقي قوله : أي رجال طريقه الإضافة بيانية فإن الطريق هي الرجال .

وقد أسقط الحموي لفظ طرق وعبارته : أي ما عرف من جهة طرق أي ما عرف رجاله المخرجون له وكل منهم مخرج خرج منه الحديث وما عليه : انتهى .

ونريد برجاله رواه ولو نساء ، وقوله : بالمخرج بفتح الميم وسكون الخاء وفتح الراء اسم مكان لا مصدر ولا اسم زمان سمي بذلك لأن كلا من الرجال الرواة محل خرج منه الحديث كما أشار له الطوخى ، وأما المخرج بالتشديد أو بالتخفيف اسم فاعل فهو ذاكر الرواية كالبخاري ، قال الطوخى : ولا مانع أن يقرأ اسم فاعل إلا أنه كأنه اصطلاح انتهى كلا الأجهوري محشي البيهقي ملخصا ص ٢١ .

فاستفد منه أن الراوي والطريق والمخرج بمعنى واحد لا فرق بينها عند أهل الفن فيما فهمنا منهم والراوي عندهم هو الشخص الذي يصح سماعه وعمله وهم في تحديد وقت التحمل والسماع أقوال مذكورة في كتب الفن فليرجع إليها من أرادها والله أعلم . ١٣٧٩ هـ / ٧ / ٢٦

جواب سؤال وارد من اليمن في المنطق

قال سيدي الوالد الإمام علوي بن عباس المالكي الحسني : سألتني السيد عبدالرحمن بن عبدالله القاضي عن قول صاحب السلم العكس قلب جزأى القضية مع بقاء الصدق والكيفية ، ما المراد بالصدق ههنا ؟ وكيف تطبق هذه القاعدة على قوله تعالى : ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا﴾ فإن عكسه ولو جعلناه رجلا لجعلناه ملكا ، ولم يعهد كون البشر ملكا فهو كذب في الواقع بخلاف كون الملك رجلا فقد وقع في تصور جبريل بدحية الكلبي (رضي الله عنه) فما هو الجواب ؟

فأجبت بقولي ليس مراد المنطقة بالصدق هنا الصدق بمعنى مطابقة الخبر للواقع بل المراد بالصدق صحة التلازم ولو فرضنا بحيث لو فرض صدق الأصل لزم صدق العكس سواء كان صادقا في نفس الأمر أم لا ، فطلب مني الدليل بالنص على إرادة المنطقة بذلك فوجدت في شرح البنائي على السلم وليس المراد ببقاء الصدق أن الأصل والعكس لا يبدأن أن يكونا صادقين في الواقع بل المراد أن الأصل يكون بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس قاله القطب والله أعلم .

حول تفضيل سيدنا علي رضي الله عنه على الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما

وقال سيدي الوالد رضي الله عنه في بعض مجالسه سألتني رجل مصري اسمه الشيخ محمد جعفر في المسجد الحرام عن عقيدته بقوله : أنا رجل عقيدتي أنسي أحب الخلفاء الراشدين وأعتقد ترتيبهم في الرتبة على ترتيب الخلافة لكني أجد في نفسي ميلا ومحبة لسيدنا علي رضي الله عنه أكثر ، فهل يضر هذا بالعقيدة ؟

فأجبت بعد المراجعة بقولي : ذكر العلامة أحمد بن محمد السحيمي الحنسي في حاشيته على شرح الجوهرة مائنه : قال ابن حجر : وهل يجب عنهم برعاية أفضليتهم ؟ فيه تفصيل وهو أنها إن كانت من حيث الدين والعلم ومحبة رسول الله ﷺ وجب ترتيبهم كترتيبهم المذكور ، وإن كانت لحق قرابة وإحسان لم يجب رعايتها كذلك اهـ .

ونقل العلامة محمد نجيب المطيعي عن الجلال الدواني : والذي وقع فيه الخلاف هنا هو الرجحان بهذا الوجه أعني من حيث الثواب لا الرجحان من الوجه الآخر فلا ينافي رجحان الآخر في أحاد الفضائل الآخر اهـ .

والأفضلية بهذا الترتيب مذهب الجمهور ، ونقل عن الإمام مالك التوقف بين عثمان وعلي رضي الله عنهما ، وقال إمام الحرمين : الغالب على الظن أن أب بكر أفضل ، ثم عمر ، ثم تتعارض الظنون في عثمان وعلي ، وعن أبي بكر ابن خزيمة تفضيل علي على عثمان اهـ .

قلت : وما نقل عن مالك من التوقف نقل الأمير رجوعه لقول الجمهور ، وما قيل لا تفاضل بينهم هو مذهب طائفة وهو خلاف مذهب الجمهور اهـ

الأصول
والأحكام والمذاهب

أهل الجنة أيضا ويتقدير معارضته له فهو محمول على ما بعد خروجه من النار انتهى .

وقال القسطلاني مانعه استشكل مع حديث أبي هريرة رضي الله عنه إن أدنى أهل الجنة منزلة من له زوجتان من الدنيا ومقتضاه إن النساء ثلثا أهل الجنة ، وأجيب بحمل حديث أبي هريرة على ما بعد خروجهن من النار ، أو إنه خرج مخرج التغليظ والتخويف وعورض بأخباره عليه الصلاة والسلام بالرؤية الحاصلة .

وفي حديث جابر وأكثر من رأيت فيها النساء اللاتي إن اتتمن أفشين وإن سئلن بخلس وإن سألن ألحسن وإن أعطين لم يشكرن فدل على أن المرئي في النار منهن من اتصف بصفات ذميمة . انتهى .

بدعية الكتابة على الكفن ورد حديث باطل في ذلك

ورد سؤال من أرض جاوا من الحاج السيوطي نقل فيه حديثا عن الترمذي حاصله أن من كتب في كفته كذا وكذا لم يسأل في قبره ولن يرى منكرا ولا نكيرا إلى آخر ما جاء في سؤاله فعرض السؤال على سيدي الوالد فأجاب بما يأتي

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وأصحابه وتابعيه وأحزابه .

وبعد : فقد اطلعت على هذا السؤال المرسى من الحاج السيوطي الجاوي أصلح الله أحواله وبلغه في الدارين آماله ونور قلبي وقلبه وزاد في السنة النبوية حبي وحبه وذلك السؤال فيما يتعلق بحديث نسب إلى كتاب الترمذي الحافظ أبي عيسى رحمه الله تعالى .

فأقول مستمدا بفتح المنعم وإلهام الملهم أن الحديث المذكور غير موجود في كتاب الحافظ أبي عيسى الترمذي أصلا كما يعرف ذلك بالوقوف عليه .

أين وحد هذه النسخة التي نقل منها هذا الحديث وهل هي مصححة ومسموعة على المشايخ المحدثين المهرة - ثانيا - فليذكر لنا إسناد هذا الحديث إن كان من الذين ينقلون الأحاديث بالأسانيد ، وأما إن كان حاطب ليل وجارف سيل فلا كلام لنا معه قال صاحب الطلعة :

ولا يقول مسلم قال النبي بغير إسناد لحرف الكذب

وعلى تقدير أنه في نوادر الأصول فهو لا يحتاج به ولا تجوز روايته بل تشم فيه رائحة الوضع ، ومع هذا كله فهو مخالف للقواعد الكلية الشرعية ودليل المخالفة من وجوه :

الوجه الأول : إن فيه ترتب ثواب كبير على عمل قليل يسير وهذا من

علامات الوضع كما نص عليه المحدثون .

الوجه الثاني : إن في هذا الحديث أنه لا يرى منكرا ونكيرا مع أن سؤال الملكين في القبر ثابت لجميع الأمة ولو تخلص منه أحد لنجا منه أكابر الصحابة ، قال تعالى : ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾ .

الوجه الثالث : إن العلماء رضي الله عنهم حرموا كتابة شيء من أسماء الله على كفن الميت لأن ذلك يؤدي إلى تعريض هذه الأسماء المقدسة للنجاسة والصدید والقبح والعفونة التي يؤول إليها الميت ، وللشيخ عبد الحميد قدس رسالة في هذا المعنى سماها : «إنذار الحاضر والباد بحرمة الكتابة على الكفن بالمداة وهذا مايسر الله جمعه والله سبحانه وتعالى أعلم . اهـ .

معنى حديث الطلاق يهتز منه العرش

وسأله - رحمه الله - أحد الحجاج وهو الحاج إدريس المغربي عن حديث تزوجوا ولا تطلقوا فإن الطلاق يهتز منه العرش . ما رتبته وما معناه ؟
فأجاب : بعد مراجعته المناوي على الجامع الصغير بأنه رواه ابن عدي وأبو نعيم والديلمي كلهم عن سيدنا علي رضي الله عنه ورتبته : قال السيوطي : ضعيف ، وقال السخاوي : سنده ضعيف ، وقال ابن الحوزي : بل هو موضوع اهـ .

قال - رحمه الله - : ولا يخفى أنه لا عبرة بحكم ابن الحوزي بالوضع لتساهله في ذلك كما هو مشهور عنه ذلك ، وأما معناه : فقال المناوي : فإن الطلاق بلا عذر شرعي يهتز منه العرش يعني تضطرب الملائكة حوله غيظاً من بغضه إليهم كما هو بغيض إلى الله لما فيه من قطع الوصلة وتشتت الشمل ، أما لعذر فليس منها عنه بل قد يجب كما سلف في الاتخاف ، هذا دليل على كراهة الطلاق وبه قال الجمهور اهـ .
ومراجعة أبوابه فلعله منسوب إلى كتاب نواذر الأصول للحكيم الترمذي وهو غير الحافظ الترمذي وكتاب نواذر الأصول هذا نادر الوجود في أرض الحجار ، فكيف في أرض الجاوا وهو مع ذلك غير معتمد عليه عند المحدثين بل هو مملوء بالأحاديث الضعيفة والمنكرة ومؤلفه الحكيم الترمذي رمي بالتشيع ، قال صاحب طلعة الأنوار في بحث الضعيف :

كذا نواذر الأصول وزد للحاكم التاريخ وليجتهد

إذا تقرر هذا علمت أنه إن كان مراد السائل أن الحديث في كتاب الحافظ الترمذي فهذا باطل قطعاً وإن كان مراده أن الحديث في نواذر الأصول للحكيم الترمذي فهذا أولاً يحتاج إلى سؤال هذا السائل .

الفرق بين الراوي والمخرج والطريق

كثيرا ما نرى في كتب الحديث يقولون رواه فلان وأخرجه فلان وروى من طريق كذا ، بينما لنا الفرق بين الراوي والمخرج والطريق ؟ وما هو اصطلاح العلماء في ذلك ؟ وما هو وقت التحمل والأداء ؟

جوابه : أن الذي يستفاد من كتب مصطلح الحديث أنها بمعنى واحد ، قال الزرقاني في شرح البيهقي في الكلام على مبحث الحديث الحسن على قول المتن : (والحسن المعروف طريقا) الخ مانصه :

«أى المعروف طريقه أى رجال طريقه المعبر عنها عندهم بالمخرج» انتهى
قال الأجهوري في حاشية شرح البيهقي قوله : أى رجال طريقه الإضافة بيانية فإن الطرق هي الرجال .

وقد أسقط الحموي لفظ طرق وعبارته : أى ماعرف من جهة طريق أى ماعرف رجاله المخرجون له وكل منهم مخرج خرج منه الحديث ودار عليه : انتهى .

والمراد برجاله رواته ولو نساء ، وقوله : بالمخرج بفتح الميم وسكون الخاء وفتح الراء اسم مكان لا مصدر ولا اسم زمان سمي بذلك لأن كلام من الرجال الرواة محل خرج منه الحديث كما أشار له الطوخى ، وأما المخرج بالتشديد أو بالتخفيف اسم فاعل فهو ذاكر الرواية كالبخاري ، قال الطوخى : ولا مانع أن يقرأ اسم فاعل إلا أنه كأنه اصطلاح انتهى كلام الأجهوري محشي البيهقي ملخصا ص ٢١ .

فاستفيد منه أن الراوي والطريق والمخرج بمعنى واحد لا فرق بينها عند أهل الفن فيما فهمنا منهم والراوي عندهم هو الشخص الذي يصح سماعه وتحمله ولهم في تحديد وقت التحمل والسماع أقوال مذكورة في كتب الفن فليرجع إليها من أرادها والله أعلم . ١٣٧٩/ ٧/ ٢٦ هـ .

جواب سؤال وارد من اليمن في المنطق

قال سيدي الموالد الإمام علوي بن عباس المالكي الحسني : سألتني السيد عبدالرحمن بن عبدالله القاضي عن قول صاحب السلم العكس قلب جزأى القضية مع بقاء الصدق والكيفية ، ما المراد بالصدق ههنا ؟ وكيف تطبيق هذه القاعدة على قوله تعالى : ﴿ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا﴾ فإن عكسه ولو جعلناه رجلا لجعلناه ملكا ، ولم يعهد كون البشر ملكا فهو كذب في الواقع بخلاف كون الملك رجلا فقد وقع في تصور جليل بدحية الكلبي (رضي الله عنه) فما هو الجواب ؟

فأجبت بقولي ليس مراد المناطقة بالصدق هنا الصدق بمعنى مطابقة الخبر للواقع بل المراد بالصدق صحة التزام ولو فرضنا بحيث لو فرض صدق الأصل لزم صدق العكس سواء كان صادقا في نفس الأمر أم لا ، فطلب مني الدليل بالنص على إرادة المناطقة بذلك فوجدت في شرح الباني على السلم وليس المراد ببقاء الصدق أن الأصل والعكس لا بد أن يكونا صادقين في الواقع بل المراد أن الأصل يكون بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس قاله القطب والله أعلم .

حول تفضيل سيدنا علي رضي الله عنه على الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما

وقال سيدي الوالد رضي الله عنه في بعض مجالسه سألتني رجل مصري اسمه الشيخ محمد جعفر في المسجد الحرام عن عقيدته بقوله : أن رجل عقيدتي أني أحب الخلفاء الراشدين وأعتقد ترتيبهم في الرتبة على ترتيب الخلافة لكني أجد في نفسي ميلا ومحبة لسيدنا علي رضي الله عنه أكثر ، فهل يضر هذا بالعقيدة ؟

فأجبت بعد المراجعة بقولي : ذكر العلامة أحمد بن محمد السحيمي الحنفي في حاشيته على شرح الجوهرة مائنه : قال ابن حجر : وهل يجب محبتهم برعاية أفضليتهم ؟ فيه تفصيل وهو أنها إن كانت من حيث الدين وتعلم ومحبة رسول الله ﷺ وجب ترتيبهم كترتيبهم المذكور ، وإن كانت لنحو قرابة وإحسان لم يجب رعايتها كذلك اهـ .

ونقل العلامة محمد نجيب المطيعي عن الجلال الدواني : والذي وقع فيه الخلاف هنا هو الرجحان بهذا الوجه أعني من حيث الثواب لا الرجحان من الوجه الآخر فلا يتنافي رجحان الآخر في أحاد الفضائل الآخر اهـ .

والأفضلية بهذا الترتيب مذهب الجمهور ، ونقل عن الإمام مالك التوقف بين عثمان وعلي رضي الله عنهما ، وقال إمام الحرمين : الغالب على الظن أن أبابكر أفضل ، ثم عمر ، ثم تتعارض الظنون في عثمان وعلي ، وعن أبي بكر ابن خزيمة تفضيل علي على عثمان اهـ .

قلت : وما نقل عن مالك من التوقف نقل الأمير رجوعه لقول الجمهور ، وما قيل لا تفاضل بينهم هو مذهب طائفة وهو خلاف مذهب الجمهور اهـ .

الأصول

والأحكام والمذاهب

تحكيم الشريعة الإسلامية

ونبذ القوانين الوضعية

الحمد لله رب العالمين الحكيم العدل المعين أحكم الحاكمين وأرحم
الراحمين ، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد الذي بعثه الله بالنسبة
النبوية النيرة العادلة التي هي لكل سعادة وخير شاملة وعلى آله الأطهار
وصحابة الأخيار والتابعين لهم بإحسان إلى دار القرار .

أما بعد : فيقول أحد علماء المسجد الحرام السيد علوي ابن السيد
عباس المالكي المكي : قد سألتني فضيلة الشيخ محمد الأمين القرشي متع
الله به ورعاه وأيده وقواه عن حكم من عدل عن الحكم بكتاب الله
الحكيم إلى القوانين الوضعية والنظام البشري الذميم واستبدل الذي هو أدنى
بالذي هو خير جهلاً وعناداً ومناقضة للحق وعتواً وفساداً وقرأت منظومته
التي تضمنت سؤالاته الجليل واستخبرت الله أن يكون جوابي نثراً إيضاحاً
للإيضاح وبسطاً للأدلة بما فتح الله به وأهم وتفضل وأكرم فأقول مستعيناً
بالله : الأحكام الشرعية الربانية لها مصدران عظيمان :

الأول كتاب الله العظيم وصراطه المستقيم وحجته البالغة وآياته الدامغة
ومنهله العذب الراوي من ظمأ الجهالة .

والثاني : السنة النبوية المنيرة الشاملة لكل خير وسعادة للبشر في
دينهم ودنياهم ، قال الله عز وجل وهو أصدق القائلين : ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي
شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ
وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ ، وهنا أقف محضرة القارئ لهذه الآية الكريمة وقفة لطيفة
عند قوله تعالى : ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ﴾ فَإِنْ لفظة شيء نكرة في سياق

الشرط وهو قوله تعالى : ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ﴾ فتفقد العموم فما من قضية كائنة ما كانت إلا وحكمها في كتاب الله عزوجل وسنة رسوله ﷺ نصا أو ظاهرا أو استنباطا علم ذلك من علمه وجهله من جهله ذلك لأن الشريعة المحمدية أنزها الله تعالى الذي خلق الزمان والمكان وعلم تطور الأحوال والحوادث فراعى سبحانه وتعالى في تشريعها الأصول المرعية والمصالح البشرية وهو العليم الحكيم ، وقد جعل الله تعالى الرجوع عند التنازع في أي أمر إلى كتابه وإلى سنة رسوله ﷺ شرطا في الإيمان ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ثم قرر الحق عزوجل خيرية الشرع فقال : ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ فهو كله خير محض لا شر فيه أبدا ، وبين بعد ذلك حسن عاقبته فقال : ﴿وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ يعنى عاقبته في الدنيا والآخرة فكل من رد حكما عند التنازع إلى غير كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ فليس بمؤمن بالله واليوم الآخر ، وذلك شر محض وأساء عاقبة في الدنيا والآخرة.

فياعباد الله لنترجع إلى كتاب ربنا وسنة نبينا فإن الله عزوجل ، قد نفى الإيمان عن من لم يحكم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ عند التشاجر في أي أمر فقال تعالى : ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يَحْكُمُوا بِمَا شِئْنَا﴾ ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما﴾ وقد أكد تعالى هذا بتكرار أداة النفي والقسم فقال : ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ثم شرط تعالى في هذا التحكيم أن يتقبلوه بسعة صدر وطيب خاطر من غير قلق أو اضطراب ، فإن حصول الحرج والضيق عند ذلك من النفاق ، ولذا قال عزوجل : ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتُمْ﴾ وقد أمر الله بالإنقياد وكال الرضا انقيادا لا تردد فيه أبدا فقال : ﴿وَيَسْلَمُوا تَسْلِيمًا﴾ فهذه الآية الكريمة أكبر دليل على

صلاحية الشريعة المطهرة لكل زمان ومكان ، لأن منزلها هو الله الذي هو بكل شيء عليم ، عليم بمصالح عباده فشرع لهم ما فيه سعادتهم وصلاحهم دينا ودينا ولذا قال تعالى : ﴿وحتى يحكموك فيما شجر بينهم﴾ وما موصولية وصلتها شجر بينهم وذلك من صيغ العموم فمرس قال : إن الشريعة أحكامها عتقة ولا تصلح لكل زمان ومكان ونحو استعاضتها بقوانين وضعية فهذا كافر قانوني ملحد مرتد والعياذ بالله . وأساء الظن مخالفه الذي أنزل الشريعة على نبيه ﷺ وابتغى أحكام الجاهلية معرضا عن أحكام الرب عز وجل ، وقد أنكر الله تعالى على هذا الصنف من الناس فقال تعالى : ﴿أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون﴾ فقد وضحت الآية الكريمة أنه لا حكم أحسن من حكم الله تعالى ، ودلت الآية أيضا على أن قسمة الحكم ثائية فهو إما حكم الله العادل الواضح أو حكم الجاهلية الجائر الفاضح ، فمن أعرض عن حكم الله تعالى وقع شاء أم ألى في أحكام الجاهلية وهذا من ضلال الشيطان ، وأعمال النفاق ، قال الله تعالى وهو أصدق القائلين : ﴿ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا﴾ .

فيا أهل القرآن ويا أمة محمد ﷺ ويا إخواننا في الله !!! لا يجمع الإيمان بالله وبرسوله ﷺ والتحاكم إلى غير القرآن والسنة في قلب إنسان أصلا لما بينهما من المناقاة ونهاية التضاد ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾ .

وانظروا رحمكم الله إلى القوانين الوضعية كيف يحور فيها واضعوها كل عام ويبدلون ويضعون اللوائح التفسيرية تخصيصا وتقييدا وتعقيبا وتريلا خشية التناقض وصدق الله تعالى إذ يقول : ﴿ولو كان من عند غير الله

لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ﴿١﴾ ولقد حكم الله على الحاكمين بغير ما أنزل الله بالكفر والظلم والفسوق فقال تعالى : ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾ وقال تعالى : ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون﴾ وقال تعالى : ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون﴾ فكل من حكم بغير ما أنزل فهو كافر وظالم وفاسق ، وقد أمر الله عز وجل نبيه الكريم بأن يحكم بما أنزل عليه معرضا عن أهواء الضالين فقال تعالى : ﴿وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق﴾ ، وقال تعالى : ﴿وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك﴾ ، وقال تعالى مخبرا نبيه ﷺ بين الحكم بين اليهود والإعراض عنهم : ﴿فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وإن تعرض عنهم فلن يضروك شيئا وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين﴾ .

فيا معشر العقلاء ! ويا أيها القادة والرؤساء ! كيف ترضون أن تجري عليكم أحكام وضعية بشرية خاطئة ممن يكون خطؤهم أكثر من صوابهم فهل تقبلون تحكمهم فيكم بمجرد أهوائهم وآرائهم في دماءكم وأعراضكم وأموالكم وسائر حقوقكم نقضا وإبراما وتتركون حكم الله الذي أنزله على رسوله ﷺ الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ، فكما لا يسجد الخلق إلا لله ولا يعبدون إلا إياه ولا تجوز عبادة المخلوق ولا السجود له فكذلك لا يجوز الإنقياد لحكمه وهو ظلم جهول أهلكته الشكوك والشبهات واستولت عليه الغفلة واقرؤا قول الله تبارك وتعالى في وصف المنافقين : ﴿ويقولون آمنا بالله وبالرسول وأطعنا ثم يتولى فريق منهم من بعد ذلك وما أولئك بالمؤمنين ، وإذا دعوا

إني الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون ، وإن يكن
 هم الحق يأتوا إليه مدعين أفي قلوبهم مرض أم ارتابوا أم يخافون أن يحيف
 الله عليهم ورسوله بل أولئك هم الظالمون ﴿١﴾ الله أكبر ! ماأصدق هذه
 الآيات كأنها أنزلت اليوم تصور أمراض المجتمع البشري وتصف عدا
 المتحدين للأحكام الربانية وعدوهم عن الرسالة الحميدة وقد وصف القرآن
 الكريم حال المؤمنين المتقادين لأوامر الله ورسوله ﷺ المذعنين فقال
 تعالى : ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ
 يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ وَمَنْ يَطْعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ نَمُتْهُ
 وَيُؤْتِهِمْ أَجْرًا كَثِيرًا﴾ .
 اللهم انصر الشرع المبين وأيد الحكم بالكتاب والسنة بين المسلمين
 واحقق الظلم والقوانين يارب العالمين .

فوحات من المولى كريمة	تبين لنا الخطوط المستقيمة
نادى يابني السودان جمعا	ألا هبوا إلى مثل سليمة
ألا فاستمكوا بكتاب ربي	وسنة سيد الرسل القويمة
ففيها يابني الاسلام حقا	تعالم وركم عظمة
تعالم منزلة علينا	وليت كالقوانين العقيمة
فطوى للذي يغني هداها	وتعسا للمحرفة الأثيمة
أجل فيها صلاح الخلق طرا	بأحكام فضائلها عميمة
تجلت في سماء الكون نورا	تسامى سرها عن كل قيمة
فيا لله من إسرار دين	فوائدها لدينا مستديمة
فحي السائل القرشي عنا	محمد الأمين وخذ علومه
جزاه الله ربي كل خير	ورقاه إلى رب كريمة

سؤال وارد من بلاد شنقيط

ماقول علماء المالكية في خصمين اتفقا على اختيار رجل يحكم بينهما ولم يرض كل واحد منهما بالحاكمة إلا على ذلك الرجل فألحا عليه أن يحكم بينهما فشرط عليهما أن يتعهد كل واحد منهما بقبول حكمه وأن يسلمما له كل ما بأيديهما مما يعتمدان عليه في الخصومة من الأوراق وأنه حين يكتب الحكم بينهما يحرق تلك الأوراق التي سلماها له حتى ينقطع النزاع فقبلا ذلك وأخذ منهما العهود والمواثيق على ذلك فسلما له الأوراق التي بأيديهما فنظر في أمر دعاويهما حتى تبين له وجه الحكم فكتب الحكم ونقل في ضمنه صورة أوراقهما حرفا بحرف أعنى التي سلماها له وكنا يعتمدان عليها في الخصومة ثم مرّق تلك الأوراق بعد ما نقل ما فيها في صورة الحكم وحكم بينهما بنصوص مذهب الإمام مالك لأنهما مالكيان ولا يعرفان سوى مذهب مالك ، فهل لهما أو لأحدهما الرجوع بعد الحكم ؟ وهل له طلب أوراقه التي مرقت بموجب الشرط عليه بذلك وبقيت صورتها في ضمن الحكم مسجلة أم لا حقّ لهما ولا لأحدهما في الرجوع ولا في طلب الأوراق التي مرقت ؟ أجيؤا مأجورين !

الجواب والله أعلم بالصواب : أنه لا حقّ لهما ولا لأحدهما في الرجوع ولا في طلب الأوراق الممزقة بموجب الشرط عليه بذلك بعد الحكم بل الحكم لازم لهما ، ونافذ عليهما ، ولا حقّ لهما في الرجوع ولا المطالبة بالأوراق الممزقة ولتختصر الدليل على ذلك من كتب المذهب المالكي فاتفق نص المدونة والباجي في المنتقى في الجزء الخامس ص ٢٢٦ وابن فرحون في التبصرة في الجزء الأول ص ٤٣ والحطاب والمواق في الجزء السادس ص ١١٢ والرهوني وقنون في الجزء السابع ص ٣٠٠ وعبد الباقي

والبناني في الجزء السابع ص ١٢٩ كلهم على قول الشيخ خليل (وتحكيم غير
 خصم) المخرج عن قول المدونة :
 (لو أن رجلين حكما رجلا بينهما فحكم بينهما أمضاه القاضي ولا يردّه إلا
 أن يكون حورا يتام) .

وعلى هذا تصافرت نصوص الكتب المالكية واقتصرت على ما ذكرت منها لأن
 غالب المعروف في بلاد المستنقى ولا يجوز للخصمين ولا لأحدهما عدم قبول
 الحكم بعد تعهده بقبوله إذا كان الحكم بالوجه الشرعي لأن من لم يقبل حكم
 شريعة النبي ﷺ كمن لم يحكمه ﷺ ، وقال تعالى : ﴿فَلا وَرَيْكَ لا
 يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت
 ويسلموا تسليما﴾ ويعتبر مشافقا للرسول ﷺ بعد ماتبين له الهدى ومتبع
 غير سبيل المؤمنين وقال تعالى ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ماتبين له الهدى
 ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ماتولى ونصله جهنم وساءت مصيرا﴾ كما لا يجوز
 للخصم أن ينقض الشرط الذي التزمه على نفسه بقبول حكم ذلك الرجل المحكم
 إذا كان الخصم مسلما (لأن المسلمين عند شروطهم أى نافذة عليهم ومؤاخذون
 بها) ولا يجوز للحاكم الذي حكمه الخصمان والتزما بقبول حكمه وشرطه تمزيق
 ما كان بأيديهما قبل المرافعة ولا يجوز له أن يعطيها تلك الأوراق ، لو فرض أنها
 موجودة بعينها لأن ردها إليهما ذريعة لعودهما إلى الخصام والشر وعدم قبولهما
 الحكم الشرعي وذلك حرام وقد قال في مراقي السعود :

سد الدوافع إلى المحرم حتم كفتحتها إلى المحتشم

وهكذا الشاذ من الناس يتبع الشاذ من الأقوال ، وحيث إنا لم نطلع على
 مقالة وكتابه في هذه المسألة فلا سبيل إلى تعقبه وهذه المسألة لا تزال الشذاذ من
 أناس يبحثونها بين آونة وأخرى ، وكلما ماتت بعث لها من يخوض فيها ، ومن
 أشرط الساعة أن بكثير الجهل ويقل العلم وليس للناس إمام يرجعون إليه فلا
 حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، والحمد لله رب العالمين .

المذاهب الأربعة أصولها من الشريعة الإسلامية

ماقولكم دام فضلكم في المذاهب الأربعة هل لها أصل من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ؟ أفيدونا !

الجواب : الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

إعلم رحمك الله تعالى ! أن الله تعالى يقول : ﴿ قُلُوا لَا نَفَرٌ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ ﴾ هذه الآية تدل على أن النافذين لطلب العلم والتفقه في الدين إنما هم بعض المسلمين وأنهم إذا تفقهوا رجعوا إلى قومهم فأفتوهم وأنذروهم لأن من لم ينفر من أهل البلاد ولم يتعلم ولم يتفقه فهو أحق بأن يكون متأسياً بأولئك المتفقيين ويقول تعالى : ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ وإنما يسأل من لم يعلم واجتهد لا يقلد مجتهداً آخر .

وقد كان الصحابة رضي الله عنهم يفتون العوام ولم يحفظ أنهم طالبوهم باجتهد بل إنما تعطى القوس لراميها والسهم لباريها ولو كلف العوام بالاجتهاد للزم التعطيل للصنائع والحرف وتصدى من لا يفقه للاستنباط وفي هذا لا شك عظيم التفريط والإفراط والعامي مكلف بالأحكام قطعاً ، ومع ذلك لم يبق له إلا أن يقلد الأئمة المجتهدين الكاملين ، ويسأل أهل الذكر العارفين كما أمره الله تعالى بذلك .

والاجتهاد لغة بذل المجهود وشرعاً بذل المجتهد وسعه في الحصول على حكم شرعي ظني يكون حكم الله تعالى بالنسبة له ولتبعيه ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ .

وفي الخبر : من اجتهد فأخطأ فله أجر ، ومن اجتهد وأصاب فله
أجران .

وقد ورد في القرآن والسنة ما يدل على حقيقة الاجتهاد وتقريره فمر
ذلك أن الصحابة رضي الله عنهم اجتهدوا في حياته ﷺ كما في قصة
بني قريظة ، فقد صلى بعضهم العصر في الطريق حاملين قوله عليه
الصلاة والسلام : « لا يصلي أحد منكم العصر إلا في بني قريظة » على
طلب الإسراع بدون إخراج الصلاة عن وقتها ، وصلى بعضهم الآخر
العصر حينئذ وصلوا ، ووقفوه في ذلك ﷺ حاملين ماورد على حقيقته
فصوب النبي ﷺ الطائفتين وأقرهم على الاجتهاديين ولم يأمر الطائفة
الأولى بإعادة الصلاة .

ومعلوم أن الاجتهاد لا يكون في القطعيات وإنما يرد في الظنيات التي
للاجتهاد فيها مجال، ومن المعلوم أن الأدلة الشرعية فيها المحكم والمتشابه
والناسخ والمنسوخ والمجمل والمبين والمطلق والمقيد والصحيح والحسن
والضعيف ، وهناك مواضع للإجماع لا يصح خرقها ولا يجوز الاجتهاد فيها
وشروط للقياس محررة وتفصيل للأدلة المقررة وذلك لا يتم جميعه إلا بالاحاطة
بمدارك الشرع والإطلاع على أسرار التشريع مع معرفة علم العربية فتكون
بذلك ملكة يتمكن صاحبها من الاجتهاد المطلق، ومن هنا تعلم أن
الاجتهاد مرتبة عظيمة شرعية ودرجة كبرى عالية تحتاج إلى سعة في العلم
وغزارة في المادة إلى غير ذلك ، فظهر بهذا أن مدعى الاجتهاد المطلق في
هذه الأعصر الأخيرة إما أن يكون جاهلا بشروط الاجتهاد المطلق أو
جاهلا بمقدار نفسه وهو في ذلك غير معذور بل ضال مضل مغرور ،
ومن ذا الذي يقول : إنه يجب الاجتهاد على جميع الناس ، وفيهم العوام
والجهلاء وأرباب الصنائع البسطاء ، فإن كان ينكر وجودهم في الأمة فذلك

مكابرة للحس وإنكار للمشاهدة وتدلّيس للحق ، وإن كان يقول بأن
فيهم العوام المحتاجين إلى التقليد ، فلا شك أن تقليد العوام للأئمة الأربعة
المجتهدين السابقين الذين شهد لهم سيد المرسلين بالخيرية في قوله : «خير
القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» وهي شهادة معصوم لا تقبل
الرد والتكذيب والشك والتبديل مع كونهم انضبطت مذاهبهم وصفت
مشاربهم وتقيدت مسائلهم ونقلت أقوالهم عن أتباعهم نقلاً متواتراً خلفاً
عن سلف أولى وأكمل من تقليد هؤلاء المتأخرين المدعين الاجتهاد كذباً
وعناداً وعتوا في الأرض فساداً مع كونهم لا يعرفون مواقع الاجماع التي يمنع
خرفها الثابتة بخبر «لا تجتمع أمتي على ضلالة» بل ولا يعرفون شروط
القياس والأحكام والأدلة ، وأعجب من هذا إني اجتمعت بمجتهد عصري
ينكر في القرآن الناسخ والمنسوخ فعلمت أنه ليس له في العلم قدم ولا
رسوخ ، وبعضهم ليس لعقله مقياس فلذا أنكر في الشرع وجود القياس
ولقد رأيت من أكثرهم المضحك والمبكي بل المدهش المطرب إني
اجتمعت بمجتهد لا يجيد العربية ولا يعرف قراءة العبارة سالمة من اللحن
بل ولا يفهم كثيراً من ألفاظ اللغة العربية ومع ذلك يملأ شذقيه فخراً
بدعوى الاجتهاد ويريد أن يستنبط من القرآن والسنة العريين ﴿لسان الذي
يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين﴾ فبرك قل لي : كيف
يصح هؤلاء أن يكونوا في عداد المجتهدين وإن يستنبطوا من الكتاب والسنة
كاستنباط السلف الصالحين ، فدعوى الاجتهاد كلمة حق أريد بها باطل
وموضوع فتنة عن حلية الحق عاطل ، وتدلّيس للحق وتنفير عن متابعة
السنة والجماعة ومخالفة للجمهور وتدلّيس وغطرسة وغرور ، وكم بلينا
معاشر المسلمين بجماعة يخبون تفريق كلمة الدين ويوقدون نار الفتنة بعد
أن كانت خامدة ويفتنون في عضد الإسلام ويشوهون سمعة هذا الدين

الحنيف ويحبون مخالفتنا في كل شيء سعبا وراء المصالح وإطاعة للشيطان
وحبا للمادة وطلباً للرياسة وتفريقاً للكلمة وإيذاءً للجماعة ، وربما صافهم
بعض المشركين وأكثوا بغضهم الشديد للمقلدين كأنهم خرجوا عن دائرة
الحق المبين فرجأناك ربي والمشككي إليك والمفرع من عقابك إلى رحمتك ولا
حول ولا قوة إلا بك ، وليت شعري لو تنبه هؤلاء إلى مسألة واحدة وهي
أن حصر المجتهدين في الأئمة الأربعة إنما هو حصر استقرائي لا طبيعي
بمعنى أننا تبعنا قول غيرهم من المجتهدين فلم نجد لهم قولاً محرراً إلا
مذهباً مضبوطاً منقولاً بالتواتر كمذهب هؤلاء الأربعة الذين اعتنى أتباعهم
بنقل مذاهبهم ، فإن شرط أخذ المذهب عن المجتهد أنه إن كان حياً
فيؤخذ سماعاً بلا واسطة وإن كان ميتاً فلا بد من النقل الصحيح بالتواتر
أو الموثوق به فائمة الاجتهاد السابقون الذين لم تدون أقوالهم ولم تنقل نقلاً
يعتمد عليه ولا يعرف ما ثبتوا عليه مما رجعوا عنه لا يجوز تقليدهم إذ لا
جوز الأخذ بقول يشك في نسبه لقائله أو يرتاب في روايته وناقله ولستنا
نغلق باب الاجتهاد بل هو مفتوح على مصراعيه إلى يوم القيامة ولكن لمن
وصل إلى درجة الاستنباط وتحقق بأهلية وظيفه الاجتهاد الكبرى فإن فضل
الله واسع والمواهب منح على أننا لا نكر أن الله تعالى يهب لبعض عباده
العلماء فتحة في القرآن وفهما في السنة وهو موجود الآن إلا أن ذلك لا
يسمو به إلى درجة الاجتهاد المطلق الذي نتكلم عليه الآن وبالجمله فلا
يليق بأحد من المتأخرين التكلم في أحد من المتقدمين الذين حرروا
الشريعة ودونوها ونقلوها إلينا وبينوها بأمر النبي ﷺ في خطبة حجة
الوداع بقوله: ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب فقد شهد لهم بالخيرية ودونهم
السنة النبوية فكيف نستند على مادونوه ولا نستند على ما استنبطوه مع أنهم
أقوى منا فهماً وأكثر منا حفظاً وعلماً فإذا تطرق الخلل لك

استنباطهم تطرق بطريق الضرورة إلى روايتهم فلا يعتمد حينئذ على ما رويوه
وفي ذلك هدم للدين ونقض لأحاديث سيد المرسلين (ﷺ) ، وذلك
دليل على غربة الدين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، ولا أدري
هل هذا الذي يريد الاجتهاد الآن من الأحاديث النبوية يعرف طبقات
رجاها ومن يكون منهم مقبولا ومردوداً وطبقات الرجال وأوصاف الأسانيد
أم يقلد مثل البخاري ومسلم في التعديل والتجريح فإن قلد في ذلك فقد
فر من الماء وفي الماء وقع ، وإن كان عرف ذلك باجتهاد بلا تقليد على
زعمه فكيف يكون قوله واستنباطه في الأحاديث المتعارضة والآيات
المتعارضة هل يقول في ذلك برأيه أو يرجع إلى كلام أهل القرون الثلاثة
أم يهيم في مفاوز الضلال ، فإن ذلك من الحق وقلة العقل هذه كلمة
عجلى ليس القصد بها إظهار الغلبة على أحد أو تحقير أحد بعينه أو
النيل من شخصية ذاتية فإن ذلك لا يعنى به العاقل ، ولا يتألم منه العنيد
الجاهل (ما الجرح بميت إيلام) إنما القصد من ذلك تنبيه المسلمين
وإيقاظ المتعلمين لتقدير السلف الصالحين والحث على جمع الشمل وتوحيد
الكلمة فإن ذلك أكمل وأهم وأحق ما بذلت له الهمم ، ونحن أحوج إلى
الوئام من هذا التفرق كيلا يذهب المال للأجانب ويسبقنا الناس بالقوة
والاستعداد وتتداعى علينا الأمم تداعى أكلة القصاص ، ونحن في غمرة
ساهون تاركين ما ينبغي لنا التنبيه له معتنين بأمر نحن في غنى عن إثارة
فتنته فنسأل الله تعالى أن يصلح المسلمين وأن يجمع ذات بينهم وهو على
جمعهم إذ يشاء قدير وبالإجابة جدير .

المذهب الشافعي وأصوله

ماقولكم دام فضلكم في مذهب الشافعي ماالدليل عليه من القرآن
والسنة أفتونا مأجورين .
الجواب : ﴿وقل رب زدني علما﴾ ، الحمد لله على إفضاله والصلوة
والسلام على سيدنا محمد وعلى آله .
اعلم أن الأحكام الشرعية إنما تؤخذ من كتاب الله تعالى ومن سنة
رسوله ﷺ وبشرط في الأخذ المستتب أن تكون له معرفة تامة
بالناسخ والمنسوخ والمحمل والمبين والخاص والعام والمطلق والمقيد وأسماء
الرجال وطبقاتهم والمقبول منهم والمردود ومعرفة أصول الحديث والتفسير
واستكمال القدر الواجب من علوم العربية مما يعد من آلات الاجتهاد .
فإذا حصلت له من مجموع ذلك ملكة يعرف بها أسرار التشريع ومدركات
الأحكام فذلك هو المجتهد الذي يبذل جهده في الحصول على أمر ظني
يكون حكم الله تعالى بالنظر له ولتبعيه ، فإذا نزلت به مشكلة أو حلت
في فطره معضلة فرع إلى كتاب الله تعالى ، فإن لم يجد نظر في السنة
النبوية ، فإن لم يجد ألحق الفروع بالأصول والأمثال بالأمثال ، وقد قال
تعالى : ﴿لعلهم الذين يستنبطونه منهم﴾ وأقر عليه الصلاة والسلام
الاجتهاد الواقع في عصره في قضية بني قريظة كما أقر معاذاً رضي الله عنه
على الاجتهاد حينما بعثه قاضياً إلى اليمن . إلى غير ذلك مما يدل على
أحقية الاجتهاد ، وقد كان المجتهدون في الصدر الأول لا يُحصرون في عند
لتفرقهم في الأقطار وتباينهم في الأنظار لكن لما لم تنقل أقوالهم إلينا نفلاً
صحيحاً ولم تضبط آراءهم وفتاويهم كما ضبطت فتاوى الأئمة الأربعة وجب
الاقتصار الآن في الفتوى والتقليد على مذاهب الأئمة الأربعة حملة السنن

ومصاييح الظلمة ومنهم : مذهب الشافعي رضي الله عنه فإنه مذهب
عمر ومدون ، ومعناه : الأقوال التي ذهب إليها الإمام محمد بن إدريس
الشافعي المطلبي بعد اجتهاده وبذل جهده فواضع هذا المذهب باعتبار
استنباطه وجمعه وتدوينه هو الإمام الشافعي رضي الله عنه في كتابه
المسمى بـ«الأم» وفيما نقله عنه أصحابه واعتمدوه ، وأن من الجهل العظيم
والضلال المبين طلب دليل من القرآن والحديث على خصوص مذهب
الشافعي رضي الله عنه مع قولنا سابقا إن القرآن قد دل على طلب
الاستنباط ، والحديث يدل صراحة على صحة الاجتهاد وتقريره ، فهذا
دليل عام لصحة اجتهاد كل مجتهد بالغ درجة الاجتهاد مستكمل بشروطه
من غير تخصيص بمذهب دون مذهب لكن حصر المذاهب في الأربعة أمر
واقعي لعدم تدوين غيرها من بقية المذاهب ونقلها إلينا نقلا صحيحا فإن
هذا الأمر دين فانظروا عمن تأخذون دينكم . ﴿فلو لا نفر من كل فرقة
منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم
يخذرون﴾ أمثال هذه الآراء الفاسدة والبضاعة الكاسدة ويفرقون بين الطيب
والخبث ويميزون بين الغث والسمن ، فكم من مؤلف حاطب ليل
وجارف سيل لا يميز بين القوى والضعيف ويزعم أن كل مدور رغيـف
وينظر بالحجج الواهية التي تجره إلى الهاوية ، ﴿ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ
هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب﴾ .

الدرة الثمينة في دليل الاحتجاج بعمل أهل المدينة

سألني السيد محمد الشنقيطي نزيل دبي عن منظومة العمل القاسي بالمراد بالعمل ؟ هل العمل العام أو الخاص ؟ وماذا قال علماؤنا في العمل ؟ فأجبت أنه بأن القاعدة عندنا في المذهب أن الفتوى تكون عندنا بالمشهور لا بالشاذ ، وفي اقرارات المعيار على أن الفتوى بغير المشهور توجب عقوبة المفتي ، وكذا الحاهل بعد التقدم إليه اهـ .

قال التسوي وهذا مالم يجر العمل بالشاذ وإلا فيقدم على المشهور بعد أن يثبت بشهادة العدول المتبين في المسائل أن العمل جرى به غير مأمرة من العلماء المفتدى بهم قاله في شرح اللامية قال : ولا يثبت العمل المذكور بقول عوام العدول ممن لا خبرة لهم بمعنى لفظ المشهور أو الشاذ فضلا عن غيره جرى العمل بكذا فإذا سأله عن افتى به أو حكم من العلماء توقف وتزلزل فإن مثل هذا لا يثبت به مطلق الخبر فضلا عن حكم شرعي اهـ .

ثم إن العمل الجاري ببلد لأجل عرفها الخاص لا يعم سائر البلدان بل يقصر على ذلك العرف في أي بلد وجد لأن مبناه عليه فإن قيل : جرى العمل بأن النحاس مثلا يحكم به للنساء عند اختلافهن مع الأزواج لأن عرف البلد أنه من متاعهن لم يعم البلد الذي لا عرف لهم بذلك ، وإذا تغير العرف في ذلك البلد في بعض الأزمان سقط العمل المذكور ووجب الرجوع للمشهور ، وهذا في العرف الذي تنسب عليه الأحكام وهو مالم يخرج عن أصول الشريعة وإلا فلا عبرة به ، وأما العمل الجاري لمصلحة عامة أو سبب كذلك المشار إليه في اللامية بقوله : لما قد فشا من قبح حال وحيلة .

فظاهر عموم ما دامت المصلحة وذلك السبب وإلا وجب الرجوع للمشهور وهذا هو الظاهر قاله المستاوي أي وذلك كما قالوا في الراعي المشترك وقد يعبرون

بالعمل عما حكمت به الأئمة لرجحانه عندهم لا لعرف ولا لمصلحة ،
 وبه قول : وهل يراعي حيث المدعى عليه وبه عمل وفيها الاطلاق وعمل
 به وهو كثير في هذا النظم وغيره ، انظر مصطفى آخر باب القضاء ،
 وانظر أوائل شرح نظم العمل ثم هذا العمل الذي يعبرون به عن
 الراجح يجب أن يستمر على حاله ولا تجوز مخالفته حتى يثبت عن قضاة
 العدل وأهل الفتوى من ذوي العلم المقتضى بهم أنهم رجعوا عنه وعملوا
 بخلافه لمصلحة أو ظهور دليل قوى ونحو ذلك كما قالوا أن العمل كان
 قديما يقول ابن القاسم باعتبار اخلال في انحجور دون الولاية حكاه ابن أبي
 رمتين ، ثم جرى العمل بقول مالك باعتبار الولاية ثم جرى في المائة
 التاسعة بقول ابن قاسم ولا زال العمل به إلى الآن كما يأتي في الحجر ،
 وهذا كثير أيضا يجرى العمل قديما بشيء ثم يجرى العمل بخلافه ،
 وبالجملة فالعمل الذي بمعنى الراجح هو الكثير في هذا النظم وغيره ، ولا
 تجوز مخالفته حتى يثبت العدول عنه ، ممن يعتد به من قضاة العدل
 وأهل الفتوى وعمل فاس ونواحيها تابع لعمل الأندلس لا لعمل أهل تونس
 كما يأتي .

قلت : وكلام التسولي رحمه الله تعالى نفيس جدا وبالتأمل فيه تستفاد
 منه فوائد :

الأولى : أن الفتوى تكون بالمشهور دون الشاذ ومن أفتى بالشاذ أو قضى
 به عوب على ذلك .

الثانية : الشاذ إذا انضم إليه عمل من العلماء المقتضى بهم في غيرها مرة
 فإن الشاذ يقدم على المشهور إفتاء وقضاء .

الثالثة : العمل المؤيد للقول الشاذ عندنا المقتضى تقديمه على المشهور هو
 الذي لم يخرج عن أصول الشريعة فهو العمل المعبر شرعا ، أما إذا خرج

العمل عن أصول الشريعة فلا عبرة له ولا يكون مؤيدا للشاذ ولا مقتضيا
تقديمه على المشهور .

الرابعة : العمل المؤيد للشاذ هو الذي جرى به عمل العلماء المفتدى
بهم لاعمل عوام العدول الذين لا يميزون بين معنى لفظ المشهور والشاذ
الخامسة : إذا تغير العمل الخاص ببلده ، أو لم يعرف العرف الخاص
ببلده وجب الرجوع للمشهور .

السادسة : قد يعم العمل بلدانا كثيرة لسبب أو مصلحة فيعتبر شرعا
مايقب تلك المصلحة أو السبب فإن فقدت سقط اعتبار العمل .

السابعة : قد يقدم العمل على الراجح من القولين في مسألة فيجبر
اعتباره افتاء وقضاء ولا يصح العدول عنه متى كان ذلك الترجيح من
العلماء المفتدى بهم شرعا والقضاة العدول والمفتين الاثبات ، فإن ظهر
ترجيح آخر وجب المصير إليه ، وذلك الترجيح الآخر إما لمصلحة أو
ظهور دليل قوي وعمل فاس ونواحها تابع لعمل الأندلس لا لعمل أهل
تونس كما أن عمل الحجاز تابع لعمل مصر غالبا .

الثامنة : إذا أطلق العمل في نظم العاصمة وغيره حمل على العمل بمعنى
الراجح فافهم .

ثم اعلم أن مما له مناسبة بالمقام ويذكر هنا استطرادا مسألة عمل أهل
المدينة ، وأن الإمام مالك رحمه الله تعالى اعتبر كونه حجة وهو من أصول
مذهبه وها نحن نقول لك ما قاله شيخنا حسن العصر وفخر الدهر الشيخ محمد
حبيب الله الشنيطي في كتابه إضاءة الخالك قال في منظومته :

- | | | |
|---|--------------------------|--------------------------|
| ١ | والعمل الذي لديه ارتقا | ما للصحابة ومن قد تبعها |
| ٢ | فهو أثبت لديه مما | كان إلى الآحاد نقلا ينمى |
| ٣ | إذ ليس بينهم أصحاب النبي | في تركهم حديث أفضل نبي |

يظنهم بالتسرك إلا ذو قلة
خير من الحديث نجل مهدي
توضنوا للكوع فرضا يخذى
تبعتم ولست بالنافق
وما به النسخ أخيرا اتضح
حكم الذي خالفه ويرفض
فيه الذي ذكرته محررا

٤ كيف وهم أرباب ذلك ولا
٥ وقال ذا العمل مع ذا الحد
٦ والنهي قال الصحابة إذا
٧ مع قراءتي إلى المرافق
٨ بل لأبائعهم لما هو الأصح
٩ وشيخنا قنود قال ينقض
١٠ باب القضاء من خليل ذكرا

وقال في شرحه على نظمه المذكور : وقولي : مال للصحابة الخ : المراد به
أن عمل أهل المدينة الذي هو حجة عند مالك هو ما كان من الصحابة
والتابعين خاصة لا من دونهم لأن مالكا كان من تابعي التابعين فالذي
هو حجة عنده هو إجماع أهل المدينة من الصحابة والتابعين فيما طريقه
التوقيف بأن كان لا مجال للرأى فيه فهو حجة عند مالك واتباعه مقدم
على خبر الآحاد عندهم اتفاقا لأنه قطعي فهو من باب تقديم المتواتر على
الآحاد وسواء في ذلك صرحوا بالمستند عن النبي صلى الله عليه وسلم أو
لم يصرحوا .

وحاصل ما في ذلك ما قاله القاضي عياض رحمه الله في المدارك فإنه قال
أما نقل الشرع من جهة النبي ﷺ من قول أو فعل كالصاع والمد
أنه كان يأخذ به منهم الصدقة وزكاة الفطر وكالأذان والإقامة وترك الجهر
بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة وكالاحباس فنقلهم لهذه الأمور من فعله
أو قوله كنقلهم موضع قبره وغير ذلك مما علم ضرورة من عدد الركعات
أو نقل إفراة لمشاهدة ولم ينكرها كعهدة الرقيق وشبه ذلك أو نقل ترك
أذكار لم تلزمهم مع شهرتها لهم وظهورها فيعلم كترك أخذ الزكاة من
الخضروات مع علمه أنها كانت عندهم كثيرة فهذه دلالتها قطعية وإليه
(٦٣)

رجع أبو يوسف ، وهذا الذي تكلم عليه مالك عند أكثر شيوخنا ووافر عليه جمع من الشافعية ، وكذا نقول لو تصور ذلك في غيرهم لكن لا يوجد فإن شرط التواتر تساوي الطرفين والواسطة فإن الذي يتقله غيرهم أحاد والمتواتر مقدم قال القرافي : ولأن خلفهم ينقل عن أسلافهم وأبائهم عن آبائهم فيخرج الخبر عن خبر الظن والتخمين إلى خبر اليقين واستدل أيضا بقوله **«صلى الله عليه وسلم»** : والمدينة كالكبير تنفى خبيثها كما تنفى الكبر خبيث الحديد والخطأ خبيث فوجب نفيه .

النوع الثاني : إجماعهم على عمل من طريق الاجتهاد والاستدلال ، وهذا النوع اختلف فيه أصحاب مالك ، فذهب معظمهم إلى أنه ليس بحجة وهو قول أكثر البغداديين لأنهم بعض الأئمة فيقدم عليه خبر الواحد وذهب آخرون من أصحاب مالك إلى أنه حجة فيقدم على خبر الواحد ، ومحل الخلاف في خبر لا ندري هل بلغ أهل المدينة أم لا ؟ والمختار عدم التمسك بالأحاد حيث أن الغالب عدم خفاء الخبر عليهم لقرب دارهم وزمانهم وكثرة بحثهم عن أدلة الشريعة ، أما ما بلغهم ولم يعملوا به فهو ساقط وما علم أنه لم يبلغهم فهو مقدم على عملهم قطعاً . وقال صاحب الآيات البيئات : فيها استدلال ابن الحاجب للقول بأن إجماع أهل المدينة حجة بعد أن فسروهم بالصحابة والتابعين بقوله إجماع أهل المدينة من الصحابة والتابعين حجة عند مالك بما منه أنهم أعرف بالوحي والمراد منه لسكانهم محل الوحي ويؤخذ منه أن المراد بهم الصحابة الذين استوطنوا المدينة مدة حياته **«صلى الله عليه وسلم»** وإن استوطنوا غيرها بعده والتابعون الذين استوطنوها مدة يطلع فيها على الوحي والمراد منه بمخالطة أهلها الذين شاهدوا ذلك وهذا يقتضى أن تابع التابعين الذين سكنوا المدينة مع التابعين الموصوفين بما ذكر مدة يطلعون فيها على ما ذكره

كذلك لكنه خلاف تقييده بالصحابة والتابعين كما تقدم ، اللهم ،
 يكون للغالب وبالجملة فيحتمل أن لا يتقيد الحكم بالساكنين بخصوص
 بيت المدينة بل يشمل النازلين حولها في نحو قباء والعوالي إذا كان لهم
 نزل على المدينة بحيث يطلعون معه على الوحي وما يتعلق به .
 ثم رأيت الفراءى قال في شرح المحصول بعد كلام قرره مانصه : وعلى كل
 تقدير فلا عبرة بالمكان بل لو خرجوا من هذا المكان إلى مكان آخر كان
 الحكم على حاله ، فهذا سر هذه المسألة عند مالك لا خصوص المكان بل
 انصاء مطلقا خصوصا أهل الحديث يرجحون الأحاديث الحجازية على
 العرفية حتى يقول بعض المحدثين : إذا جاوز الحديث الحرة انقطع نخاعه
 وبسبب أنها مهبط الوحي فيكون الضبط فيه أيسر وأكثر وإذا بعدت الشقة
 كثير الوهم والتخليط فلو خرج أولئك الرواة بحملتهم وسكنوا غير الحجاز كان
 الأمر بحال لم يحصل فيه خلل ، وهذا يندفع كثير من الأسئلة على المسألة
 كاستشكله ، الفرق بينه وبين حديث النبي ﷺ إذا خرج من موضعه
 فإنما للزوم التسوية في أن الأمرين حجة في جميع المواطن ورأيت الأستاذ عير
 بقوة ذهب الإمام إلى أن إجماع أهل المدينة حجة أي إذا كانوا من الصحابة
 والتابعين دون غيرهم كما نبه عليه ابن الحاجب اهـ بلفظه .

وها نحن ننقل لك فتوى العالم العلامة الحبر الفهامة الشيخ مصطفى
 السولافي التي ذكرها مولانا الشيخ محمد في فتاويه قال في الجزء الأول
 صحيفة ٤٢ مانصه :

وسئل أيضا حفظه الله تعالى عما يقوله بعض من يدعي العلم من
 المخالفين لمذهب إمام الأحرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى
 التحية فيما يحتج به الإمام من عمل أهل المدينة بأنهم كانوا مجتهدين ،
 واتخذ لا يقلد مجتهدا فيلزم عليه أن يكون الإمام مقلدا ، وهل المراد
 بأهل المدينة الذين يحتج بعملهم الصحابة أو التابعين أفيدوا الجواب .

فأجاب بما نصه : الحمد لله من المعلوم لكل أحد أن الشريعة المحمدية
كانت تتجدد شيئا بعد شيء ، وكان يتسخ بعض أحكامها ببعض ، متكررا تارة
وغير متكرر أخرى والمرجوع إليه آخر حاله صلوات الله وسلامه عليه
والصحابة عليهم الرضوان لم يكونوا بحالة واحدة ومنهم الملازم ومنهم من يذهب
ويعود ومنهم لا يعود ، وكان بعضهم إذا عاد وذكر حكما يقال له إنك لا
تدري ما أحدث بعدك ، وقد تفرقوا في البلاد ولم يجتمع منهم في مكان مثل
ما اجتمع في المدينة المعظمة ، فقد كان فيها من المهاجرين والأنصار ما لا
يحصى ، ومنهم الأئمة العشرة وعبدالله بن عمر المبالغ في ضبط أحوال الرسول
ﷺ ، والافتداء به ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبي بن كعب وأرواح
الكريمات الطاهرات وهؤلاء أئمة أعلام وعليهم مدار الإسلام وهم العامدون
بأخذ الأمرين لأنهم الملازمون إلى الوفاة وغيرهم وإن كان عنده علم صحيح
سمعه من فم الرسول ﷺ لكنه ربما كان لو ذكره لهؤلاء لقليل له إنك لا
تدري ماذا أحدث بعدك خصوصا وهؤلاء هم السواد الأعظم ونقلهم متواتر
ونقل غيرهم أحاد والتابعون من بعدهم لا يخرجون عن هديهم ، وقد كان في
المدينة من أئمة التابعين مائيس في غيرها كالفقهاء السبعة والزهري وربيعة ونافع
وغيرهم فلذلك رجع الإمام إليهم واتفاقهم عنده إجماع والرجوع للإجماع
والاحتجاج به ليس تقليدا بل هو عن الاجتهاد ، وهذا بديهي ، وقد نص عليه
ابن الحاجب وقد نقل صاحب المدخل عن الحافظ بن بطال في شرح
البخاري : أن العلماء قالوا الأحاديث الواردة عن رسول الله ﷺ يحتاج
فيها إلى معرفة تلقى الصحابة لها كيف تلقوها من صاحب الشريعة صلوات
الله وسلامه عليه ، فانهم أعرف بالمقال وأقعد بالحال ، وقد عرفت أن أهل
المدينة أعلى وأكثر وأعلم من غيرهم فلا يكون الرجوع عند الاختلاف إلا
إليهم ، فإذا صح الحديث وعمل أهل المدينة بخلافه فلا يخلو الحال ، إما أن

يحكم عليهم جميعا بالجهل ، وهذا ما يستحى العاقل أن يتصور به فإن هؤلاء
 أعلم الأئمة وسوء النظم فسوق ، وإما أن يحكم عليهم بتعمد مخالفة السنة
 والتلاعب وهذا أدهى وأمر ، وإما أن يحكم عليهم بالعلم والعمل وإنهم إنما
 تركوا الحديث لأمر قوي ، وهذا مانده عليه ، ومعلوم أن الإجماع حجة ولا بد له
 من مستند قد يعرف وقد لا يعرف فإن كان اتفاقهم إجماعا كما يقول الإمام
 فالأمر ظاهر وإلا فهو مثله أعنى لا بد لمخالفتهم من مستند إذ لا سبيل
 لتجهيلهم ولا لتضليلهم فقد ظهر لك صريح الحق إن كنت تقبل ، والذين
 ينسب الإمام بعملهم هم التابعون الذين أدركهم وهم لا يخرجون عن نهج
 الصحابة ، وكل من الفريقين حجة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ، وهذا
 عند الاتفاق ، وأما إن اختلفوا بأن شذ المخالف فلا التفات إليه وإلا فلا بد
 من الرجوع إلى الدليل والتعديل والترجيح ، وقد يتوقف المجتهد وقد يضطرب
 نظره فينبغي عنه في المسألة قولان فأكثر ، ومذهب الصحابي ليس بحجة عندنا
 فضلا عن غيره . هذا وما الداعي لهذه الشكشة والخوض في أعراض الأئمة
 والكلام فيهم أما عرف أن حوهم مسمومة وفي الحديث القدسي : من عادى
 بي ونيا فقد أذنته بالحرب . فليخش الإنسان على نفسه أن يسقط من عين
 الله أو ينسب إيمانه وهو لا يشعر ، ونعوذ بوجه الله الكريم من غضبه ومقته
 واستدراجه ، ولقد كان الرجل يستر جهله بسكوته ، والآن يستر الجهل
 بالقباحة والوقاحة ، وأين هذا العي من مراتب العلماء فضلا عن الأئمة
 المحترمين فضلا عن إمام الأئمة وعالم المدينة وأعلم أهل الأرض في وقته المجمع
 على إمامته وعلو شأنه ، وما الجهل على هذا إلا شدة الجهل وضعف الديانة
 وعدم الاستحياء من الله عز وجل ، ومن يضلل الله فلا هادي له ومن لم
 يجعل الله له نورا فمائه من نور والله سبحانه وتعالى أعلم .

العبارات

المياه والطهارة

ماقولكم دام فضنكم في كون الماء المعد للوضوء يصير مستعملا بعد

الإغتراف منه ؟
الجواب : اعلم أن استعمال الماء المشهور عن الشافعية عند عدم نية الإغتراف ليس متفقا عليه عندهم ، فقد ذكر العلامة عبدالرحمن المشهور في فتاويه بغية المسترشدين : أن ثمانية عشر من العلماء الشافعية لم يقولوا

بحجب نية الإغتراف اهـ أو كما قال .
وأما مستند من قال باستعمال الماء فهو أن الحدث قائم بجميع الأعضاء فإذا أدخل يده لا بنية الإغتراف فقد زال الحدث في الماء القليل فصار بذلك مستعملا لا تصح به الطهارة ، والله أعلم .

وضوء الرجل بلمس المرأة

ماقولكم دام فضنكم في أن الرجل يتنقض وضوؤه بلامسة المرأة من أين جاء الدليل على ذلك ؟

الجواب : اعلم رحمك الله تعالى أن مسألة انتقاض وضوء الرجل بلمس المرأة مسألة إجتهدية اختلف فيها المجتهدون فمن قائل بالتنقض مطلقا كالشافعية ، ومن قائل بعدمه مطلقا كالحنفية ، ومن قائل بالتفصيل كالمالكية والحنابلة ، ولكل سلف من الصحابة رضي الله عنهم .

وأصل ذلك الاختلاف في تفسير قوله تعالى : ﴿أُولَاسْتَمِ النساء﴾ فإن ذلك محتمل لأن يراد به اللمس باليد مطلقا ، أو أنه كناية عن الجماع أو أنه اللمس باليد بشرط اللذة جعلاً له من باب العام الذي أريد به الخاص ، وبهذا ظهر أن المسألة فيها الاختلاف بين الأئمة ولكل وجهة هو موليها ولا يصلح لنقد أدلتهم والاعتراض عليها وترجيح بعضها على بعض إلا من كان في رتبته أو أعلى منهم فهما أقوى إدراكا وعلماء والله أعلم .

استعمال ماء زمزم لإزالة النجاسة

ماقولكم دام فضلکم فی استعمال ماء زمزم فی إزالة النجاسة ،
الجواب : يكره استعمال ماء زمزم فی إزالة النجاسة فقط تشريفاً ،
ولا يكره استعماله فی طهارة الحدث كما نص عليه فی كشف الغطاء
صفحة ٢٠

وعن ابن شعبان قال : لا یجزئ الاستنجاء به لأنه طعام طعم . وهو
من المأكبة نص على ذلك فی كتبهم من حواشي خليل ، وفي متن
الإذونات الحنبلي قال فی شرحه : وكره منه أى من الطهور ماء زمزم فی
إزالة الحدث تعظيماً له ، ولا يكره الوضوء منه ولا الغسل نص على ذلك
فی صفحة اثني عشر ١٢ ، وقال فی شرح فتح المعين للسيد أبي بكر
نظراً رحمه الله : ويشمل الماء ماء زمزم فيجزئ الاستنجاء به إجماعاً
والمعتمد أنه خلاف الأولى ، ومثى فی العباب على التحريم مع الإجزاء
وأهل مكة يتعمدون من استعماله فی الاستنجاء ويشنعون التشنيع البليغ على
من يفعل ذلك ، مقصودهم بهذا مزيد تعظيمه اهـ ص ١٠٧ .

وعارة التحفة : ولا يكره الطهر بماء زمزم ولكن الأولى عدم إزالة
النجاسة به وحرم بعضهم نحرته ضعيف بل شاذ ، وذكر الشيخ على
الشمس الكراهة عن شيخ الإسلام والمفتي اهـ ص ٧٦ .

وقال صاحب الجامع اللطيف : أما عندنا فلم أقف على نقل فی ذلك
والمقول عن المالودي والنوري من الشافعية : أن ماء زمزم وإن كان له
حرمة فليست هي بحيث تمنع استعماله فی الاستنجاء ، والمنقول عن
الرويانى : الكراهة فی ذلك .

قال ابن دباس من الشافعية : إن ماء زمزم وغيره فی ذلك سواء على

يذهب ، ثم نقل في شرحه على المهذب عن الصيمري أنه قال : إن
عوزه من الماء أول منه في الاستنجاء ، وجزم المحب الطبري رحمه الله
بحريم إزالة النجاسة به وإن حصل به التطهير .
وقال أئمتهم : وينبغي توفى إزالة النجاسة لاسيما مع وجود غيره
خصوصا في الاستنجاء .

فقد قيل : إن بعض الناس استنجى به فحدث له الباسور ، وقال
ابن شعبان من المالكية : لا يغسل بماء زمزم ميت ولا نجاسة ، وجزم
لقاكي : إن أهل مكة كانوا يغسلون موتاهم بماء زمزم إذا فرغوا من
غسل الميت وتنظيفه تبركا به ، وأن أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله
عنها غسلت عنها عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما بماء زمزم اهـ الجامع
اللطيف تاريخ مكة ص ٢٧٧ .

فمقتضى هذه النصوص جواز إزالة النجاسة بماء زمزم مع الكراهة ،
والقول بالتحريم ضعيف بل شاذ لعدم وجود دليل يقتضيه ، وعليه فينبغي
على سبيل الأفضلية والامتنع باب افراده بمجرى خاص ، وأما جعل مجراه
في مجرى النجاسة فهو جائز عند الضرورة سيما والمهراق من ذلك إنما هو
فضلاته مما رفع به حدث أو وقع فيه أذى .
والله أعلم بالصواب

من أحكام النفاس

بعد النجاسة : المطلوب من فضيلتكم الإرشاد في المسألة الآتية :

امراة نفست وخرج الدم لمدة خمسة عشر يوما متوالية ، ثم انقطع وبدلت الصلاة والصوم ، وبعد ثلاثة عشر يوما خرج الدم أيضا وداوم لمدة عشرة أيام ثم انقطع وبدأت الصلاة والصوم وخرج أيضا اثني عشر يوما كل هذا في إتمام ستين يوما من مدة ولادتها ، فهل يكون الدم الخارج بعد الانقطاع الأول قبل ستين يوما من المدة دما نفاسيا وهل تعتقد صلواتها وصيامها في أيام الطهور المذكورة ؟

الجواب : حيث كان الحال ماشرحه السائل ، فالمرأة المذكورة إذا انقطع عنها دم النفاس قبل بلوغه أكثر مدته وهو ستون يوما وعاد في المدة المذكورة فهو نفاس ينسحب عليه حكمه وحيث صامت وصَلَّت تين بطلان صلاتها وصومها ويجب عليها قضاء الصوم دون الصلاة فقد نص العلماء : إن حكم النفاس حكم الحيض إلا في شيئين : أحدهما أن الحيض يوجب البلوغ والنفاس لا يوجب له ثبوته قبله بالإنزال الذي جبلت منه ، الثاني : أن الحيض يتعلق به العدة والاستبراء ولا يتعلقان بالنفاس لخصوصهما بمحرد الولادة ويخالفه أيضا في أن أقل النفاس لا يسقط الصلاة كما نقله ابن الرفعة عن البندنجي وأقره وذلك لأن أقل النفاس لا يمكن أن يستغرق وقت الصلاة لأنه إذا وجد في الأثناء فقد تقدم وجوبها وإن وجد في الأول فقد لممت بالانقطاع بخلاف الحيض فإنه يعم الوقت ، انتهى من الرملي على المهاج نقله عن الحمل عن المنهج .

وذكر العلماء في الحيض مانعه : وسنه أي الحيض تسع سنين تقريباً

ويحس امرأة رأَت الدم في سن الحيض برؤيته فتؤمر باجتناب ما يحتنبه
الحائض من صوم وصلاة ووطء ولا تنتظر بلوغه يوما وليلة عملا بالظاهر
من أن ذلك حيض ثم إن نقص عن يوم وليلة قضت مما كانت تركته من
صوم وصلاة ولا يلزمها غسل لعدم الحيض وكما أنها تحيض برؤيته تطهر أى
بحكم بطهرها بانقطاعه بعد بلوغ أقله فتؤمر بالغسل والصلاة والصوم ويحل
بصومها فإن عاد في زمن الحيض تبين وقوع عبادتها في الحيض فتؤمر
بقضاء الصوم فقط ولا إثم بالوطء لبناء الأمر على الظاهر فإن انقطع
حكم بطهرها ، وهكذا ما لم يعبر خمسة عشر . انتهت عبارة شرح
الإشاد لابن حجر مع المتن .

والأحكام المتعلقة بالحيض عشرون حكما (اثنا عشر حرام) (تسعة
عنها) وهي : الصلاة ، وسجود التلاوة ، والشكر ، والطواف ، والصوم ،
والاعتكاف ، ودخول المسجد إن خافت تلويثه ، وقراءة القرآن ، مسه ،
وبكائه على وجهه .

وزاد في المذهب : الطهارة ، وزاد المحاملي : حضور المختضر .
وثلاثة على الزوج ، وهي : الوطء ، والطلاق ، وما بين السرة والركبة
على الأصح .

وثمانية غير حرام : البلوغ ، والاغتسال ، والعدة ، والاستبراء ، وبراءة
لرحم ، وقبول قولها فيه ، وسقوط الصلاة ، وطواف الوداع ، انتهى من
حمل على فتح الوهاب .

حكم نجاسة الكلب والخنزير

س : ما قولكم دام فضلكم في نجاسة الكلب والخنزير ؟ وما قيل في ذلك أبداً من طهارتها ، وهل للقاتل بطهارتهما دليل ؟ أفترى مأجورين :

الجواب : ﴿وقل رب زدني علماً﴾ .

إعلم أن مسألة طهارة الكلب والخنزير ونجاستهما مسألة خلافية اجتهدية ، وقد اختلفت فيها أقوال الأئمة رضي الله عنهم ، وذلك خمس اجتهداهم النبي على الأدلة المتعارضة في هذا الباب ، وقد أطال الإمداد اس رشد فيها رحمه الله تعالى في كتاب البداية ، وقال :

والمسألة اجتهدية محضة يعسر أن يوجد فيها ترجيح أحد ، ولكن سنذكر لك مجمل ما وقع للأئمة في ذلك مع بيان ماوضح من أدلتهم فنقول :

الأول : مذهب الشافعية والحنابلة رحمهما الله تعالى : وهو أن

الكلب والخنزير وماتولد منهما أو من أحدهما ولو مع غيره كائنان من الأعيان نجسة ، والدليل على ذلك عندهم الحديث الذي رواه مسلم في الأمر بإزالة الماء الذي ولغ فيه الكلب وغسل إنائه سبعاً ، فإن ذلك ما يقتضي عندهم نجاسته ونجاسة سوره ولعابه ، وأما الخنزير فنجاسته بالقياس على الكلب لأنه أسوأ حالاً منه لنصر الشارع على تحريمه وحرمة اقتناؤه **الثاني : مذهب المالكية :** وهو أن الكلب طاهر ولعابه طاهر كذلك واستدلوا على ذلك بأمور :

الأول : أن الكلاب كانت تُقبل وتدبر في مسجد رسول الله ﷺ ولو كانت نجسة لمعت من ذلك .

والثاني : أن الله تعالى قال في الصيد : ﴿فكلوا مما أمسكن عليكم﴾ فظاهره أن الكلب طاهر إذ لو كان نجساً لنجس الصيد بممانه والأمر بغسل موضع ماأمسك .

والثالث : أن ماورد من الآثار في نجاسته ضعيف ولأنه ورد أنه سئل
عنه الصلاة والسلام عن الحياض التي بين مكة والمدينة تردها الكلاب
والسباع ، فقال : لها ما حملت في بطونها ولكم ما غير شربا وطهورا ،
وعنه حديث الموطأ المروي عن سيدنا عمر رضي الله عنه وفيه : يا صاحب
الموض لا نخبرنا فإننا نرد على السباع وترد علينا السباع .
والرابع : أن الشارع جعل الموت من غير ذكاة هو سبب نجاسة
عين الحيوان فوجب أن تكون الحياة سببا لطهارة العين وإذا كان كذلك
فكل حي طاهر العين وكل طاهر العين فسوره طاهر ، ولو كان الحي

مكلا حي طاهر العين من النجاسة كاللدود .
خبرنا أو متولدا من النجاسة كاللدود .
وأجابوا عن الأمر بغسل الإناء سبعا الوارد في الحديث أولا : بأن الأمر
معمول على الندب ، وثانيا : بأنه أمر تعبدى غير معلل بعلل ولذلك فهو
لا يدل على نجاسة الكلب ولا على نجاسة سوره لأنه قيد بالعدد ،
والنجاسة لا يشترط في غسلها العدد بل يعتبر إزالتها فقط .

وأجابوا عن قوله تعالى في الخنزير فإنه رجس على أن ذلك خرج مخرج
الدم كما حمل قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمَشْرُوكُونَ نجس ﴾ على نجاسة الاعتقاد دون
نجاسة العين ، وأنه خرج مخرج الذم هذا وقد جرى ابن رشد جد الحفيد
رحمه الله تعالى في المقدمات على تعليل الأمر بالغسل سبعا وهو أنه ليس
ذلك الأمر بسبب النجاسة بل بسبب ما يتوقع أن يكون الكلب الذي ولغ
في الإناء بدأ فيه داء الكلب فيخاف من ذلك السم قال : وتقييد الغسل
بالسبعة لأنها عدد استعمله الشارع في العلاج والمداواة من الأمراض اهـ بتصرف
وما قاله وجه حسن على طريقة المالكية ومعناه : أنه شبيه بما ورد في
الذباب اهـ .

وقالت الحنفية : في المسألة قولاً موافقاً لقول المالكية في طهارة
الكلب مادام حياً على الراجح إلا أنهم قالوا بنجاسة لعابه حال الحياة
لنجاسة لحمه بعد موته ، فلو وقع في بئر وخرج حياً ولم يصب فيه ماء
لم يفسد الماء وكذا لو انتفض من بلله فأصاب شيئاً لم ينجسه ، وعمر
أهل الإشارة هو نجس الوصف طاهر العين كما في الميزان هذا محمس
ما يتعلق بالمقام .

حكم العاج

ماقونكم دام فضلكم في العاج الذي هو من الفيل تصنع منه الأسمار
وتحلى به كثير من الآلات والأدوات ، فهل يجوز استعماله مع الحيز
كونه من ميتة فقد أشكل علينا الحال أفئونا مأجورين .

الجواب : الحمد لله على إفضاله وأشكر له على نواله ، والصلاة والسلام
على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ، والسالكين على منواله ، وبعد -
فأقول : رب زدني علماً ، أعلم أن الفيل إن كان مذكي فسته ضار
مباح ، وإن كان غير مذكي فمقتضى الحكم الفقهي من أنه ميتة نجسة
أن تكون جميع أجزائه نجسة من عظم وظفر ولحم وعصب ومن وث
ناب الفيل المسمى بالعاج ، ورجح بعضهم كراهته تنزيهاً وسبب هذه
الكراهة أن العاج وإن كان من ميتة لكنه الحق بالجواهر النفيسة في الثير
فأعطى حكماً وسطاً وهو كراهة التنزيه .

التلفظ بالنية

ماقولكم دام فضلكم في التلفظ بالنية المطلوب عند الشافعية ، هل
لذلك أصل أم هو بدعة ، وما سر ذلك أفئونا مأجورين !
الجواب : الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وأصحابه

ومن وآله ، وبعد :
فأعلم أن النية هي : قصد الشيء مقترنا بفعله ، ومحلها : القلب
ومقرنها : التميز بين العادة والعبادة ، والفرقة بين مراتب العبادة ، والتلفظ
بها عند بعض الأئمة سنة ، وعند البعض الآخر مكروه .
وحجة من قال بسنية التلفظ وهم الشافعية قول جبريل عليه السلام
للنبي ﷺ : **« حينما نزل عليه في وادي العقيق فقال له : قل عمرة »**
في حجة .

فإن هذا أصل في التلفظ بالنية ، ويقاس على النسك ماسواه من
العبادات ، ليساعد اللسان القلب ، فيذهب وارد الوسوسة والشك الذي
يعتري بعض الناس ، وهذا كما تساعد الإشارة بالمسيحة في التشهد اللسان
في التوحيد فيكون موحدا بقلبه ولسانه وجوارحه .

أفادتكم النعماء مني ثلاثة **يدى ولساني والضمير المحجبا**
أيضا يكون ناويا بقلبه ولسانه ويتذكر موقفه بين يدى مولاه في مقام
المناجاة على أنه لا يبعد أن يكون التلفظ بالنية إنشاء للدعاء في المعنى ،
وإن كان خبرا في اللفظ ، فكأن الناوي يطلب من الله تعالى بلسان
مقاله العون على إقامة العبادة التي يريد أن يتلبس بها .

وأما حجة من قال بكراهية التلفظ كالمالكية فهي أنهما يعتمد الناوي
على لسانه ويسهو عن النية بقلبه فتبطل صلاته حينئذ لأنه أتى بالنية في

غير محلها ، ألا ترى أن محل القراءة النطق باللسان ، فإذا قرأ بقلبه ،
ينطق بها بلسانه لم تجزه صلاته ، وكذلك لو تلفظ بالنية بلسانه ولم ينوي
بقلبه كما في مدخل ابن الحاج ، ومثله في شرح الشيخ الشرقاوي على
مختصر البحاري للزبيدي حيث قال : ومحلها القلب ، فلا يكفى النطق
بها مع غفلة ، نعم : هو مستحب ليساعد اللسان القلب اهـ
فمن ثم صار لا عبرة بنطق اللسان ، وفي كتاب الميزان ما يدل على
سر الاختلاف في ذلك عند العارفين ، هو أن القائل بالنطق بها لاحظ
حال لب الناس من عدم وصولهم في الهبة والتعظيم إلى حد يمنهم من
النطق أو ثقله عليهم إذا أقبلوا على فعل مأمور به ، ووجه القائل بنزك
النطق مراعاة حال الأكابر الذي استحسنت فيهم عظمة الله تعالى حتى
منعتهم من النطق بالنية بين يديه إلا أن أمرهم بذلك ، ولم يصح لنا في
ذلك أمر بالنطق ولذا كان بعض العارفين رحمه الله تعالى يقدر على النطق
بالنية في الطهارة لبعدها عن مقام المناجاة دون الصلاة ، وفرق بين
الوسائل والمقاصد ، إذا تقرر هذا علمت أن النطق بالنية لا يشترط على
فعله محذور ولا يلزم من تركه فساد مأمور والتشبيث بإثارة ذلك من حب
التفريق وإظهار الشهرة والغرور ، ولكل من القائلين بالنطق أو الترك سند
ووجهة في الدين وأصل في الشرع وملاحظة جلية .

فليتق الله هؤلاء الذين يسارعون إلى الحكم بالبدعة والمخالفة للسان
وبطلان صلاة من تلفظ بالنية دون إشارة إلى الخلاف في المذهب
الإسلامية المعتمدة وكان مذهبه هو المتفق عليه وهذه خيانة فقهية
لا شك فيها .

حول استقبال الإمام الناس بوجهه بعد فراغه من الصلاة

الحمد لله الملهم للصواب ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآل
وأصحاب ، اللهم زدنا علما وألقنا بالصالحين ، أما بعد :
فقد كان من هدي المنصطفى ﷺ أن يستقبل الناس بوجهه عندما
جئهم بخطبهم ، وهذا من أدب الخطاب أن يقابل المخدث من يكلمه ،
وقد أدبه ﷺ رحمه فأحسن تأديبه كما أنه كان من هديه الشريف -
صلوات الله وسلامه عليه - إذا انصرف من صلاته أقبل على الناس
بوجهه كراهية أن يستدبرهم ، وإعلاما للداخل من باب المسجد أنه قد
انصرف من صلاته ، فلا يظن أنه مسبوق على اعتبار أن الإمام لم
يسلم وأنه لا زال في الصلاة ، وقد جاء في حديث الاستسقاء أنه بعد
أن خطب الناس تحول واستقبل القبلة وحول رداءه كأنه قيل له حول
إليك يتحول حاله .

وقد ذكر العلماء أن المستمعين للخطبة يستقبلون الخطيب لتلقي
مراعاة واستماع نصائحه ولو أدى إلى استدبار بعضهم القبلة وهذه منابر
المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها موضوعه بجوانب المحاريب وجوهاها إلى
أهلين وظهورها إلى القبلة ، وهذا منبر رسول الله ﷺ وإن تغيرت
داه إلا أن مكانه ووضعه لم يتغيرا ومضى على ذلك العمل وعليه الإجماع
المتعملي في سائر الأعصار والأمصار منذ أربعة عشر قرنا في الإسلام لم
يتحول عن مكانه بتقديم أو تأخير ولم يبدل وضعه بتحويل يمينه أو يسره
من نظر إلى هدي الصحابة الكرام في جلوسهم بين يديه عند تلقي
العلم فإنه يراهم حلقا بين يديه ﷺ استقبلوه واستدبروا الكعبة لأن
الشأن استقبال المخاطب لا استدباره وتأمل قوله تعالى عتابا لبعض

الصحابة الكرام : ﴿وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها وتركوك قائما﴾ فإنه عليه الصلاة والسلام ماقام خطيبا فوق المنبر إلا وهو مقبل عليهم . استحقوا العتاب لما انصرفوا ، لأن الإعراض عن المقبل جفاء لا يليق . والله أعلم

مسائل متعددة في الصلاة وغيرها

الحمد لله المثلهم للصواب ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآل والأصحاب ، رب زدني علما .

ماقولكم دام فضلكم ونفع الله المسلمين بعلومكم فيما يأتي :

(١) الرمي للجمار قبل الزوال في أيام التشريق .

(٢) الحركات المبطللة للصلاة .

(٣) كيفية السجود .

الجواب : الحمد لله المثلهم للصواب ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآل والأصحاب ، رب زدني علما .

اعلم رحمك الله تعالى : أن رمي الجمار في أيام التشريق إنما يكون بعد الزوال ، وهذا قول الأئمة الأربعة ومذهب جمهور العلماء ، ولا يخفى الرمي قبل الزوال وقد قال عليه السلام : «خذوا عني مناسككم» وقد صح رويه عليه السلام بعد الزوال ولم يبين جواز الرمي قبله ، والوقت وقت الحاجة وتشريع ولو جاز ذلك لرخص فيه كما رخص لضعفة أهله بالناس من مزدلفة إلى منى ليلة العيد ، وبين ذلك أيضا بقوله فقد قال عب الصلاة والسلام : «وقفت هاهنا وعرفات كلها موقف» وقال أيضا عب الصلاة والسلام في الوقوف بالمزدلفة مثل ذلك فبين عموم المكان عتبا

أن يعثر بظاهر المخصوص وهو موقفه عليه الصلاة والسلام ، فلو جاز
لرمي قبل الزوال لين ^{عليه السلام} عموم الزمان في صحة الرمي قبل الزوال كما
ين عموم المكان في اجزاء الوقوف ، ويروى عن الإمام أبي حنيفة رضي
الله عنه قول أبيه بعض المتأخرين في جواز الرمي قبل الزوال في ثاني أيام
الشرع ، وجرى به العمل من بعض الفقهاء ، وكثير من علماء الحنفية
لا يقولون به .

وأما كثرة الحركات في الصلاة فإن كانت متتابعة فهي مبطللة للصلاة
والإكراه .

وعند المالكية وغيرهم : القلة والكثرة تضبطان بالعرف ، وعند
الشافعية : الحركات الثلاث المتتابعة كثيرة ومبطللة كالحركة الواحدة المفردة
فإنها مبطللة كما لو نوى الحركات الثلاث المتتابعة ، وشرع فيها فإنها تبطل
وإن لم يكملها عندهم ، وقد تساهل الناس حتى بعض المنتسبين إلى
العلم في هذا الأمر فيؤدى ذلك إلى بطلان الصلاة ، نسأل الله لنا ولهم
الهداية .

والسجود يكون على سبعة أعضاء ، وهي : الجبهة ، وبطن الكفين ،
وركبتان ، وبطن أصابع الرجلين فمن ترك السجود على بعض بطون
أصابع كل رجل ففي ذلك خلاف والله لا يعذب عباده على أمر مختلف
فيه والله أعلم .

وسأله رجل شافعي المذهب عن رجل لم يحج الفريضة ونذر أن يحج
في هذه السنة .

فأجاب بقوله : ذكر الإمام النووي في فتاواه جواب هذه المسألة .
مسألة : لو نذر من لم يحج أن يحج في هذه السنة ففعل قال :
أصحنا وقع عن حجة الإسلام وخرج عن نذره وليس في نذره إلا التزام
تعميل ما كان له تأخيريه والله أعلم .

وسئل رضي الله عنه عن المرور بين يدي المصلي .
فأجاب : مسألة المرور بين يدي المصلي تحتها صور أربع : **قارة** :
 المار والمصلي ، وقارة لا يأثم ، وقارة يأثم أحدهما دون الآخر .
 أما في المسجد الحرام فالصور ثلاث : **حرام** ، **ومكروه** ، **وحائز** .
 فأما الحرام فهو إذا صلى لسترته والمار غير طائف ولا مصلى وله مندوحة .
 وأما المكروه فهو إذا صلى لسترته والمار طائف ولا مصلى وله مندوحة .
 وأما الحائز :

- (١) فهو إذا صلى لسترته والمار لا مندوحة له وهو طائف .
- (٢) و إذا صلى لغير سترته والمار غير طائف وله مندوحة لكثرة المرور .
- (٣) و إذا صلى لغير سترته والمار غير طائف ولا مندوحة له .

قراءة البسملة في الصلاة

س : ما قولكم دام فضلكم في قراءة البسملة في الصلاة على مذهب المالكية ؟

الجواب : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آل وأصحابه أئمة الهدى وبعد :

فإن البسملة عند السادة المالكية لها ثلاثة أحوال : **الحالة الأولى :** يأتي بها في النفل أو الفرض غير أصلي كمتنذور حكمها الجواز وتركه أولى ما لم يقصد مراعاة الخلاف ، فالإتيان بالبسملة حينئذ أولى خروجاً منه .
الحالة الثانية : أن يأتي بها في الفرض الأصلي .

ومشهور المذهب عندنا الكراهة أسرُّ بها أم جهر كما هو ظاهر المذهب فقي أقرب المسالك ج ١ ص ١٤٠ .
 (وكره نعوذ وبسملة بفرض) وقيل : بإباحتهما ونديهما ووجوبهما والفتنة بالمشهور كما لا يخفى .

الحالة الثالثة : أن يأتي بها مراعيًا للخلاف وحكمها النذب واشتراط
صاوي رحمه الله تعالى أن لا يلاحظ عند المراعاة كونها فرضاً أو نفلاً
لأنه إن قصد الفرضية كان آتياً بمكروه كما علمت ولو قصد النفلية لم
يصح عند الشافعية رحمه الله فلا يقال له حينئذ مراعاة للخلاف ، قال
شيخنا في حاشية مجموعة الأمير : إن الكراهية حاصلة غير أنه لم يقال
بعرض الصحة عند المخالف لكن قد يقال : إذا كانت المراعاة لورع
طلبت قننى الكراهة قطعاً ، نعم ليس طلب المراعاة متفقاً عليه كما في
حاشية شيخنا علي عبدالكافي اهـ .

وأما أدلة كراهيتها عند المالكية فتؤخذ من كتاب البيان والتحصيل لابن
بند وبداية المجتهد للحفيد وللحافظ عمر بن عبد الله النحري رسالة سماها
الأصناف في تحقيق الخلاف ذكر فيها أدلة المشتبهين والنافقين فشد بها يديك
وعض عليها بناجديك .

الدعاء بعد الصلاة

ما قولكم دام فضلكم في الدعاء بعد الصلاة ورفع اليدين هل لا
نص أم لا ؟

الجواب : ﴿وقل رب زدني علما﴾

إعلم أن الدعاء بعد الصلاة ثابت في الحديث المرفوع المشهور برواية
معاذ رضي الله عنه إني أحبك فقل دبر كل صلاة : «اللهم أعني على
ذكرك وشكرك وحسن عبادتك» فإن كان إنكاره عليه من حيث كونه
دعاء فقد قال تعالى : ﴿وقال ربكم ادعوني استجب لكم﴾ وإن كان
وجه الإنكار من حيث رفع اليدين فقد ورد عنه ﴿عليه السلام﴾ أنه قال
«أدعوا يبتون أكفكم» أو كما قال : وكان عليه الصلاة والسلام يفعل ذلك
انظر «عمل اليوم والليلة» للإمام ابن السني فإن فيه ما يكفي في هذا
الباب ، وإن كان وجه الإنكار كون الدعاء بعد الصلاة فقد ورد في
الحديث السابق : فقل دبر كل صلاة ، وهذا كاف في صحة البحث
وإثبات المقصود

فظهر بهذا أن الدعاء بعد الصلاة مركب من أمور مشروعة وما ترك
من الأمور المشروعة لا يكون إلا مشروعاً فلم يبق وجه للإنكار ولكن
الجهل حجاب وخوف الغلبة مع العناد قد يؤدي الإنسان إلى جحد الحق
بعد ما تبين ومن يضل الله فماله من هاد . والله أعلم .

هذا ما أملى سيدي الوالد في هذا الباب وأقول : بأن رفع اليدين في
الدعاء من المسائل المتفق عليها فإن أدلته بلغت حد الشهرة والاستفاد
حتى عده العلماء من المتواتر المعنوي وقد ذكر الإمام السيوطي أنه جاء
من رواية نحو خمسين صحابياً . انتهى محمد بن علوي المالكي .

ماقولكم دام فضلكم ، في قوم يصلون الجمعة ثم يعيدونها ظهرا
احتياطا خوف أن لا يكون حضر أربعون مستوطنون على مذهب
الشافعي فما حكم ذلك أفوتنا مأجورين .

الجواب : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى
آله وصحبه أجمعين وبعد :

فهذه المسألة قد أجاب عنها فضيلة الأستاذ المحقق شيخنا الشيخ علي
الناكبي في رسالته الموسومة ببلوغ الأمنية ، وقد أطلال فيها المجال بما يعلم
بإتزانة لذلك ، ولكننا ننقل مجمل ما جاء فيها فنقول :

لا ينبغي إعادة الجمعة ظهرا لا وجوبا ولا احتياطا بل هو من التعمق
في الدين ، وإن شكوا في حضور أربعين مستوطنين بالغين ذكورا أحرارا
عاقلين ، وذلك لأن الشافعي رحمه الله تعالى له قولان قديمان في العدد :
أحدهما : أن أقلهم أربعة ، حكاه عنه صاحب التلخيص ، وحكاه في
شرح المذهب ، وأختاره من أصحابه المزني ، كما نقله الأذرع في القوت
وكفى به سلفا في ترجيحه فإنه من كبار أصحاب الشافعي ورواة كتبه
الجديدة ، وقد رجحه أيضا أبو بكر ابن المنذر في الإشراف ، كما نقله في شرح
المذهب ثاني القولين اثنا عشر ، وهل يجوز تقليد أحد هذين القولين ؟ .

الجواب : نعم فإنه قول للإمام ، نصره بعض أصحابه ورجحه قولهم
القديم لا يعمل به في محله مالم يعضده الأصحاب ويرجحونه فهو راجح
من هذه الحثية ، وإن كان مرجوحا من حيث نسبته للإمام .
وقال السيوطي : كثيرا ما يقول أصحابنا بتقليد أبي حنيفة في هذه المسألة ،
بمع احتيازي إذ هو قول لإمام قام الدليل على رجحانه اه والله أعلم ؛

سنة الجمعة القبلية

ماقولكم في ثبوت السنة القبلية من السنة النبوية ، لصلاة الجمعة ونريد أن يكون الجواب من الحديث الشريف .

الجواب : قال رسول الله ﷺ : « مامن صلاة مفروضة إلا وبين يديها ركعتان » أخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث عبدالله بن الزبير رضي الله عنهما

وروى البخاري ومسلم من حديث عبدالله بن المغفل رضي الله عنه : « إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : بين كل أذانين صلاة » انتهى وهذا الحديثان كافيان في إثبات السنة القبلية حتى لصلاة الجمعة ، وصلاة العشاء وذلك لعمومها والأصل في العموم الشمول .
والله سبحانه وتعالى أعلم

تعدد الجمعة

ماقولكم دام فضلكم في تعدد إقامة الجمعة في بلد واحد أفترنا مأجورين ؟

الجواب : الحمد لله الذي أبان الحلال والحرام وقرر قواعد الإسلام بغاية الإحكام ، والصلاة والسلام على نبينا سيدنا محمد أشرف الأنام وعلى آل وأصحابه الدعاة إلى الله الكرام والتابعين لهم بإحسان إلى يوم القيام
أما بعد : فاعلم أن أصل مذهب السادة المالكية منع تعدد إقامة الجمعة في مصر واحد ، بل إنما تقام الجمعة في العتيق ، والمراد بالعتيق القديم الأول في إقامة الجمعة فيه لا العتيق في البناء ، قال الشيخ خليل رحمه الله تعالى : فإن تعددت فهي للعتيق ولا يجوز تعدد إقامة الجمعة في مصر واحد إلا لأحد سببين :

الأول : إذا ضاق العتيق ولم يمكن توسعته ، وهل المراد إذا ضاق عن يحضر بالفعل فيه ولو من الصبيان والعبيد ، أو المراد إذا ضاق عن تصح منهم الجمعة وهم الذكور الأحرار البالغون المستوطنون احتمالان وهذا هو سر إعادتها ظهرا عند بعض أهل العلم لقيام شبهة الاحتمال .

والسبب الثاني : المبيح للتعدد هو خوف الفتنة بين طائفتين متنازعتين فيباح التعدد حينئذ خشية سفك الدماء ووقوع البلاء ودرء المقاصد مقدم . هذا وقد اختلفوا في حكمة منع تعدد الجمعة فقليل : أمر تعبدي ، وقيل : هو معقول المعنى فمن ذلك أن المتدعة والخوارج كانوا يقيمون جمعا متعددة في مساجد مختلفة ضد الإمام الأعظم الراتب فوجد الشارع الجمعة خلف الإمام الراتب منعاً لهم من إظهار بدعتهم ، وهذا معناه أن إمامة الجمعة من وظائف الإمام الأعظم أو خلفائه ، وبهذا ظهر أن بطلان الجمعة في غير المسجد العتيق ليس يرجع لذات الصلاة نفسها بل خوف الفتنة ومنعاً لإظهار البدعة .

وحيث ثبت انتفاء العلة الآن مع كثرة دخول المسلمين في الإسلام حتى أن المساجد ضاقت بالمصلين فصاروا يصلون في الشوارع المحيطة بها فلا بأس حينئذ بتعدد الجمعة في مصر واحد في جوامع متعددة ، وكلها ختمت صحيحة لا فرق بين عتيق وغيره للضيق الملموس والاحتياج لتقائم العلة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً ، والدين يسر والملة حنيفة تسمة بيضاء فكما جاز تعدد إقامة الصلوات المفروضات في مساجد متعددة فيجوز ذلك في صلاة الجمعة أيضاً وفضل الله واسع وعلى الله القبول والله ذو الفضل العظيم . ١٨ / ١٢ / ١٣٨٣ هـ .

الأذان الثاني في الجمعة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيد محمد وآله وصحبه أجمعين أما بعد

فإنه وصل إلينا سؤال من فضيلة الحبيب الداعي إلى الله تعالى السيد الجليل حامد بن محمد السري باعلوي هذا نصه :

ما قول العلماء الأعلام في الأذان الثاني بعد طلوع الخطيب الشريف الجمعة ؟ هل له أصل في السنة ؟ فإن قلتم : نعم ، فما الدليل ؟ وهل العمل على ذلك مستمر في بلد الله الحرام وفي مدينة سيد الأنام عليه أفضل الصلاة والسلام ، فإن بعض الناس في جاوه الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ، هؤلاء يتصيدون الأقوال الشاذة ويحملون العامة عليها يقررون في مدارسهم ويتحدثون في مجالسهم : أن الأذان الثاني بدعة ، ومن الغريب أنهم لا يعرفون ماهي البدعة الضالة والعوام أتباع كل ناعق ، مع أن المتصيدين للأقوال هم من أئمة العوام البحت . إذا فتحوا كتابا ووجدوا قولاً في المسألة حملوا إخوانهم العوام عليه وأشاعوا أن مايفعله غيرهم التبعون للسنة الصحيحة إنما هو بدعة ضالة ، ويتشدقون بأن ذكر السيادة من قولك (اللهم صل على سيدنا محمد) إنها بدعة تبطل الصلاة بها ، ويشنون الفارة على من قالها ويروون بزعمهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تسيدوني في الصلاة ، وهكذا يقررون في مدارسهم ويفترون التلاميذ بالأقوال الشاذة فأصح التفريق في جاوه سائدا أسأل الله تعالى أن يلهم الصحيح الصواب .

الجواب : الحمد لله الملهم للصواب ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآل والأصحاب أما بعد :

واعلم رحمك الله تعالى : أن الحافظ أباعيسى الترمذي روى من
حديث السائب بن يزيد رضي الله عنه قال : « كان الأذان على عهد
رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر إذا خرج الإمام أقيمت الصلاة فلما
كان عثمان رضي الله عنه زاد النداء الثالث على الزوراء » .
قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

والمراد إذا خرج الإمام : أى للخطبة وجلس على المنبر ، وحاصل ذلك إنهما
أبنا أحدهما أحدثه سيدنا عثمان بن عفان أمير المؤمنين الخليفة الراشد على
الزوراء (موضع بالمدينة المنورة) للإعلام بدخول وقت الجمعة ، والأذان الثاني هو
الذي بين يدي الخطيب وهو الذي كان في عهد النبي ﷺ .

فإن الذي أحدثه سيدنا عثمان بن عفان هو أول في الوجود وثان في
الاجتهاد ، لمشروعيته بالاجماع السكوتي وعدم الإنكار عليه حتى صار أمراً
مستحباً لأنه من عمل الخليفة الراشد .

والأذان الذي كان في العهد النبوي وهو الذي بين يدي الخطيب ثان
في الوجود وأول في المشروعية ، وماورد في بعض الروايات من وجود أذان
ثالث يوم الجمعة فالمراد به الإقامة تغليبا .

هذا وقد أخذ الناس بفعل عثمان أمير المؤمنين الراشد في جميع البلاد شرقاً وغرباً
وعما وعرباً لكونه خليفة مطاع الأمر ، ولأن النبي ﷺ حض على إتباع
خلفاء الراشدين المهديين واتمسك بسنتهم مما استنبطوه من قواعد الدين رعاية
مصلحة العامة مع عدم مناقضته لسنة قائمة أو مناهضته لآية محكمة بل هو
لتكبر شعائر الدين فهذا الأذان الأول الذي فيه التنبيه على دخول وقت الصلاة
سائر الناس إليها ، وإجماع الصحابة على قبول ذلك ، ولو كان فيه معارضة
جزئ به العمل في سائر البلاد الإسلامية وفي جوامع الحرمين الشريفين اللذين
هما مركز دائرة العلم والدين وقدوة العالم الإسلامي وأما تسمية هذا العمل بدعة

فإن أريد به المعنى اللغوي من كونه ليس موجوداً في زمن النبي ﷺ فهذا صحيح كما قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في صلاة التراويح (نعمت البدعة هذه) ولكن ذلك لا يضر ولا يقدح في كونها سنة مأمور باتباعها بعموم قوله ﷺ : «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين بعدي ، عضوا عليها بالتواجذه» وقد سمي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عملهم سنة وحضناً على التمسك بسنتهم بقوله : (عليكم) وأضافها إليهم فقال : (وسنة الخلفاء الراشدين) وليس المراد من سنتهم إلا ما استنبط مع تلقيه بالقبول ودخوله تحت الأصول بدليل أنه ﷺ قابل سنته بسنته فهذه منقبة عظيمة للخلفاء الراشدين ومنهم أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنهم .

وإن أريد به البدعة الشرعية التي هي مخالفة السنة النبوية فالقائلون بالمبتدعة المخالفون للسنة المطهرة بجراءتهم على الشريعة الإسلامية وهم ليسوا أهلاً للاجتihad ولا الإستنباط .

أما قول هذه الطائفة : أن ذكر السيادة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بدعة ، وأنه تبطل به الصلاة الخ ...

فالجواب عنه : أن قولهم هذا قول شاذ باطل وعن حلية آخر عاطل ، وبيان ذلك من وجوه :

- (١) أنه لم ينقل في كتاب أو مذهب أحد من الأئمة أو العلماء المعتبرين القول ببطان الصلاة بمثل ذلك وليس هذا مما يعهد به بطلان الصلاة كالأكل والشرب والكلام الصالح للآدميين .
 - (٢) أن القائل بهذا القول لم يبين دليله ومستنده في ذلك بل هي مجرد دعوى لا يسندها التعليل الشرعي المعهود ببطان الصلاة مما جرت عليه الأمة واعتمده الأئمة ، فهي دعوى خالية من الدليل ولا مستندة إلى تعليل .
- والدعوى مالم يقيموا عليها بينات أبناؤها أدعيا

(٣) أن كتب الأئمة الثلاثة متفقة على مشروعية زيادة السيادة في صيغة الصلاة على النبي ﷺ تعظيماً له ﷺ وتقديماً لمقام سلوك الأدب على مقام امتثال الأمر الوارد بقوله : قولوا اللهم صل على محمد . في حديث بشير بن سعد والد النعمان بن بشير رضي الله تعالى عنهما ، خلافاً للإمام أحمد القائل بتقديم مقام الإمتثال للأمر على مقام سلوك الأدب ، مع كون الإمام أحمد مثبتاً للسيادة في غير هذا الموطن ، وإنما أراد فضل الاتباع إذ سيادته ﷺ متفق عليها فهو سيد الأولين

والآخرين في الدنيا والآخرة .
(٤) أن مما يزيغ مآقله هذه الطائفة الشاذة ماصرح به العلماء ومنهم السيد بكري شطرا في حاشيته فتح المعين حيث قال : الأولى ذكر سيادة لأن الأفضل سلوك الأدب ، وحديث لا تسيدوني في صلاتكم ، باطل (انتهى) .

ومنه الشمس الرملي حيث قال في نهاية المحتاج شرح متن المنهاج : «في الكلام على الصلاة على النبي ﷺ في الصلاة» مانصه : والأفضل الإتيان بلفظ السيادة كما قاله ابن ظهيرة ، وصرح به جمع وبه أفتى الشارح ، لأن فيه إتيان بما أمرنا به وزيادة الإخبار بالواقع الذي هو أدب فهو أفضل من تركه وإن ندد في أفضليته الأسوى ، وأما حديث : «لا تسيدوني في الصلاة» فباطل لا أصل له كما قاله بعض المتأخرين من الحفاظ .

قلت : فظهر لك أن قول هؤلاء الجماعة - أرشدهم الله للصواب - بطلان الصلاة بزيادة لفظ السيادة في الصلاة الإبراهيمية هو الباطل بعينه . وحديث لا تسيدوني مع كونه حديثاً موضوعاً ، لحن من جهة العربية ، لأنه لا يقال ساد يسيد ، وإنما يقال : ساد يسود ، والنبي ﷺ لا يلحن نسبة التحن إليه أشد غلطا . والله سبحانه أعلم .

إنارة الشمعة عن عدد الجمعة

س : ماقولكم دام فضلكم ونفع المسلمين بعلومكم في القرية التي لم يبلغ عدد أهلها المقيمين بها أربعين رجلا كاملين إذ اضطراً أهلها إلى إقامة الجمعة بها لأنهم يريدون إقامة شعار دينهم ومذهبهم الشافعي في جديده المعمول به في مذهبهم يشترط وقوعها بأربعين ممن تعتقد بهم الجمعة ، فهل يصح لهم أن يقلدوا في صلاة الجمعة في قريتهم مذهب الإمام أبي حنيفة في عدم اشتراط الأربعين أم الأولى لهم أن يقلدوا أحد القولين القديمين للشافعي بصحة صلاة الجمعة بأربعة أو باثني عشر .

وهل إذا قلتم : إن الأولى لهم تقليد أحد قولي الشافعي القديمين المذكورين يكون ذلك أولى حتى في حق الأحاف المقيمين مع الشافعية في تلك القرية بناء على عدم تحقق ماشرطه الإمام أبو حنيفة في إقامتها أولاً من إذن السلطان المسلم أو عامله لأن التغلب على قريتهم كافر يوذى ، وثانياً من كون محلها مصراً لمكون قريتهم لصغرهما لا تعد مصراً أم لا يكون ذلك أولى في حقهم ؟ أفصونا أثابكم الله خير الجزاء في الدارين .

الجواب

الحمد لله الملهم للصواب ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وسائر الأصحاب ، أما بعد فأقول :

رجعنا إلى شيخنا العلامة مفتي مكة الشيخ محمد علي بن حسين المالكي فقال : أما الجواب عن السؤال الأول فهو أن أباحنيفة رضي الله تعالى عنه وإن قال تعتقد الجمعة بأربعة مع الإمام ولو عبداً أو مسافرين

إلا أنه يشترط صحة إقامتها ، أولا : إذن السلطان المسلم أو عامله ،
بأنها : أن يكون محلها مصرا ، والشافعي لا يشترط في إقامتها ذلك ، قال في فتح
العين : ولا يشترط عندنا إذن السلطان لإقامتها ولا كون محلها مصرا خلافا لأبي
حنيفة فيها اهـ ، فلا يصح تقليدهم لمذهبه في إقامتها في قريتهم إلا بمراعاة
شرطه حذرا من التفريق الذي يشترط عدمه في تقليد مذهب الغير ومراعاة ذلك لا يتأتى
فهو من لم قرأ شيخنا في هامش إعانته على ما كتبه على قول فتح العين وقد أجاز جمع من
العلماء أن يصلوا الجمعة ... الخ قوله أي غير الإمام الشافعي .

وقد علمت اختلافهم في تعيين العدد الذين تتعقد به الجمعة مانصه ، قوله
أي غير الإمام الشافعي أي باعتبار مذهبه الجديد فلا ينافي أن له قولين قديمين
في العدد أيضا ، أحدهما : أقلهم أربعة حكاه عنه صاحب التلخيص وحكاه في
شرح المذهب واختاره من أصحابه المزني كما نقله الأذرع في القوت وكفى به
سلفا في ترجيحه فإنه من كبار أصحاب الشافعي ورواة كتبه الجديدة ، وقد
رجحه أبو بكر بن المنذر في الإشراف كما نقله النووي في شرح المذهب ، ثاني
لقولين : اثنا عشر ، قال شيخنا : وتقليد أحد هذين القولين جائز فإنه قول
الإمام نصره بعض أصحابه ورجحه ، وقوفهم (القديم لا يعمل به) محله ما لم ينصره
أصحاب وبرجحوه وإلا صار راجحا من هذه الحيثية ، وإن كان مرجوحا من
حيث نسبته للإمام . قال السيوطي كثيرا ما يقول أصحابنا بتقليد أبي حنيفة في
هذه المسألة وهي اختياري إذ هو قول للشافعي قام الدليل على رجحانه اهـ ،
وحينئذ تقليد هذين القولين أولى من تقليد أبي حنيفة فتنبه .

وقد ألفت رسالة تتعلق بجواز العمل بالقول القديم للإمام الشافعي رضي الله
عنه في صحة الجمعة بأربعة وبغير ذلك فانظرها إن شئت اهـ كلام شيخنا في
الجزء الأول في فضل صلاة الجمعة بهامش إعانته .

وأما الجواب الثاني : فهو أن العلامة عبدالحفيظ العجيمي مفتي
أندلس بمكة المشرفة وقاضيهما سابقا قد سئل عن أهل بادية يقيمون فيها
الجمعة مع فقد شرط الشرع في مذهبهم الحنفي هل يجوز لهم تقليد

مذهب الغير في إقامة الجمعة فيها ؟

فأجاب بما نصه في الصحيفة الخامسة من فتاويه : نعم تقليد الأئمة جائز لكن بشرط مراعاة مذهب الإمام الذي قلده في جميع أحكامه ما قلده فيه ، والله أعلم اهـ

وفي فتاوى والدي الشيخ حسين مفتي المالكية بمكة المحمية سنة ١٢٧ نقلا عن حاشية العلامة الأمير علي عبد الباقي الزرقاني عن مختصر خليل مانصه : قال الإمام الشافعي رضي الله عنه : لا بعدر الله على أمر اختلف العلماء فيه ، واختلاف العلماء رحمة في هذه الأمة قال رسول الله ﷺ : «بعثت بالحنفية السمحة» قال الله تعالى : ﴿ما جعل عليكم في الدين من حرج﴾ أي ضيق ، قال الإمام ابن عبد السلام : إن الله تبارك وتعالى لم يوجب على أحد أن يكون حنفيًا ولا مالكيًا ولا شافعيًا ولا حنبليًا ، والواجب عليهم اتباع الكتاب المنزل والشيء المرسل ومن اقتدى بقول عالم فقط سقط عنه الملام والسلام اهـ .
وقد قلت : ومراوده رحمه الله تعالى أنه لا يجب على العامي أن يتقيد بمذهب من المذاهب الأربعة لا سيما في مواضع الضرورة أو إحراز شعائر الدين فمرء قال شيخ شيوخنا الإمام شيخ الإسلام أحمد دحلان الشافعي رحمه الله :

من كان يطلب جُنة	تقيه وسواس جُنة
يأخذ بقول إمام	غسل النجاسة نُه
كذا بقول إمام	في نية مستكثنه
يكفيك فيها اقتران	حكمًا بفرض وسنه
بلا اقتران حقيقي	ففيه شد الأعنه
منه الوسواس تأني	فقتضى نزع جُنه
فاتركه تحظ بروح	وحسن عفو وجنه
فالدین بر عینا	فضلاً وجوداً ومثنه

رأيه في مسألة ثبوت هلال رمضان هل تكون بالحساب أم بالرؤية

جرى الخلاف في مسألة ثبوت هلال رمضان هل تكون بالحساب وحده أم بالرؤية وحدها ، والإعراض عن الحساب بالكلية أو الجمع بينهما وبماي كيفية ذلك مع ما يترتب على ذلك من القول بتوحيد الأعياد . بهذا الخلاف يشور في كل عام وقد كتب فيه كثير من الأعلام بل ألفت فيه الرسائل الخاصة ، وسئل فيه الأئمة من أهل الفتيا والقضاء بن أوثنك سيدي الوالد السيد علوي بن عباس المالكي وهذه صورة سؤال الموجه إليه من مجلس الإفتاء العلمي بحضرموت .

ماقول فضيلة علامة الحرمين الشريفين السيد علوي بن عباس المالكي الحسني والعلماء الأعلام ببلد الله الحرام وسائر جهابذة الفقه الديني الإسلامي في أقطار الإسلام ، في فكرة قاضي القضاة بالملكة الأردنية حول توحيد الأعياد والمواعيد لمناسك الحج بين جميع الدول العربية والإسلامية ؟

الجواب

الحمد لله القائل : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ﴾ ، والصلاة والسلام على السيد المبعوث بأشرف ملة ، وعلى آله وأصحابه البذور الأجلة ، الذين فنوا بتقدير الأدلة ، وتحرير مسالك العلة .

أما بعد : فقد وجه إليّ مجلس الإفتاء العلمي بتبريم حضرموت قد
السؤال الجامع عن اختلاف المطالع بتحريه هو الدر النظيم ولست
وجهه إلي أهلا ، غير أنه قد يرعى الهشيم ، فاستعنت بالله على تقييد
ماتيسر وتقريب ماعندي نحر ، فأقول مستعينا بالله الهادي :

إن اختلاف المطالع بين البلدان من الأمور الثابتة بالمشاهدة ، وقد
توافق في ذلك الشرع والعقل لأن العقل السليم لا يفارق الدين المستقيم
لقد بنى الشرع أحكاما على ذلك ، فمن ذلك معرفة من تقدم أو
تأخر موته في المواث ، ومن ذلك إعتبار مطلع مكة في الحج باعتبار
الوقوف بعرفة دون مطلع غيرها ، ومن ذلك إعتبار يوم النحر وهو العاشر
ظرفا لنحر أو ذبح الأضحية باعتبار عيد كل قوم ورؤيتهم ، ومن ذلك
إعتبار أوقات الصلوات فلكل قوم زوالهم وغروبهم وشروقهم وإلا لوجبت
صلاة الظهر على جميع الناس ، في حين أن الزوال لم يكن عند قوم
حينئذ ، بل ربما كان ليلا ، فإذا رجعت إلى الواقع ونفس الأمر نجد أن
اختلاف المطالع معلوم بالضرورة ، واختلاف الأوقات باختلافها أمر مشاهد
متعين ، سيما بعد وجود المراصد الفلكية والطائرات الجوية ، والأجهزة
اللاسلكية والراديو وغير ذلك .

بل إن بعض البلاد القطبية يستمر فيها ظهور الشمس شهرين أو ثلاثة
وقد تخفى مثل ذلك عند مقابلهم وكيف يكلف قوم بالصيام برؤية هلال
في بلد بعد الغروب وذلك الوقت هو عندهم مطلع الفجر ، فلما
مستحيل والشرع لا يأتي بمستحيل .

ويؤيد ذلك من النقل حديث ابن عباس رضي الله عنهما : ونظيره :
«عن كريب أن أم الفضل بعثته إلى معاوية بالشام ، قال : فقدمت

الجمعة ففضيت حاجتها ، واستهل عليّ رمضان وأنا بالشام فرأيت الهلال ليلة الجمعة ، ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فسألني عبدالله بن عباس ، متى رأيت الهلال ؟ فقلت : رأيناه ليلة الجمعة ، ثم ذكر اهلال فقال : متى رأيت الهلال ؟ فقلت : نعم ، ورآه الناس وصاموا وصام معاوية ، قال : أنت رأيته ؟ فقلت : نعم ، ورآه الناس وصاموا وصام معاوية ، قال : لئلا رأيناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه فقلت : ألا تكتفى برؤية معاوية وصيامه ؟ فقال : لا هكذا أمرنا رسول الله ﷺ ، رواه الجماعة إلا البخاري وابن ماجه اهـ .

فهذا الحديث يؤيد القول باختلاف المطالع مع مراجعة قريب له على نوع أفق فهم أهل العلم فيه لاحتتمالات بعضها قريب وبعضها بعيد ولسنا بصدد تحييص ذلك ، فكل قوم مخاطبون بماعندهم ، وانفصال الهلال عن نوع الشمس يختلف باختلاف الأقطار كما أن دخول الوقت أو خروجه يختلف باختلاف الأقطار ، حتى إذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم منه ياف في المغرب ، وكذا طلوع الفجر ، بل كلما تحركت الشمس درجة ذلك طلوع فجر لقوم وطلوع شمس لآخرين ، وغروب لبعض ونصف بل لبعضهم .

إذا علمت هذا فالأولى التوفيق بين قول من قال باختلاف المطالع ، بقول من قال بعدم اعتبار ذلك بأن القائل بعدم اعتبار ذلك في حق الأقطار التي اختلفت مطالعها اختلافا لا يؤدي إلى تفاوت في رؤية الهلال بعد الغروب ، وقول من قال باعتباره على ما إذا كان اختلافها يؤدي إلى ذلك فإن اختلاف مطالع البلاد كما علمت مبني على اختلاف عروضها بأن عرض كل بلد هو بُعدها عن خط الإستواء ، وهذا الاختلاف قد يكون بسيما جدا لا يترتب عليه اختلاف في رؤية الهلال بين بلدين بعد العرب وإنما يتفاوت مكث الهلال بعده في أفقهما ، وقد يكون فاحشا يترتب عليه

ذلك ، وهذا التوفيق ينتظم الأمر ويتقارب الخلق ويتم السداد والله أعلم .
وقد ظهر بما ذكرناه من نصوص وإثباتات اختلاف المطالع .
وحديث : «فإن غم عليكم» الخ ، يقتضى اعتبار اختلاف المطالع .
إذ لا يغم في جميع العالم .

واعلم أن السلف الصالح والفقهاء المتقدمين لا يعرف عنهم خلاف
قديم أصلاً في اعتبار الحساب أو عدم اعتباره ، بل أجمعوا على إناطة
الأحكام الشرعية برؤية الهلال ، ذلك لأن الهلال أمر مشاهد مرئي بالأبصار
فالمواقيت حددت بأمر ظاهر بين ، يشترك فيه الناس ولا يشترك الهلال في
ذلك في شيء ، قال تعالى : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ ، قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ
لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ وهذا عام في جميع أمورهم ونخص الحج بالذكر تمييزاً له .
وليس للمواقيت حد ظاهر عام لمعرفة الهلال ، بخلاف الحساب فإن
أمر خفي خاص لا يعرفه إلا بعض الناس مع حصول الإضطراب في
الحساب نفسه وبين الحاسنين .

ولهذا كان ما جاءت به شريعتنا أكمل الأمور ، لأنه توقيت بأمر
طبيعى ظاهر عام يدرك بالأبصار ، لا يضل به أحد عن دينه ، ولا
يشغله مراعاته عن مصالحه ، مع تيسر ذلك وعمومه ، وقد قال عليه السلام :
«إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب ، الشهر هكذا وهكذا» فين أن
الكتابة والحساب ليس من سبيل هذه الأمة الأمية في إثبات الهلال ، بل
العبرة في ذلك إما بالرؤية أو بالإكمال ، إذا تقرر هذا فكيف نرجع في
أحكام ديننا الاسلامي إلى الفلكيين ، وكيف نلتفت إلى مراصدهم
ومزاعمهم في ولادة الهلال ، وأنه لا يرى أو يرى ، إن هذا خروج عن
الهدى النبوي الصراط المستقيم المحمدي ، وهل يمكن أن نرجع إليهم ونقبل
أقوالهم في تحديد عدة النساء وترهص أربعة أشهر في الإيلاء وصيام شهرين

تسعين في الكفارة وغير ذلك من العبادات المؤقتة ، كلا والله إن

أمر عظيم : ﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم
قال تعالى : ﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم
يؤمن بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً﴾ ولا ينبغي أن يعتبر
رأي إمامي على مطلع معين لما أورده عليه مما لا يتجه الحكم بصوابه ،
وما لا يمكن ولا يصح العمل به .

وأما تقسيم البلاد إلى وحدات جغرافية متقاربة ، فليس ذلك من عمل

السلف الصالح ، ولا يعتبر حلاً فقهياً للمشكلة لما قدمناه سابقاً .
بعد : فإن خير الحديث كلام الله تعالى ، وخير الهدي هدي نبينا
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وشر الأمور محدثاتها ، هذا مافتح الله
، وألم وتفضل وأكرم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

بسم .

قلت : هذا هو رأي سيدي الوالد ويوافقه عليه جملة من فقهاء الأمة .
إنه يخالف فيه جملة من فقهاء الأمة إذ بعضهم يقول بجواز الاعتماد على
حساب الفلكي اعتقاداً كلياً ، وبعضهم يرى الاستئناس به فقط بجانب
أدلة البصرية ، والمسألة محل خلاف ونظر وألفت فيها الرسائل والبحوث
أهمية وليس هذا محل إيرادها ، وإنما أحسبت الإشارة إلى
نيل نقط

حول عدد صلاة التراويح

ماقولكم دام فضلكم في زيادة صلاة التراويح على ثمانية هل لذلك أصل أم لا ؟

الجواب : اعلم أن التراويح سنة مرغب فيها بدليل قوله عيب الصلاة والسلام : «من قام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه» وجعل الشافعية والحنابلة والحنفية صلاتها عشرين ركعة .

وذكر ابن القاسم رحمه الله تعالى عن مالك رضي الله عنه أنه استحب أن تكون ستا وثلاثين ركعة ، وسبب الاختلاف في ذلك الاختلاف في النقل .

فقد روى مالك عن زيد بن رومان أنه قال : كان الناس يقومون في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بثلاث وعشرين ركعة .

وأخرج ابن أبي شيبة عن داود بن قيس أدركت الناس بالمدينة في زمن عمر بن عبدالعزيز وأبان بن عثمان يصلون ستا وثلاثين ركعة ويوترون بثلاث وذكر ابن القاسم عن مالك رحمه الله تعالى أنه الأمر القديم يعني القيام بست وثلاثين ركعة .

فظهر بهذا أن التراويح لا تحديد في صلاتها ولا تعيين في قدرها ولم ينه النبي عن الزيادة على ثمان كما فهمه السائل، ولو ورد النبي لم يعدل عن سيدنا عمر والصحابة المقرون له على ذلك وإلا فأبى سماء تظلم وأي أرض تقلهم لو فهموا النبي عن الزيادة وزادوا على ذلك ، وهل شيء يفعله الخليفة الثاني ويقره الصحابة والاسلام في عفوان شبابه وعهد نضبه يخالف الشريعة ولا يكون سنة وقد قال ﷺ «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي» ، وقال : «اقتدوا بأحد الرجلين من بعدي

في بكر وعمره . على أنه قد ورد حديث مروي عن ابن عباس رضي الله
عنها يفيد أنهم قاموا في رمضان بعشرين ركعة في عهد النبي ﷺ
لكنه حديث ضعيف ولا يبعد أن يقال : إن ضعفه يزول بمقارنة العمل
به في زمن سيدنا عمر رضي الله عنه . والله أعلم .

فتوى أخرى عن التراويح

ماقولكم دام فضلکم هل فعل الصحابة الأربعة صلاة التراويح
عشرين ركعة أم لا ؟

الجواب : أعلم أن قيام رمضان سنة سنّها رسول الله ﷺ فقد
قال عليه الصلاة والسلام : «إن الله فرض صيام رمضان وسننت قيامه
فمن صامه وقامه إيماناً واحتساباً غفر له ماتقدم من ذنبه وماتأخراً» .
وقد صلى رسول الله ﷺ صلاة التراويح في المسجد ذات ليلة من
رمضان فصلّى بصلاته ناس ثم صلى من القابلة كذلك ثم انتظروا في
تسجد في الليلة الثالثة ، فلم يخرج إليهم ، فلما أصبح قال : قد رأيت
الذي صنعتكم ولم يمنعني من الخروج إليكم إلا إني خشيت أن تفرض
عليكم ، وذلك في رمضان» أخرجه البخاري ومسلم .

واختلف في العدد الذي صلاه ، ففي حديث ضعيف عن ابن عباس
رضي الله عنهما أنه صلى عشرين ركعة والوتر . أخرجه ابن أبي شيبة .
وروى جابر أنه صلى الله عليه وسلم صلى لهم ثمانين ركعات ثم أوتر .
وهذا أصح ثم في زمن سيدنا أبي بكر رضي الله عنه كان الناس
يصلون التراويح في بيوتهم وفي المسجد أوزاعاً متفرقين ويصلي الرجل لنفسه
يصل الرجل بصلاته الرهط واستمر ذلك حتى انقضى الصدر من خلافة
سيدنا عمر رضي الله عنه فقال : إني لأرى لو جمعت هؤلاء على قارىء

واحد لكان أجمع ثم عزم لجمعهم على أبي بن كعب ثم خرج فإذا السامعون يصلون بصلاة قارئهم فقال : نعمت البدعة هذه ، وكانوا يصلون عشرين ركعة . وفي رواية : بثلاث وعشرين ، وقد كان القارئ يقرأ بالمكثف فخفف سيدنا عمر رضي الله عنه طول القيام ونقله إلى العشرين ووافقه على ذلك الصحابة وكان ذلك في سنة ١٤ من هجرة ، وإنما جمعهم على إمام واحد لأنه أئمن من فرضيتها بعد موته (عليه السلام) ، ثم صليت كذلك في زمن سيدنا عثمان وعلي وقد صليت في زمن سيدنا عمر بن عبد العزيز بالمدينة ستة وثلاثين ركعة ويوترون بثلاث وليس في ذلك ضيق لأنها نافذة لكن كثر الأخذ بما فعله سيد عمر رضي الله عنه وجرى العمل عليه في أكثر الأمصار ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

حكم نقل الزكاة من بلد إلى بلد

سألني عمدة الكردي عن حكم نقل الزكاة من قطر إلى قطر ما حكمها ؟

فأجبت : بأن الأئمة الثلاثة رضوان الله عليهم منعوا ذلك وأحبوا تفريقها في أصنافها ببلد المزكى أخذا بظاهر حديث معاذ رضي الله عنه وفيه صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم .

وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيكره نقلها من بلد إلى بلد لغير قريب وأحوج وأنفع في تعليم ، وأما هؤلاء فلا كراهية في نقلها عندهم رضي الله تعالى ، وأتيت بما يؤيد ذلك نصا ثم سألتني هل يجوز بيع الغلال التي هي الزكاة واستبدال ذلك بدراهم ؟

فأجابه الشيخ عبدالعزيز عيون السود ووالده محمد علي والشبيخ عبدالقادر الحجار بجواز ذلك في مذهب الإمام الأعظم وهؤلاء من علماء

منهم وهم عمدة في هذا الشأن ، فقلت له : فكيف إذا كان في أشهر الحرم على أحوج من فقرائكم وهم جيران الحرمين مع مضاعفة باب الإنفاق فقد حازت شرف الزمان والمكان .

مسائل عن الحج والعمرة والهدى والحرم

ماقولكم في رجل دخل مكة المكرمة بعد صلاة العصر وهو مالكي مذهباً ، وقد أحرم بعمرة من الميقات في أشهر الحج وسأل فقيها مالكيًا فأفناه بكراهية إيقاع ركعتي الطواف فطاف وسعى وأخر ركعتي الطواف إلى بعد المغرب عمداً وبعد تمام السعي انتقض وضوءه قبل ركعتي الطواف ثم توضأ وصلى وبعد ذلك حلق رأسه هل طوافه وسعيه صحيح أم لا وإذا أحرم بحج بعد حلقه أهو متنع أم قارن ؟ أفيدونا الجواب أنتم مأجورون .

الجواب : الحمد لله على إفضاله والشكر له على نواله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وأصحابه والسالكين على منواله . ربّ زدني علماً .

حيث انتقض وضوء الرجل المذكور وهو بمكة فكان من حقه وجوباً إعادة الطواف وركعتيه مع السعي وحيث أنه لم يعد بطل طوافه فصار معدوماً شرعاً وبطل قطعاً ما فعل بعده من السعي فيصير قارناً بإحرامه بالحج بعد ذلك ، ويلزمه هدي للقران وفدية لحلقه وليس له كما لا يخفى . والله أعلم .

ومثل عن الجمع بين الحل والحرم في الهدى فقال : مسألة الجمع بين الحل والحرم عندنا في الهدى شرط لقول الذخيرة من أحكام الهدى الجمع بين الحل والحرم ، وقال في المدونة : وكل هدى

لا يجزئك أن تنحره إن اشتريته في الحرم حتى تخرجه إلى الحل فتدخله الحرم أو اشتريته من الحل حتى تدخله الحرم .

وفي منسك ابن فرحون : وقال ابن الماجشون : يجوز أن تنحره بمنى . وإن لم يقف بعرفة ، قال اللخمي وهو أحسن : لأن الهدي لم يتعبد بوقوفه ولا تعبد الناس فيه بذلك ، وإنما كان الوقوف بها عرفة خوفاً عليها إذا تركت بمنى لأن منى لم يكن بها ساكن واختاره ابن عبد السلام قال هو الراجح عندي وهو قول ابن عباس وعائشة والشافعي ، وبه قال القاضي أبو إسحاق من أصحابنا نقله ابن رشد اهـ .

وفي الخطاب على منسك خليل أن أبا قرة روى عن مالك أنه إن اشتراه في الحرم وذبحه أحزاه ، قال : وهذا يقتضي أن سوقه إلى الحل إستحسان لا شرط وهو قول أبي حنيفة والشافعي اهـ . والمذهب ما ذكرناه من أن سوقه للحل شرط اهـ منسك الشيخ حسين مع حاشية الشيخ عابد .

حمام الحرم

ما قولكم أدام الله فضلكم في رجل اشترى حمامة من السوق بمكة ثم رباها محبوسة في قفص بمكة حتى تولد منها أولاد منها يأكل ومنها يبيع وتارة يحرم بالعمرة والحمامة على حالها في بيته ومن المعلوم يحج في سنة ؟

الجواب : الحمد لله الملهم للصواب ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآل والأصحاب .

مذهب السادة المالكية أن الحكم في هذا يرجع إلى أصله ، وأصله أنه صيد فيحرم التصرف فيه بالبيع والذبح ويجب إرساله سواء أحره أم لا ، لأنه صار من صيد الحرم بدخوله في الحرم ، وكل ما تولد منه في الحرم فهو حرام .

المیقاتان ذوالحلیفة والجحفة

الحمد لله رب العالمین والصلاة والسلام علی سیدنا محمد وعلی آله
وصحبه أجمعین .

أما بعد : فقد کثر السؤال عن سافر من المدينة المنورة إلى مكة
الشرفة لأداء النسک هل الواجب علیه أن یحرم من ذی الحلیفة أم یکفیه
الإحرام من رابع القرية المعروفة للحج أو العمرة وقد وقع الاختلاف بین
علماء زماننا فی ذلك ؟

فأجاب العبد الضعیف : بأنه إن سافر علی طریق ینبع البحر وتمر
فی طریقہ علی ذی الحلیفة وجب علیه الإحرام من ذی الحلیفة لأنه قد
مر علی المیقات وإذا نزل فی البحر إلى جدة لا یمر فی طریقہ علی الجحفة
المیقات الثاني بل محاذیا لها ، والإحرام بالمحاذات إنما یعتبر إذا لم یمر علی
المیقات فلو أحرم بالمحاذات لمیقات بعد مروره بعین المیقات وجب علیه دم
مجاورة المیقات بغير إحرام ، وإن سافر إلى مكة فی البر وتمر فی طریقہ علی
ذی الحلیفة ثم علی رابع فإنه یجوز له الإحرام من رابع ، وإحرامه من ذی
حلیفة أفضل ، وقال بعضهم : من رابع أفضل ، وفصل بعضهم إن
کان آمناً من وقوعه فی محظور من محظورات الإحرام فأحرامه من ذی
حلیفة أفضل ، وإن لم یأمن فأحرامه من رابع أفضل وإن لم یمر علی

ذي الخليفة فإن مر على رابع فالواجب الإحرام من رابع وإن لم يمر على رابع فالواجب الإحرام من محاذات ذي الخليفة أو محاذات رابع وإحرامه المهملة سميت بذلك لأن السيل نزل بها وأجحف أهلها أى استأصلهم واسمها في الأصل مهيعة لكن قالوا : إنها قد ذهبت أعلامها ولم يبق إلا رسوم خفية لا يكاد يعرفها إلا سكان بعض البوادي .

فلذا والله أعلم اختار الناس الإحرام احتياطا من المكان المسمى برابع ، وقال القطبي : ولقد سألت جماعة ممن له خبرة من عربانها عنها فأروني أكمة بعدما رحلنا من رابع إلى مكة على جهة اليمن على قدر ميل من رابع تقريبا اه كذا في رد المحتار ، وقال في خلاصة الوفا : هرشي كسكري والشين معجمة هضبة ململمة بأرض مستوية أسفلها ودان على ميلين مما يلي مغرب الشمس ويصل بها عن يمينها بينها وبين البحر خبت وينسب إليها ثنية هرشي ، ويقال : عقبة هرشي ، ودونها بميل علم منتصف طريق مكة وفيها أيضا مسجد عقبة هرشي بأصل العقبة وفيها أيضا علم منتصف الطريق ما بين مكة والمدينة دون العقبة بميل قاله الأسدي .

وقال البخاري عقب ماتقدم وإن عبد الله حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل عند سرحات عن يسار الطريق في ميل دون هرشي وذلك المسيل لاصق بكراع هرشي عن يسار الطريق في مسيل دون هرشي ذلك المسيل بينه وبين الطريق قريب من غلوة وفي الخلاصة أيضا مسجدان بالجحفة ، قال الأسدي : وفي أول الجحفة مسجد لرسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} يقال له مسجد الأئمة ، وهذان المسجدان موجود بعض بنيانها بعد عقبة هرشي بميل ، وعندهما صهريج ماء تجتمع فيه مياه المطر بنيات قديمة وكان هذا المكان منزلا للحاج حين نزوله من عقبة هرشي والآن

وذلك الموضع على عقبة هريثي وأخذ طريقا شمالي هذين المسجدين بعيدة
عنها ولا يمر بهذا المكان إلا من يقصده من بعض الشيعة من العربان
ويحرمون إليه ليحرموا منه لأنه في أول الجحفة وقد اشتهر عند
أهل البادية أن الجحفة هو هذا المكان فقط ، وهو أول الجحفة
من جهة المدينة وآخرها من جهة مكة بينه وبين رابغ القرية المعروفة مسير
بأن ساعات . وفي لسان العرب في الصحاح جحفة بغير ألف ولام
بهي مبات أهل الشام ، زعم ابن الكلبي : أن العماليق أخرجوا بني
عبد وهم إخوة عاد من يثرب فنزلوا الجحفة وكان اسمها مهيعة فجاء سيل
واحتفهم فسميت جحفة ، وقيل : قرية تقرب من سيف البحر فجاء
سيل فاحتفهم اهـ .

وفي الخلاصة : رابغ بموحدة بعد الألف ثم غين معجمة واد من
الجحفة ، وفي الحديث ذكر رابغ واد عند الجحفة ، وفي الحديث غزور
فتح الغين وسكون الزاي وفتح الواو ثنية الجحفة وعليها الطريق وفي
قالبون : غزور ثنية الجحفة عليها الطريق وفيه والبزواء أرض بين الحرمين
في النهاية : رابغ هو بكسر الباء بطن واد عند الجحفة ، وفي الخلاصة
كناية تصغير كلية قرية عند بشر مألحة على اثني عشر ميلا من الجحفة
عليها دوران كحوران واد عند طرف قديد مما يلي الجحفة فعلى هذا
جحفة طرفها من جهة الشرق المسجدان المتقدم ذكرهما اللذان بينهما وبين
الحية هريثي ميل ومن جهة الشمال قال في التنوير والمواقيت ذو الخليفة
بكتامي لم مر بها من غير أهلها هـ . قالوا : لو مر بميقاتين فأحرامه
م لم يمر بما نحرى أحرم إذا حاذاه أحدها وأبعدها أفضل اهـ در .

ونقل في الفتح : أن المدني إذا جاوز الجحفة فأحرم عندها فلا بأس به والأفضل أن يحرم من ذي الخليفة ، ونقل قبله عن كافي الحاكم المدني هو جمع كلام محمد رحمه الله في ظاهر الرواية ، ومن جاوز وقته غير محرم ثم أتى إلى وقت آخر فأحرم منه أجزاءه ولو كان أحرم من وقته كان أحرم فعلم من هذا أنه لا فرق بين المدني وغيره في ظاهر الرواية اهـ من رد المحتار .

وفيه قوله : ولم لم يحرم بها الخ كذا في الفتح ومفساده أن الإحرام بالمحاذات إنما يعتبر عند عدم المرور على المواقيت ، أما لو مر عليها فلا يجوز مجاوزة آخر ما يجرد عليه منها وإن كان يحاذي بعده ميقاتا آخر وبذلك أجاب صاحب البحر عما أورد العلامة ابن حجر أهتني الشافعي حين اجتماعه به في مكة من أنه لا يلزم الشامي والمصري الإحرام من رابع بل من خليص لمحاذاته لآخر المواقيت وهو قرن المنازل اهـ ، وعبارة البحر ذكر لي بعض أهل العلم من الشافعية بمكة في الحجة الرابعة للبعد الضعيف : أن المحاذات حاصلة في هذا الميقات فينبغي على مذهب الحنفية أن لا يلزم الإحرام من رابع بل من خليص القرية المعروفة فإنه يكون محاذيا لآخر الميقات وهو قرن فأجبت بأن إحرام المصري والشامي لم يكن بالمحاذات وإنما المرور على الجحفة وإن لم تكن معروفة وإحرامه قبلها احتياط والمحاذات إنما تعتبر عند عدم المرور بالوادي المسمى برابع الذي يلتصق بكراع هرشي ويقرب من المسجدين المتقدمين من جهة الشام ، ويذهب إلى قبيل البحر ثم يذهب جهة القبلة في بساتين رابع ثم يصب في البحر فهو حداها الشمالي وبعض الغربي ، وتنام حداها الغربي البحر ، وأما حداها من جهة القبلة فهي من بعد كلية باثنى عشر ميلا وكذلك من طرف قديد لأن كلية وقديد متقابلتي السميت فحيثما ظهر لك ما

عنده أن رابع القرية المعروفة التي هي منزل للحجاج واقعة في حدود
 خجعة فالبحر منها محرم من الجحفة .
 وفي الخلاصة مسجد بعد الجحفة وأظنه مسجد غدير خم وقال
 لأسدي : وعلى ثلاثة أميال من الجحفة ، يسرة عن الطريق حذاء العين
 مسجد لرسول الله ﷺ ويلها غيضة وهي غدير خم ، وهي على
 أربعة أميال من الجحفة ، وقال عياض : غدير خم غدير تصب فيه عين
 ابن الغدير والعين مسجد لرسول الله ﷺ . ولأحمد نزوله ﷺ
 بغدير خم وصلاته صلى الله عليه وسلم الظهر به تحت الشجرة وأخذه
 به عي ، وقوله ﷺ : « اللهم من كنت مولاه فعلي مولاه » الحديث
 وفي الخلاصة أيضا خم بالضم اسم رجل شجاع أضيف إليه الغدير الذي
 يقرب الجحفة أو اسم واد هناك ، وقال النووي : اسم غيضة على ثلاث
 أميال من الجحفة عندها غدير مشهور يضاف إليها ، وقال الحافظ
 السري : لا يؤيد بهذه الغيضة أحد فيعيش إلى أن يحتلم إلا أن يرحل
 عنها لشدة ما بها من الوباء والحمى بدعوة النبي ﷺ في نقل حمى
 المدينة إليها .

وهذا المكان الذي فيه الغدير والغيضة والمسجد ينزله في بعض الأوقات
 سرق الحجاج وقطاع الطريق ويقصده في أوقات الحج الشيعة من الأعراب
 والمعجم بعد ما يجرمون من طرف الجحفة من المكان الذي فيه المسجدان
 نقلهم عند منزل الحج ثم يذهبون إلى الغدير المذكور فينزلون فيه ويكون
 يفعلون كما يفعلون عند زيارتهم المآثر من البكاء وضرب أنفسهم كما هو
 عندهم .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

أحكام الجنائز والقبور

س : ماقولكم دام فضلكم في زيارة القبور وماحكمها وماكيفيتها سيدي ؟
الجواب : وقل رب زدني علما .

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وآله وصحبه
والتابعين وبعد :

فاعلم أن زيارة القبور كانت محرمة في صدر الإسلام وذلك لأن العرب
كانوا حديثي عهد بكفر وكانوا إذا زاروا القبور يشركون عندها فمنهم
الشارع من زيارتها أولا سداً للذريعة وإشادة للتوحيد وتمكيناً للدين في
أفئدتهم فلما تمكنوا من ذلك سن لهم رسول الله ﷺ زيارة القبور
فقال : «كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها فإنها تذكركم الآخرة»
فبين عليه السلام أن زيارة القبور عبادة وذكرى سنة وأن ثمره ذلك تذكر
الآخرة والإعتبار بمن مضى وبيان قيمة الحياة الفانية والحث على الأعمال
الصالحة والإعتناء بالتزود والخوف من عذاب القبر وحصول بركة القرآن
وأهداء الثواب للميت اعتماداً في وصول ذلك على فضل الله وسعة رحمته
والدعاء للموتى والتسليم عليهم .

وعند أهل السنة ينفع الدعاء كما يدل على ذلك القرآن إذ الأرواح باقية
منعمة أو معذبة ، والقبر أول منزل من منازل الآخرة إما روضة من رياض
الجنة أو حفرة من حفر النار ، فحكمها سنة ولكن لا يُقبل القبر ولا
يُطاف به وليلتزم الآداب ، وبقيّة الأدعية والأحكام محلها كتب الفقه .

والله أعلم

تلقين الميت

ماقولكم دام فضلکم فی تلقین الميت هل له أصل ونصر من كتاب الله تعالى أو سنة رسوله ﷺ فيقتدى بذلك أم لا ؟

الجواب : ﴿وقل رب زدني علما﴾ :
علم أن تلقين الميت على قسمين : الأول : عند الاحتضار فيسن أن يحضر المختضر الشهادتين من غير أمر له بهما ومن غير إكثار ، وذلك يكون آخر كلامه فيحصل ما وعد به من البشرى بدخول الجنة وطرد الشياطين الذين يحضرونه لإفساد عقيدته وتبديلها ، ودليل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : «لقنوا موتاكم لا إله إلا الله فإن من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة» وهذا القسم متفق عليه .

والثاني : تلقين الميت بعد الدفن وأثبتته الشافعية والحنفية وأكثر المجتهدين هي الرواية الأخرى عن مالك رضي الله عنه وبذلك جزم القرطبي والثعالبي صاحب المدخل والشيخ عبد الباقي رحمهم الله تعالى ودليل ثبوته الحديث الذي رواه السخاوي في كتابه المقاصد الحسنة عن سعيد بن عبد الله أنسدي عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه وهو حديث طويل يعرف بألفاظ عليه في موارده وفيه إثبات التلقين بعد الدفن والحديث وإن كان ضعيفا لكن يعمل به في فضائل الأعمال خصوصا وقد اندرج تحت ما كفي وهو نفع المؤمن أخاه وتذكيره فإن الذكرى تنفع المؤمنين .
وقد أخرج الحديث أيضا صاحب شفاء الصدور وكثر الأسرار .
والله أعلم

حكم الأذان في القبر

سئل سيد الوالد رحمه الله عن حكم الأذان في القبر بعد رمي الميت فيه عن الفقهاء فقال :

الحمد لله الملهم للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وسائر الأصحاب .

أما بعد : فأقول فعل الأذان سنة لجماعة طلبت غيرها بحضر أو سفر بكل مسجد أو جامع وبعرفة ومزدلفة وبكل موضع جرت العادة بالإحرام فيه فيسن في جميع ذلك كفاية ووجب في المصر كفاية وحرم قبل وقت كعلى امرأة على أحد قولين وكره له على الآخر كالسنن ولو رتبة وكذا لجماعة مقيمين لم تطلب غيرها ولقائنة خلافا للشافعية وكذا في ضروري وفرض كفائي فيما يظهر ونذب لمسافر أو في فلاة وجماعة في فلاة ومسافرين لم يطلبوا غيرها فتعثر به أحكام خمسة ليس منها الإباحة بل السنة والوجوب والحرمة والكرهية والنذب كما في (شرح) عبد الباقي الزرقاني على مختصر خليل وأما فعله في غير ماذكر فهو على ثلاثة أنواع :

الأول : فعله في أذن المولود عند ولادته في أذنه اليمنى والإقامة في أذنه اليسرى ، وهذا قد نص فقهاء المذاهب على ندبه ، وجرى به عمل علماء الأمصار بلا تكثير ، وفيه مناسبة تامة لطرد الشياطين به عن المولود ولنفورهم وفرارهم من الأذان كما جاء في السنة .

النوع الثاني : فعله خلف المسافر رجاء عوده من سفره إلى مقره وهذا لم أره منصوفا إلا أنه جرى به عمل من يقتدى بعمله من علماء الأمصار وفيه مناسبة حيث يطلب يحيى على الصلاة حي على الفلاح بإفائه على وطنه وعوده من سفره .

النوع الثالث : فعله في القبر بعد وضع الميت فيه وهذا لم يثبت
 به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، بخصوصه لكن قال الأصمعي :
 لا أعلم في ذلك خبراً ولا أثراً إلا شيئاً يحكى عن بعض المتأخرين ،
 قال : لعله قيس على استحباب الأذان والإقامة في أذن المولود وكأنه
 يقول : الولادة أول الخروج إلى الدنيا وهذا آخر الخروج منها وفيه ضعف
 فإن هذا لا يثبت إلا بتوقيف أعنى تخصيص الأذان والإقامة وإلا فذكر
 الله تعالى محبوب على كل حال إلا في وقت قضاء الحاجة اهـ كلامه
 رحمه الله .

مسألة أخرى

س : ما قولكم دام عزكم في امرأة عندنا بأرض البوقس أخذها الخاض واشتد
 بها الأم فخرج نصف ولدها الذي في بطنها وبقي النصف الثاني وبينما هي
 وولدها على هذه الحالة إذ انشبت المنية أظفارها فماتت تلك المرأة وولدها
 الذي في فرجها فلما أردنا أن نقضى عليها اللوازم اختلف كبارؤنا منهم من يقول
 بوجوب الغسل فقط فالتكفين فالصلاة ، ومنهم من يقول : بوجوب الغسل
 واليتم والتكفين فالصلاة ، أيهم في الصواب؟

أيضا امرأة خرج نصف خلاصها فماتت هل تحكم على الخلاص
 نعتها أم لا ؟ بينوا لنا سادق بنص صريح وأجرم عند الله .

الجواب : الحمد لله الملهم للصواب والصلاة والسلام على سيدنا
 محمد وآل والأصحاب والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الحشر والحساب
 فرب زدني علما .

حيث كان الحال مذكور في السؤال فأقول : إنه يجب فيها السفيل
لسائر بدنها والتيمم لما استتر من فرجها وذلك لقول العلامة البجيرمي في
حاشيته على شرح منہج الطلاب عند قوله : « وأقل غسله نعمته بدنه »
أى حتى ما يظهر من فرج الثيب عند جلوسها على قدميها اهـ .
ولا شك أنه عند اعتراض الولد المذكور في فرج أمه لا يتيسر غسل
الفرج تماماً فيجب التيمم لذلك ، وأما الولد المعترض فلا يعطى حكم
المنفصل بل يعد كأنه جزء من أمه لقول العلامة البجيرمي في حاشية
منہج الطلاب نقلاً عن الشوبري رحمه الله تعالى ، والولد إذا انفصل
بعضه لا يعطى حكم المنفصل إلا في مسألتين : إحداهما في الصلاة
عليه إذا صاح واستهل ثم مات قبل أن ينفصل ، والثانية : إذا حرَّ جاز
رقبته فيجب القصاص اهـ .

وأما الخلاص الذي هو المشيمة فهو من الولد والولد طاهر فجزءه
طاهر كذلك بخلاف المشيمة التي فيها الولد فليست جزءاً من الأم ولا من
الولد فهي نجسة .

قال العلامة البجيرمي : وأما المشيمة المسماة بالخلاص فكالجزء لأنها
تقطع من الولد فهي جزء منه وأما المشيمة التي فيها الولد فليست جزءاً
من الأم ولا من الولد اهـ .

والله أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

كراهة نبش القبور

رسئل - رحمه الله - عن قول مالك في الموطأ في «باب الدفن» عن عروة عن أبيه وأما رجل صالح لا أحب أن تنبش عظامه مامعناه ؟
فأجاب : بأنه لم يكره الدفن في البقيع ولكن كره نبش عظام رجل صالح ، ومعلوم أن القبر مادام فيه الميت فهو أحق به من غيره . قلت : وهذا لما هو معلوم من أنهم يفتحون قبر الميت بعد مضي مدة يلقب على الظن أنه تحلل فما بقي من عظامه يدفن في جانب القبر

حول عذاب القبر

ماقولكم دام فضلکم في رأي الإسلام في عامة عذاب القبر من عدم الاستزاه من البول ؟

الجواب : اعلم أيها السائل الكريم أن الذي لا يتنزّه عن البول ولا يخترز منه في بدنه وثيابه يكون نجسا في بدنه وثيابه ، وحامل نجاسة لا تصح له صلاة ولا تقبل له عبادة وتعرش مع أهل الكبائر ويعذب في قبره ويصير قدرا خبيث المنظر كونه الرائحة ثقيل المعشر بعيدا عن الملائكة متعرضا للعن من الناس : إنكار ممن يجاوره في جلوس أو صلاة أو سقر أو معاملة ، فإن الله تبارك وتعالى قال في كتابه العزيز ﴿وَيُنَابِذُ فَطْهُرٌ﴾ فطهارة الثياب شرط في صحة الصلاة ولا يدخل المسجد إلا طاهر ، قال تعالى : ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ وقال النبي ﷺ : «مفتاح الصلاة الطهور» وقال ﷺ : «لا يقبل الله صلاة من أحدث حتى يتوضأ» ولا تكون طهارة الحدث إلا بعد طهارة الحدث ، فإذا أردت التنزه في البول فلا تبل قائما لكلا تلتوث ثيابك إلا في حال الضرورة وتأدب بآداب قضاء الحاجة الواردة في السنة

النوبة ، ثم أزل النجاسة بيسراك بالسلت والنثر الخفيفين بحيث يغلب على
الظن أنه لم يبق شيء فإن كثيرا من الجهلاء يبول ويستنجى ويقوم ويبول
يقطر ولا يبالي لعدم تنزهه واحتياطه والظن يكفى في هذا الحال وليحذر
من المبالغة التي تؤدي به إلى الوسوسة والتنتطع في الدين والتكلف فيه
فإن الدين يسر والقصد التنزيه بقدر الاستطاعة وغلبة الظن وقد بلغ
التكلف ببعض العوام أن خرج بهم عن حد الاعتدال إلى الغلو الفاحش
وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ، وللطهارة شيطان اسمه الوطان يتلاعب
بالمضطهرين لإغوائهم فالخير كله في سنة الرسول الأعظم ﷺ فإن سته
هي الخفيفة السمحة لا غلو فيها ولا تقصير والشر كله في الإفساد
والإلهاء عن الوسواس واجب والتفقه في الدين رأس الأمر كله وهو المنهج
القويم والصراط المستقيم ومن فتح على نفسه بابا للشيطان دخل عليه من
والله يحفظنا وإياك ويوفقنا لاتباع الدين آمين .

وليمة الميت

ماقولكم دام فضلکم في وليمة الميت إذا بلغ ثلاث ليال أو سبعا ، هل

الجواب : اعلم أن السنة أن يصنع لأهل الميت طعام من جيرانهم أو

أقاربهم ويبحث به إلى حلالهم . قال : « اصنعوا لآل جعفر طعاما وابتعوا
فقد روي أن رسول الله ﷺ قال ذلك لأهله لما جاء نعي جعفر وإنما
به إليهم فقد جاءهم ما يشغلهم » قال ذلك لأهله لما جاء نعي جعفر وإنما
نذب ذلك لما فيه من إظهار المحبة والإعتناء ومساعدة من نزل به مكروه ، وأما
ما يصنعه أقارب الميت من الطعام وجمع الناس عليه فإن كان لقراءة القرآن
ونحوها مما يرجى خيره للميت فلا بأس وإن كان لغير ذلك فيكره ، وتارة يخرم
فلا ينبغي الأكل منه لأحد إلا أن يكون الذي صنعه من الورثة بالغا رشيدا
فلا حرج في الأكل منه بخلاف مالهو صنع من التركة ولم يوص به الميت في
ثلثه أو كان في الورثة صغير أو سفيه فلا يجوز ذلك ، وأما لو كان الميت
أوصى بفعله عند موته فإنه يكون في ثلثه ويجب تنفيذه عملا بوصيته ، قال
ذلك الفقهاء ونص عليه النفراوي وغيره ، والله سبحانه وتعالى أعلم ، وأما
تخديد الصنع بوقت معين كثلثات أو سبع فلا أصل له فيما أعلم .
والله أعلم

العقبة

ماقولكم دام فضلکم فی الأكل من العقیقة ، ما حکمه عند الشافعية؟

المحسوب : الحمد لله ، وقل رب زدني علما ، لا يجوز الأكل من العقيقة المنذرة ، ويجوز الأكل من العقيقة المتطوع بها فحكمها كالأضحية ، كما لا يخفى ، والله أعلم .

حكم اهتزاز الاطفال عند قراءة القرآن

ماقولكم دام فضلکم في حكم اهتزاز الأطفال عند قراءة القرآن ؟
هل هو جائز أم حرام ، أفتونا مأجورين .

الجواب : الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله وآله
وأصحابه والتابعين منهاج هداه ، وبعد :

فأقول : قال العلامة عبدالله علي العبادي في حاشية فتاوى ابن حجر
المشهوره : سأل بعض الطلبة فيما يقع في هذا الزمان من أنهم عند
التكبير والقراءة يهتزون فهل لذلك أصل أو لا ؟ فأجاب بقوله : قال
الشرف المناوي : إن الاهتزاز في غير الصلاة ليس بمكروه ، ولكنه خلاف
الأولى ومحله إذا لم يغلب الحال أو احتاج إلى نحو النفسي في الذكر إلى
جهة اثنين وللإثبات إلى جهة القلب ، وأما في الصلاة فمكروه إن قل
من غير حاجة له كلامه وهو وجيه .

وقال العلامة المحيب يعنى ابن حجر في كتاب «آداب الأطفال» وذيله:
وينبغي له أي الفقيه أن ينهاهم أي الأطفال عن الإهتزاز كما يفعله أهل
مصر وسائر البلدان المشرقية لأنه من فعل اليهود، وعبارة بعض الشافعية :
إن أهل مصر وافقوا اليهود في الإهتزاز ثم قال بعد ما أطال وما ذكره من
النهي عن الاهتزاز للمعنى الذي ذكره ليس بذلك لأن هذا صار أمراً مأثوماً
عادة فيه الترويج للقارىء، ويؤيده أنه ينبغي أن لا يتشبه بهم لأن من تشبه
بقوم فهو منهم فاحذروا إنما يتحقق فيمن فعل ذلك تشبهاً بهم فحسبوا
حرمة في هذا لأن قصد التشبه بالكافر فيما هو من دينه لا شك في

حرمة اه بلفظه من حاشية الفتاوى المشهورة .

وفي شرح الجامع الصغير للمناوي في حديث «إذا قام أحدكم إلى الصلاة ، فليسكن أطرافه ولا يتمايل كما تتمايل اليهود» الخ قال : وتمايل اليهود غير ناشيء عن خشوع قلوبهم بل سببه فيما قيل إنه أوحى إلى موسى أن التوراة صارت في حجر بني إسرائيل ولا تكاد تعظمها فحلها بذهب لم نسمه الأيدي فأنزلت عليه الكيمياء فحلاها بها ، فكان إذا تلذذ بها وهاجت اللذة يتمايل طربا على كلام ربه ، فاستعملها اليهود بعده على خراب القلوب وخلاء الباطن ، فهذا هو المشار إلى النبي عنه في الحديث وقيل : أصله قول موسى يوم الوفادة : إنا هدنا إليك فأخذوا هذا من قوله وجعلوا يتهادون أي يتمايلون في صلاتهم فأخبر المصطفى ﷺ بأن فعلهم ذلك غير صحيح ، وإن كان الأصل صحيحا اه .

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وأصحابه أجمعين

جواب لسؤال عن ذبح أربع حمامات محرما

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على نبينا المصطفى وعلى آله وصحبه
أولى الصدق والوفاء ﴿رب زدني علما﴾ ولا ترغ قلبي بعد إذ هديتني
لأن يجوز للمحرم إتلاف الصيد ولا شيء من أجزائه ويحرم عليه الإصطياد
والإستيلاء والأصح أنه لا يملكه بالشراء والهبة والوصية ونحوه وعليه الحرام
والناسي والعامد كالجاهل في وجوب الجزاء ، ولا إثم على الناسي والجاهل
بخلاف العامد ولو ذبح المحرم صيدا صار ميتة على الأصح فيحرم على
كل أحد أكله وإن كان الصيد لحلال أذن للمحرم في ذبحه ويجب في
النازلة المذكورة أربع شياه لأن كل ماعب في الماء من الحمام والتمام والقمري
والدبس والفاخنة والقطا من كل مطوق فيه شاة من ضأن أو معز يحكم
الصحابة ومستنده توقيف بلغهم وإلا فالقياس إيجاب القيمة .

والله أعلم

المعاملات

مسائل في الأنكحة والطلاق

س : ماقولكم دام فضلکم في رجل اتفق أنه يعقد لبنته على رجلين ولا يعقدان لأختها عليه في مجلس واحد وعينوا لكل زوجة صداقا معلوما وهو ألف ريال ؟

الحمد لله الملهم للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآل والأصحاب وبعد :

فالجواب : أن عقد النكاح المذكور في السؤال حيث كان مستند على صداق معلوم لكل زوجة من الثلاث وهو ألف ريال كما يفيد السائل ولم يذكروا في العقد مقابلة البضع بالبضع فإن العقد حينئذ صحيح شرع ولا نظر إلى التواطؤ على التبادل حيث خلى العقد عن اشتراط ذلك وليس ذلك من نكاح الشغار المنهي عنه في حديث الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : «نهى رسول الله ﷺ عن الشغار والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الرجل ابنته وليس بينهما صداق» وحيث أن السائل شافعي المذهب فلنورد عبارة منهاج الإمام النووي وشرحه للإمام المحلي ونصها :

«ولا يصح نكاح الشغار للنهي عنه في حديث الصحيحين وهو زوجتكها أى بنتي على أن تزوجني ابنتك وبضع كل واحدة منهما صداق الأخرى فيقبل ذلك منه ويقول : تزوجت بنتك وزوجتك بنتي على ما ذكرت فإن لم يجعل البضع صداقا بان سكت عن ذلك فالأصح الصحة في النكاحين لانتفاء التشريك المذكور ولكل واحدة مهر المثل انتهى ، فتبين أن قضية السؤال ليست داخلية في الشغار المذكور في النكاح فيها صحيح . والله أعلم .

مسألة أخرى

ماقولكم دام فضلكم في رجل تنازع مع زوجته وقال لها : طالق ثم خرج في تلك الساعة من الدار وراجع يمينه فجلسوا مدة طويلة ثم حصل بينهم مشاجرة ، وقال : طالق طالق ، فأفتونا مايتوجب عليه أفتونا ولكم الثواب .
مذهب الشافعي :

الحمد لله الملهم للصواب ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله والأصحاب ، أما بعد :

فأقول : الذي يتحصل من كلام الشيخ سليمان الكردي المديني في فتويه : أن قول الزوج طالق لا يقع به شيء إذ لا بد من ربط الطلاق بالزوجة بأن يخاطبها أو يذكر المبتدأ صريحا باللفظ لا بالنية نعم إن قانه بعد قولها له طلقني كان قولها له ذلك من القرينة التي يرتبط بها طالق فيقع به الطلاق على أصوب النظيرين في ذلك عند الشافعية لأن اللفظ حيث يمكن تصحيحه لم يجز إلغاؤه اهـ .

وعليه فإن لم يقصد بطالق الثاني إنشاء الطلاق أيضا بل قصد به تأكيد الأول كان له مراجعة زوجته بقوله : راجعت زوجتي إلى عصمتي وإلا لم يكن له ذلك بل لا تحل له إلا بعد أن تنكح زوجا غيره بشرطه والله سبحانه وتعالى أعلم .

مسألة أخرى

ماقولكم في رجل ذهب إلى الكاتب وقال له : أكتب طلاق زوجتي فلانة بنت فلان فكتب الكاتب مالفظه : إن فلانة بنت فلان طلقتها طلاقاً باتاً . علماً بأن هذه هي الطلقة الثالثة ، وبذلك أصبحت محرمة عليّ تحرماً باتاً لا تحل لي حتى تنكح زوجاً غيره ، وعليه جرى التوقيع . يقول السائل : فماذا يقع عليّ والحال أنني لم أتلفظ بهذا الكلام ولم أترك ماكتبه الكاتب .

الجواب : لا يقع الطلاق والحال ماذكر حيث أن الكتابة إن كانت من الزوج يشترط في وقوعها أن يتلفظ بما يكتب بيده وينوي مايكتب من الطلاق ، وإذا أمر غيره بكتابة الطلاق فشرطه أن يأمر بالكتابة ونية الطلاق فيكتب الكاتب وينوي مايكتبه وبدون ذلك لا يقع لعدم وجود الشرط ، والله أعلم ، قاله حسن بن سعيد يماني . وقرر الوالد على ذلك بقوله : ماأفتى به فضيلة الشيخ حسن سعيد اليماني هو نص مذهب الشافعية المفتى به كما يعلم ذلك بالاطلاع عن كتبهم ونصه عندهم : «إذا أمر الزوج الكاتب أن يكتب ورقة الطلاق به يوكله في الطلاق فإن الطلاق لا يقع» .

هذا ما فهمناه من كتب سادتنا الشافعية وكذا من أئمتهم رضوان الله عليهم ، والله أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

مسألة أخرى

فضيلة السيد علوي أفتونا في رجل حصلت بينه وبين زوجته منازعة وسبته ثم أن الزوج طاشت نفسه ونطق بطلقتين لا غير أفتونا سادتي هل ترجع له زوجته أم لا ؟ والرجل أى الزوج مذهبه شافعي هذا والسلام . لازلتم موقفين للخيرات ودمتم والبارى يرعاكم .

الجواب : نعم يجوز له أن يراجع زوجته مادامت في العدة إن لم يكن هذا الطلاق مسبقا بطلاق آخر .
أما إذا تمت العدة فلا تجوز له مراجعتها إلا بعقد جديد ومهر جديد ورضا جديد ، وكذا لو سبقت الطلقتان بطلقة سابقة حرمت عليه ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره والله أعلم .

فتوى أخرى

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ، وقال رب زدني علما .
أما بعد : فقولك أيها السائل ذهبت إلى الكاتب وقلت له : أكتب لزوجتي ثلاث طلاقات وسألتك الكاتب منجزة أو معلقة فقلت له معلقة ولم تبن التعليق ومرادك أن يعلق الكاتب بما ينفع به التعليق فلم يفعل بل كتبها منجزة .

جوابه : أن الطلاق المذكور واقع عليك ثلاثا إذا نويت الطلاق حال تلفظك بقولك أكتب لزوجتي ثلاث طلاقات ولا ينفعك قولك

للكاتب إنها معلقة بعد استفهامه إياك لأنك لو أردت التعليق بشي
لوصلته بعد الطلاق ، وأما بعد طول الفصل لا ينفعك التعليق لو صدر
منك فكيف والتعليق لم يصدر منك كما يستفاد من ورقتك التي فصلت
لنا فيها القضية من أساسها ، وبناء على هذا فلا رجعة لك عليها إلا
نويت الطلاق حتى تنكح زوجا غيرك ، وأما القول بأن الطلاق الثلاث
بلفظ واحد يقع واحدة فهو قول شاذ يعتبر مخالفا للإجماع وللمذهب
الأربعة .

وليس كل خلاف جاء معتبرا إلا خلاف له حظ من النظر

البر لا يقتضي الطلاق

صاحب الفضيلة العلامة السيد علوي بن عباس المالكي
ماقولكم دام فضلکم : إن أخي متزوج من زوجة أنجبت له أربعة أطفال
وهو يعيش مع والدته في بيت واحد وقد حصل خلاف شديد بين الوالدة
والزوجة لما اضطرت أخي إلى عزل زوجته لوحدها في نفس البيت ولكن ذلك لم
يجد نفعا . فحينئذ عرض أخي على والدتي أن يخرج زوجته وأبناءها الأربعة في
بيت بناء عنها فأنار ذلك غضب والدتي حتى أنها كرهت أخي وأصبحت تدعو عليه ،
وفي نهاية الأمر أراد أخي أن يرضيها بشتى الوسائل فامتعت بقولها «طلقها» وإلا
سأل غضبي ولا أكون راضية عنك .
لما قولكم دام فضلکم هل يصح لأخي طلاق زوجته البرئة ، وهل في بقائها
انقلاب لوالدته ؟ جزاكم الله خيراً .

الجواب : لا يجب عليه ، والحال هذه تطليق زوجته البرئة ولا يتوقف
الأمر على الطلاق الذي هو أبغض الحلال إلى الله ، نعم لو طلق طلاقاً
رجعي واحدة ثم راجعها فلا بأس إن ظن حصول رضا أمه بذلك .

فتوى أخرى

ماقولكم في رجل قال للكاتب : أكتب ورقة طلاق زوجتي ، فكتب الكاتب
ورقة ثم أرسلها للزوجة علماً بأن الزوج لم يقرأ ماكتب الكاتب ولم يطلع على الورقة
ولم يلفظ بها أو يرها ثم إن الورقة ضاعت الآن .
الحساب : حيث كان الحال ماذكر في السؤال فلا يقع الطلاق المذكور
لأن الطلاق لا يقع إلا باللفظ من الزوج أو بكتابة الزوج المقرونة بالنية ، وأما
كتابة غير الزوج فلا يقع بها الطلاق حيث أن الزوج لم يأمره بكتابة الطلاق
بالنية لأن الكتابة كناية تحتاج إلى نية معتبرة ، والله أعلم

مؤال : ماقولكم في زوجة المفقود

الجواب : الحمد لله على افضاله والشكر على نواله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والسالكين على منواله ، وبعد :
فقد قال الإمام الشعماني في ميزانه ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في القول الجديد الراجح وأحمد في إحدى روايتيه : أن زوجة المفقود لا تحل للأزواج حتى تمضى مدة لا يعيش في مثلها غالبا مع قول مالك والشافعي في القديم وأحمد في الرواية الأخرى أنها تبرص أربع سنين وهي أكثر مدة الحمل ، وأربعة أشهر وعشرا مدة عدة الوفاة ، ثم تحل للأزواج ورجحه جماعة من متأخري أصحاب الشافعي وهو قوي فعله عمر رضي الله عنه ولم ينكره الصحابة .

وعلى الأول فالعمر الغالب حده أبو حنيفة بمائة سنة وحد الشافعي وأحمد بسبعين سنة ولها طلب النفقة في مال الزوج مدة التبرص والعمر الغالب فالأول مشدد على الزوجة والثاني مخفف عنها فرجع الأمر إلى مرتني الميزان وبمعناه أيضا قاله صاحب كتاب رحمة الأمة في اختلاف الأئمة وهو العلامة الشيخ محمد بن عبدالرحمن الدمشقي الشافعي رحمه الله تعالى .
قلت : ومذهب المالكية أقوى دليلا وأسهل مسلكا وأضبط تعليلا وذلك لوجه :

الوجه الأول : روى الأثرم والجوزجاني بإسنادهما عن عبيد بن عمر قال : فقد رجل في عهد عمر فجاءت امرأته إلى عمر فذكرت ذلك له فقال انطلقى فتربص أربع سنين ففعلت ثم اتته فقال : فاعتدي أربعة وعشرا ففعلت ثم اتته فقال : أين ولي هذا الرجل ؟ فقال : طلقها ففعل فقال : لها عمر : انطلقى فتزوجي من شئت فتزوجت . الحديث .

أخرج ابن قدامة في المغنى ثم قال : قال أحمد : يروى عن عمر من ثلاثة وجوه ولم يعرف في الصحابة له مخالف .

الوجه الثاني : روى الجوزجاني وغيره بإسنادهم عن عبي رضي الله عنه في امرأة المفقود تعتد أربع سنين ثم يطلقها ولي زوجها وتعتد بعد ذلك أربعة أشهر وعشراً فإن جاء زوجها المفقود خير بين الصداق وبين إمرأته وقضى به عثمان رضي الله عنه وقضى به ابن الزبير في مولاة لهم وهذه قضايا انتشرت في الصحابة فلم تنكر فكانت إجماعاً

الوجه الثالث : أن انتظار المرأة زوجها المفقود المدة التي يعيش مثلها غالباً كالسبعين والمائة تتضرر بقطع النكاح قطعاً ، وقد نص المالكية على أن المرأة المفقود زوجها إذا كانت شابة وخافت على نفسها الزنا ترفع أمرها للقاضي فيطلقها ولا تنتظر زوجها المفقود ولا مدة أربع سنين خشية المفسدة ودور المفساد مقدم على جلب المصالح فكيف بمدة التعمير الطويلة التي يتحقق فيها ضرر ترك النكاح قطعاً .

الوجه الرابع : أن المرأة قد تتعطل عن النفقة إما لعدم وجود نفقة عند المفقود أصلاً أو لوجودها ثم نفاد مال المفقود أو لوجود ذلك مع تضررها .

الوجه الخامس : قال الشيخ محمد بن محمد عامر مفتي وقاضي ولاية نغاري سابقاً في كتابه ملخص الأحكام الشرعية على المعتمد من مذهب المالكية في صحيفة ١١٢ قال بحث : الظاهر إنما جعل أجل المفقود أربع سنين لأجل البحث و التنقيب عنه في كل جهة يظن وجوده فيها ولا يخفى ما في هذه المدة من التطويل على المرأة التي تكون قد انتظرت مدة قبل الرفع في الغالب ولما آيست من العثور على خبره رفعت أمرها ويظهر أن تلك المدة بالنسبة للزمن المتقدم أقل تقديراً لما يجب من البحث لقلة

الوسائط وعدم انتظار البريد وغير ذلك من المشاق ولكن الآن قد
سهلت في العالم أجمع وسائط البحث وقربت المسافات وانتظم البريد و
العالم بأسره كما توجد في كل بلد دوائر الاستعلامات ودوائر السجلات
المدنية ونحوها من دوائر البلديات فأرى أن البحث والسؤال عن الفقير
في أي بلد من بلدان العالم التي يظن وجوده بها يجوز أن يأتي بالشيء
في مدة وجيزة وعليه فالأحسن أن يكون من ضمن الطلب خوف العت
وإثبات العدم وحصول الضرر بالنفقة فإن ذلك أولى للمرأة لما فيه
من درء المفاسد وعدم الأضرار بها والله أعلم .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

فتوى أخرى

ماقولكم في رجل وامرأة حضرا عند القاضي الحنفي وطلبا منه العقد
للكاح بلا ولي على مذهبه ففعل ذلك وخاصمهم مخاصم ورفعهم إلى قاضي
شافعي فحكم بفساد النكاح فهل مباشرة القاضي الحنفي كحكمه وتدخل في
قاعدة إن حكم الحاكم يرفع الخلاف أم لا ؟ وهل للقاضي الشافعي الحكم
بالفساد أم لا ؟ وينفذ حكم الشافعي بالفساد أم لا ؟ أفوتونا مأجورين .
الجواب : وقال رب زدني علما .

الحمد لله وأصل على سيدنا ومولانا رسول الله ، وأقول مستمدا من الباري
التوفيق والهداية إلى الصواب :

نعم مباشرة القاضي الحنفي العقد منزلة حكمه فيتدخل في القاعدة المذكورة .
بيّن للقاضي الشافعي أن يحكم بفساد ذلك النكاح ، ولو حكم به لا ينفذ
حكمه ، قال العلامة ابن حجر في التحفة مانصه : «وكحكم الحنفي بالصحة
بإثباته للتزويج إن كان مذهبه أن تصرف الحاكم حكم بالصحة اهـ»
وقال العلامة الخطيب في مغنيه على المنهاج : «ولو قضى بصحة النكاح بلا ولي
أو شهادة من لا تقبل شهادته كفاسق لم ينقض حكمه كمعظم المسائل
اختلف فيها وذلك صريح فيما قلناه والله أعلم» .

فتوى أخرى

ماقولكم في امرأة تشاجرت مع أم زوجها ثم خرجت الزوجة فقالت والدته
بعد خروج الزوجة برضائي عليك طلقها ، فقال : طالق ثلاثا فهل وقع
الطلاق المذكور أم كيف الحكم ؟ أفوتونا ولكم الأجر .

الجواب : (عند الشافعية) : أنها لا تطلق لعدم ما يربط به الخير من ذكر المبتدأ وما يدل عليه ، وأما قوله في السؤال طلقها فإنما هو قوله للمفعول الذي لم يذكر في الجواب الذي هو طلقت .

والحاصل : أن الشرط ذكر المبتدأ مع الخير أو المفعول مع الفعل ، تقدم ما يدل عليهما كما صرح به في فتح المعين وغيره أن (طلقها) المصريح به في السؤال لا يرتبط به طالق كما أن المفعول كذلك لما بينهما من عدم المناسبة والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق والهداية ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

وأما عند المالكية فيقع الطلاق ، والله أعلم .

فتوى أخرى

ماقولكم في هذه المسألة وهي : إني تشاجرت مع زوجي فقلت لها «أنت طالق» فقالت هي : «بالثلاث المحرمات» فقلت لها : «بالثلاث المحرمات» وقد رددت قولها وأنا في حالة من الهياج لا أدري ما أقول. وبهذا ذهبت إلى بيت أهلها نادمة على ما حصل من تسببها فيه . أما أنا فأنسى أقسم بالله العظيم ثلاثاً بأنني ما قصدت من طلاقي غير واحدة ، أما ترددي قولها بالثلاث المحرمات فقد حدث مني بطريقة آلية وفي غير شعوري ووعي.

الجواب : أما قولك أنت طالق فهذا تقع به طلاق واحدة بلا شك وأما قولك بالثلاث المحرمات فهو متصل معنى بالطلاق الأول بدليل السؤال فهو يقع به الطلاق الثلاث وظاهر السؤال حضور الشعور بالأدراك لقوله : فقالت وقلت : ولا يراجع إلا من كان حاضر الشعور .

فتوى أخرى

ماقولكم في رجل تزوج بامرأة في غربة وتركها حاملا ولاقى المنيه فوضعت ورزقت منه بانية ، وللرجل ولدان ، أحدهما بمصوع والآخر بجده ، وكلاهما يعلمان بهذه الابنة بعد وفاة أبيهما ، ولكنهما لم يطلبا بأية نفقة للحضانة من الأم والآن أنت الوالدة وبرفقتها الابنة بقصد الحج فقام أخوها الذي بجدة يطالب بأخذها لقضاء حضانتها الشرعية ، فهل والحالة هذه يكلف الأخ المذكور بدفع مصاريف الحضانة السالفة التي تطالب بها الأم الآن لعرقلة تسليم الأخت إلى أخيها ، أم تكلف الأم المذكورة بتسليم البنت إلى أخيها الذي هو الولي الشرعي بعد أبيه دون مقابل وفي هذه الحالة فإن مذهب الولي الحاضر مذهب الإمام مالك ، أفنونا مأجورين ولكم الأجر والثواب .

الجواب : الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وآله وأصحابه أجمعين ، وبعد :

فأقول : نعم إذا امتنعت الأم من المكث في بلد الولي المذكور ، وأرادت السفر إلى بلدها بالبنت المحضونة سفر نقلة وانقطاع كما هو ظاهر حالها ، وكان بعد بلدها على ستة برد فأكثر ، فيجوز للأخ المذكور أن ينزع المحضونة منها خشية ضياع نسبها في بلد الغربة ، وليس لها نزعها إذا اختارت أمها المكث في بلده ، أو كانت بلدها على أقل من ستة برد أو كانت سفرها لتجارة أو لزيارة دين انقطاع ، فليس له النزع حينئذ إلا إذا تمت حضانتها بدخولها على زوجها . قال في أقرب المسالك : أو تسافر هي سفر نقلة لا كتجارة ستة برد ولا أقل ويستحق الأم مصاريف الحضانة السابقة بالمعروف بلا ظلم أو إجحاف إن حلفت أنها أنفقت لترجع بما انفقته ، وعلمت أن للبنت مالا أو شهدت على ذلك لا إن انفقت على وجه التبرع ، أو لم تعلم أن لها مالا فليس لها الرجوع حينئذ ، وليس لها امتناع من تسليم البنت حتى تستلم مصاريف الحضانة ، بل نسلمها للولي ثم تطالب بها .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

خلاصة مهمة في الطلاق المعلق

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى . أما بعد :
فقد اطلعت على السؤال الجليل من السائل البحاثة النزيل فوجدته
حسنا في بابه عزيزا جوابه على خطابه وقد رأي السائل لجوابه أهلا حسن
ظن منه وفضلا .

فأقول : مستعينا بفيض المنعم وفتح الملهم راجيا الاصابة في القول
والسداد في الاجابة في تحرير الدليل الموفق بوقوع الطلاق المعلق .
اعلم رحمك الله تعالى أن الطلاق رفع القيد الثابت بالنكاح وفي
مشروعية النكاح مصالح للعباد دينية ودنيوية وفي الطلاق إكمال لها إذا قد
لا يوافق النكاح فيطلب منه الخلاص عند تباين الأخلاق وعروض البغضاء
الموجبة لعدم إقامة حدود الله فكانت مشروعيته رحمة منه تعالى وكان
الطلاق ثلاثا لأن النفس البشرية ربما اظهرت الرغبة فيه وهي كاذبة فسنت
الرجعة بعد الطلقة الأولى ، وربما ندمت المرأة فسنت الرجعة أيضا بعد المرة
الثانية وحرمت عليه بعد الثالثة لتبين صدق نفسه وعدم تأدب المرأة فلا
تحل لمطلقها بعد الثالثة حتى تنكح زوجا آخر لتزن مقدار الحياة الأولى
وليقاظ الأول لتزوجهما بغيره بمقتضى جبلة الفحولية فهذه كلها من حكمه
الله تعالى ولطفه بعباده .

إذا تقرر هذا فاعلم أن الشارع الحكيم جعل الطلاق بيد من أخذ
بالساق وهو الرجل لأنه كامل العقل والدين منفق ماله في بناء
صرح النكاح ولم يجعله بيد المرأة لنقصان عقلها ودينها غير مبالية به
صرح الزوجية لأنها أسيرة شهوتها فالطلاق حق من حقوق الزوج وهو
المتشخص فيه وهو مالك له فإن أوقعه منجزا اعتبره الشارع منجزا وإن
فوض المرأة في تطليقها منه فطلقت نفسها أمضى ذلك عليه ، وإن علق

الطلاق بأمر لزمه بحصول المعلق .
 وقد روى مالك في موطأه في كتاب الطلاق عن ابن مسعود رضي الله
 عنه أنه سأل رجل قائلاً إني طلقْت امرأتِي ثُماني تطليقات فقال له :
 فمدا قيل لك قال قيل : إنها قد بانت مني فقال ابن مسعود : صدقوا
 من طلق كما أمره الله فقد بين الله له ومن لبس على نفسه ليسا جعلنا
 ليه ملصقا به لا تلبسوا عن أنفسكم وتحمله عنكم هو كما يقولون اه .
 وجميع كتب فقه الأئمة الأربعة مجمعة على وقوع الطلاق المعلق بوقوع
 المعلق عليه ، فهذا أمر إجماعي لم يخالف فيه أحد .

وقد أخرج مالك رحمه الله في موطأه أنه بلغه عن عمر بن الخطاب
 وإبنة عبد الله وعبد الله بن مسعود وسالم بن عبد الله والقاسم بن محمد
 وابن شهاب وسليمان بن يسار كانوا يقولون : إذا حلف الرجل بطلاق
 امرأة قبل أن ينكحها ثم أتم إن ذلك لازم له إذا نكحها اه .
 فإذا كان التعليق يقتضي وقوع الطلاق قبل ملك العصمة فبعد ملكها
 يعني أن يعتمد الوقوع من باب أولى والله أعلم .

خلاصة في الطلاق الثلاث

وكتب رحمه الله خلاصة في الطلاق الثلاث واختلاف العلماء فيه
 فقال : إن الذي اتفق عليه أئمة المذاهب التي تقلدتها الأمة : أن طلاق
 الثلاث في كلمة واحدة يلزم منه البتات كما يلزم من وقوع الطلاق ثالثا
 عقب تطليقتين استنادا إلى ما استقر عليه قضاء عمر بن الخطاب رضي
 الله عنه المؤيد بالسنة ، واستمر عليه عمل الخلفاء بعد وقضاة العدل
 وجميع عليه من يعتد بهم من أهل العلم ولا التفات إلى قول من شذ من

العلماء فقال بخلاف ذلك ، ودليل هذا من القرآن قوله تعالى عقب ذكر
 الطلاق والعدة : ﴿ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه﴾ .
 ومن السنة الصحيحة ظاهر حديث عويمر العجلاني أنه لما فرغ من
 ملائعة امرأته بحضرة رسول الله ﷺ طلقها ثلاثا في كلمة واحدة ولم
 يأمره بذلك رسول الله ﷺ فحرمت عليه بذلك ولم يثبت من قضاء
 رسول الله ﷺ ما يعارض هذا ولا يظن بعمر بن الخطاب أن يأخذ
 بشيء ثبت خلافه عن رسول الله ﷺ ، وأما ما ينقل من قضاء أبي
 بكر رضي الله عنه ومن قضاء عمر في صدر خلافته يجعل ذلك طلقا
 واحدة فذلك من الإجتihad وقد ظهر اجتihad أرجح منه أشار إليه عمر
 بقوله أرى الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة فأرى أن نعلمهم
 ما حملوه أنفسهم وليس قصد عمر بذلك التأديب كما يتوهمه بعض الضعفاء
 إذ التأديب لا يكون بقطع العصمة المعتبرة شرعا ، وإذا كان العلماء قد
 أنكروا العقوبة بالمال القابل للنقل فكيف يظن بهم أن يعاقبوا بتطبيق
 الزوجات والعصمة لا تقبل النقل ، ومن الناس الذين يخوضون في ذلك
 من يقولون : إن ما قضى به عمر غير موجود في القرآن يظن أن عدم
 وجوده في القرآن يوجب إلغائه ، وهذا خطأ لأن أدلة الدين غير منحصرة
 في القرآن فالقرآن ذكر صنفين من طلاق الثلاث وهو الغالب والاجتihad
 ألحق به صنف آخر ، وقد انعقد إجماع العلماء الأئمة على الأخذ بما رآه
 عمر فصار من الإجماع المستند لدليل اجتihad راجح على دليل الاجتihad
 الذي سيفه وبذلك أخذ أئمة المذاهب الأربعة التي دونت وتدارسها
 العلماء وتلقفتها الأئمة بالقبول واقتصر على اتباعها أهل السنة في سائر
 أقطار الإسلام فكل من يستفتي عالما اليوم من العوام فإنما يريد من
 استفتائه أن يخبره بقول إمامه الذي قلده فالمالكى مثلا إنما يسأل عن

مذهب مالك الذي اتبعه لأنه لا يجوز له العمل بغيره إلا عند الضرورة
 عندما يكون قول إمامه في المسألة النازلة به فيه شدة فحيث لا يجوز له
 تفصيل مذهب آخر في تلك الجزئية من المذاهب المعروفة المعتمدة وهذه
 نكتة يهملها كثير من الذين يتصدون للفتوى فيحسبون الناس إذا سألوا
 أنهم يسألونهم عن ميلهم وينسون أنهم سألوا عن مذاهبهم التي يقلدونها
 وهذا كله مبني على ما رجحه العلماء مع أنه يجب على العامي التزام
 مذهب معين وبذلك عملت الأئمة عند قرون طويلة فلا تجد مسلما في
 الغالب إلا وهو مقلد مذهباً ينسب نفسه إليه ثم إذا التزمه لا يجوز
 الخروج عنه لأنه تلاعب بالدين وميل مع الهوى والشهوة إلا إذا نزلت به
 ضرورة فيجوز الانتقال في تلك الجزئية بناء على قاعدة أن المشقة تجلب
 التيسير تلك القاعدة المأخوذة من استقرار الرخص الشرعية والله أعلم .

فتوى أخرى

ماقولكم في خرق الأتشي أذننا لأجل وضع القرط هل هذا يعد
 مثله فيحرم أم يعد زينة فيجوز وما وجه ذلك ؟ أفهونا مأجورين .
 الجواب : الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
 وعلى آله وأصحابه والتابعين نهجه : رب زدني علما .
 نعم : يجوز خرق الأذن لوضع القرط وليس ذلك من المثلة المنهى عنها
 شرعا وذلك لوجوه :
 الأول : أن الشارع جاز للنساء لبس الحرير والذهب وأمرهن بالترزين
 " عند خلصهن وزينتهن حدا معينة ولا صفة مخصوصة بل كل ما جرى به

العرف والعادة يجوز لمن فعله في لباسهن وزينتهن .

والثاني : ثبت في حديث موعظة النبي ﷺ للنساء لما قال من
تصدقن فإني رأيتكن أكثر أهل النار فجعل النساء تصدقن طيب
وأساودهن وأقراطهن وبلال يجمع ذلك فتأمل قوله : أقراطهن وهو جمع
قرط وذلك ما يلبس في الأذن وهذا يفيد أن الأقراط كانت من عادة النساء
قبل الإسلام فجاء الإسلام فأقرهن عليه ولم ينكر ذلك عليهن مع كون
أنكر الوصل والوشم والنباحه وكفران العشير وغير ذلك فدل الأقراط
على جواز ذلك .

الثالث : أن هذا الخرق يترتب عليه غرض شرعي من التزيين المروج
فليس ذلك من المنهي عنها شرعا بل هو من باب قص الشارب قصده
إصلاح الهيئة ، نعم إذا كثرت الخرق واشتد الألم وخروج ذلك عن حد
الاعتدال إلى حد التشويه والإيذاء فإنه يحرم حينئذ ، هذا ما فتح الله
وألهم وتفضل وأكرم . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين .

الوقف وأحكامه

ماقولكم دام فضلكم في الوقف هل يجوز للواقف اشتراط التغيير والتبديل فيه أم لا ؟ وهل يعمل بشرطه وهل يجوز الرجوع عن الوقف مطلقا أم بقيد تفصيل ذلك وما حكم الوقف على النفس على مذهب المالكية ؟ أفترنا مأجوبين .

الجواب : الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وأصحابه أجمعين .

نعم يجوز للواقف أن يشترط في وقفه التغيير والتبديل والادخال والاحراج بشرط معمول به ، قال العلامة الصاوي في حاشية أقرب المسالك في الجزء الثاني ص ٣٢٣ عند قول الشارح ولا يشترط التأييد مانعه : يؤخذ به أن اشتراط التغيير والتبديل والادخال والاحراج معمول به وفي المتبطل لا يفيد منع ذلك ابتداء ويمضي إن وقع وفي الخطاب عن النوادر وغيرها أنه لا يشترط في وقفه إن وجد فيه رغبة بيع اشتري غيره لا يجوز له ذلك فإن وقع ونزل مضي وعمل بشرطه كذا في البناني اهـ .

ثم اعلم أن الوقف إما أن يكون في زمن الصحة ، فإن كان في زمن الصحة وحازه الموقوف عليه ولو سفيا أو صغيرا أو وليه فليس للواقف الرجوع عنه أصلا وإن لم يخزه الموقوف عليه ولم يقع للوقف مانع من بيع أو فلس أو موت ، ولم يشترط لنفسه الرجوع فلا يصح له الرجوع بغيره على التحويز ، فإن شرط لنفسه الرجوع جاز له الرجوع وإن وقع مانع قبل التحويز من مرض متصل بالموت أو فلس بطل الوقف بغير العزم في الفلس وللوارث في الموت إن لم يمضه الغريم أو الوارث وإن كان الوقف في زمن المرض فحكمه كالوصية يخرج من الثلث بشرط أن

يكون الموقوف عليه غير وارث وإلا بطل وجاز للمواقف في زمن المرض الرجوع عنه مطلقاً لأنه كالوصية .

قال في أقرب المسالك في الجزء الثاني ص ٣٢٩ مانصه : وبطل الوقف بمانع قبل حوزة ، وقال أيضاً فيها : وهذا إن حبس في صحته وأما من حبس في مرضه فهو كالوصية يخرج من الثلث إذا كان لغير وارث وإلا بطل كما يأتي وللوقف في المرض الرجوع فيه لأنه كالوصية بخلاف الوقف في الصحة فلا رجوع له فيه قبل المانع ويجوز على التحويض إلا إذا شرط لنفسه الرجوع فله ذلك اهـ ، وأما الوقف في مرض الموت فعلى قسمين :

أولاً : أن يكون على غير وارث ، وهو قسمان : إن حملة الثلث صح الوقف كله ، وإن لم يعمل الثلث جميعه بل بعضه فلا يصح منه إلا ما حملة الثلث وبطل ما زاد على ذلك .

الثاني : أن يكون على وارث وهذا باطل لأن الوقف في المرض كالوصية ولا وصية لوارث ولو حملة الثلث ومحل البطلان حيث لم يجزه الوارث الوارثي غير الموقوف عليه ، فإن أجازه مضى ويصير بعد الاجازة من الوارث بمنزلة العتقة اهـ .

واعلم أن الوقف عند السادة المالكية على النفس فقط باطل وأما الوقف على النفس والغير معا فكأن قال : وقفت على نفسي ثم على فلان أو ثم على أولادي أو هو وقف على نفسي ثم على فلان أو هو وقف على فلان ثم على نفسي أو هو وقف على زيد ثم على نفسي أو هو على زيد ثم على نفسي ثم على بكر فالوقف على النفس باطل في الجميع وعلى الغير صحيح إن حازه قبل حصول المانع وإلا بطل كما لا يخفى اهـ ، والله أعلم .

مسألة الوقف على ترتيب الذكر باسم الله اللطيف

سؤال مقدم لعلماء السادة المالكية

ماقول علماء المالكية في صحة وقف السلطان عبدالحفيظ سلطان المغرب الأفي سابقا الذي أوقفه في الحرمين على خيرات ومبرات وجعل من جملة مصارفه نسما لأناس يدعون الله تعالى باسمه اللطيف بالطيف أطف بنا وبالمسلمين يتلون اسم الله اللطيف العدد الأوسط وهو ستة عشر ألفا وستائة وواحد وأربعون في صبح كل جمعة ، فهل هذا العمل جائز شرعا ؟ وإن قال علماء المالكية بجوازه فما هو مستندهم لذلك ؟

الجواب : والله الملهم للصواب ، الحمد لله الأمر بدعائه بأسمائه السميع المحيب لدعوات عبادده ، والصلاة والسلام على خير خلقه سيدنا محمد وآله وصحبه ومن سار من أمته على هديه .

أما بعد : فإن هذا العمل جائز عندالمالكية بل مطلوب بالكتاب والسنة مستند المالكية قول الله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا ﴾ ﴿ قُلْ دَعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ ﴿ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ ﴿ فَإِنِّي قَرِيبٌ أَجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ ﴿ ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾ وأمثال هذا من القرآن .

وفي السنة : «الدعاء مخ العبادة» «من لم يسأل الله يفضب عليه» إذ سألت فادأل الله» وأمثال هذا من السنة .

وبالاختصار فإن وقف السلطان عبدالحفيظ المشار إليه صحيح عند المالكية لجواز شروطه ومشروعيتها عندهم وقد قال الشيخ خليل الذي هو قطب رحى فقه مذهبهم «واتبع شرطه إن جاز» فشروط هذا الوقف جائزة ومشروعة عندهم وهم يثبتون ذلك بالأحاديث الصحيحة وعمل الصحابة ،

قال مؤلف مراقي السعود :

والجمع للذكر وللقرآن :: جرى به العمل في البلدان

ونصه الصحيح ورد المنكرا :: والعذر من خفائه قد ظهرا

يعنى أن إنكار ابن مسعود رضي الله تعالى عنه لذلك يردده الحديث الصحيح «إن لله ملائكة يطوفون في الطرق يلتمسون مجالس الذكر» «ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب» الحديث «ما من قوم اجتمعوا يذكرون الله عز وجل» الحديث ، ما جلس قوم يذكرون الله عز وجل (الحديث) وقال في نظم العمليات :

والذكر مع قراءة الأحزاب :: جماعة شاعا مدى الأحزاب

وقول الواقف في اللطيف العدد الأوسط فالأوسط صفة العدد لا صفة الاسم يعنى العدد المتوسط بين القليل والكثير ومع هذا فليس ذلك التحديد تشريعا حتى يحتاج إلى إقامة الدليل عليه ولكنه تقريب للحد الأوسط بين القلة والكثرة كما ذكره بعض المفسرين عند قوله تعالى : ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾ فقال : الذكر الكثير نحو الثلاثمائة وتعيين الأعداد في الأذكار مشهور في السنة وقد أوضح (عليه السلام) أن ما ذكره من تعيين الأعداد في الذكر حد للأقل لا للأكثر بقوله (عليه السلام) في حديث لا إله إلا الله الخ (ولم يأت أحد بمثل ما جاء به إلا من زاد عليه) أو كما قال ، ولذلك قال ابن عباس رضي الله تعالى عنه إن الله لم يفرض على عباده فريضة إلا جعل لها حدا معلوما ثم عذر أهلها في حال العذر غير الذكر فإن الله تعالى لم يجعل له حدا ينتهى إليه ولم يعذر أحدا في تركه إلا مغلوبا عليه .

وبالإختصار فإن هذا الوقف بشروطه صحيح عند المالكية مع العلم بأن

واقف عالم جليل مالكي المذهب والمعتبر في صحة الوقف وشروطه
صحة في مذهب الواقف والله الهادي إلى سواء السبيل وصلى الله عليه
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

كتبه الفقير إلى ربه : محمد المصطفى بن الإمام العلوي الشنقيطي
في ١٧ / ٣ / ١٣٨٠ هـ .

وقد جاء في آخر الفتوى إقرار العلماء لها بما لفظه : «إن ما حرره
الحبيب بعاليه هو المعروف من مذهب المالكية

«علوي عباس المالكي» «حسن محمد المشاط» «محمد العربي»

فتوى أخرى

ماقولكم في رجل أعطى رجلا آخر عينا نخلا وبقيت العين الموهوبة في يد
الواهب لم يقبضها الموهوب له ، وبعد زمان رجع الواهب في الهبة وأعطاها
لغيره مكافأة لبره ، فما الحكم في هذه القضية ؟ أفوتنا مأجورين ولكم وافز
الشكر والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته !

الجواب : الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه
ومن وآله ، وبعد :

فرجوع الواهب في هبته التي لم تزَل بيده وإعطاؤها لثان جائز ، وبذلك تبطل
هبة الأول لعدم حيازة الموهوب له لتلك الهبة كما نص عليه فقهاؤنا المالكية والله
سبحانه وتعالى أعلم ، وصلى الله على نبيه الأكرم سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم .

٢٠ / ١٢ / ١٣٨٧ هـ

الوقف على درس مرتب

ماقول علماء الشريعة المحمدية من السادة المالكية نفع الله بعلومهم
في مدرسة أوقف على فلان ومن بعده فعلى ذريته ماتناسلوا على أن
يقرأ فيها درسا من تفسير كتاب الله تعالى وأحاديث رسوله ﷺ
وتعليم من أراد التعلم في العلوم الشرعية ، ومدة القراءة والتعليم ساعة
فلكية أو ساعة ونصف فقط ، والمدرسة تشتمل على موضع للتدريس
شئ وموضع للتدريس صيفا ، وفضلة زائدة فتداعت المدرسة المذكورة
وأراد الناظر والمدرس تعميمها من مال جمعه لها بوجه الاستعانة من أهل
الحير فهل بسوغ للناظر أن يقتصر على موضع واحد مكيف مزود
بالكوى والمنافذ المحكمة بالأبواب المتقنة تناسب مع ابنية الوقت الحاضر
صالح للتدريس فيه شئ وصيفا ويجعل الفضلة دارا وحوانيا تبيع على
المدرسة لكون الفضلة المذكورة مستغنى عنها مع كون ربع المدرسة
المذكورة ضيلا جدا لا يتحصل منه في السنة مايقال أجرة المثل شهرا
واحدا ، وقد اعتمد الناظر فيما يريد من التصرف المذكور على ما ذكره
الخطاب في صحيفة ٢٥٥ في الجزء ٦ وما ذكره التسوي على التحفة
في صحيفة ٢١٧ في الجزء ٢ من فتاوى العبدوسي وما ذكره أيضا غير
واحد من أهل المذهب كالنفراري والأمير والدسوقي
الناظر بما لاينافي غرض الواقف ، وما ذكره الرهوني من ترجيح سده
قصد الموقف على لفظه عند تعارضهما ووجه الاستبدال بهذا هو تنزيل
نفس البناء القديم منزلة قوله لا يغير والمصلحة الآن ظاهرة في التغيير
حسب مآراه الناظر فهل مآراه صواب أم لا ؟ أفنونا مأجورين

الجواب : الحمد لله الملهم للصواب والصلاة والسلام على سيدنا
محمد وآل والأصحاب (رب زدني علما) .

عند الاطلاع على السؤال المتعلق بتعمير المدرسة المذكورة ومراجعة النصوص
النو عنها في كتبها وصحائفها بأعدادها ظهر لي ما يأتي :

(١) جواز عمارتها لقوله في السؤال (فتداعت المدرسة) ولا شك أن
تعمير المدرسة بعد تداعبها يحقق لهدف الواقف من بقاء عين الوقف ودوام
الانتفاع به فتصرف الناظر تصرف صحيح شرعي بحيث لو أهمله لعد ذلك
نجاة منه للوقف .

(٢) ظهر لي من تتبع النصوص المذكورة أنه لا بأس بتعمير المدرسة
تعميرا متناسبا مع أبنية الوقت الحاضر مراعيًا في ذلك المصلحة العامة من
صلاحها للتدريس شتاء وصيفا وزيادة ريعها وغلتها التي تؤمن فرشها
وسراجها وتحصيل الماء فيها من كل ما يحتاج إليه التدريس وتحقيق قصد
الوقف مادام أن أصل ابنية الوقف في حكم الزوال بسبب التداعي فهذا
أيضا رأي صحيح وتصرف صحيح لا ينافي المصلحة وإنما يحقق هدف
الوقف .

(٣) الفضلة الزائدة المستغنى عنها في أصل الوقف يجوز جعلها حوائت
أو دورا تريع على المدرسة فتكون من أوقافها لا ملك لأحد فيها وتكتب
لذلك صكوكها بشيوت شرعي معتمد فذلك أيضا تصرف جائز ورأي
صواب لا يغير الوقف ولا يعارض المصلحة ولا يخالف غرض الواقف
والناظر مسئول بين يدي الله تعالى عن الوقف وأعيانه وما تجدد فيه وتنفيذ
شروط واقفه بقدر الاستطاعة والإمكان ، والله يعلم المفسد من المصلح
يعو على كل شيء شهيد ، والله أعلم .

مسألة في استبدال الوقف

الحمد لله على افضاله والشكر له على نواله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والسالكين على منواله أما بعد :

فقد اطلعت على هذا السؤال عن استبدال دكان مسجد الوقف وجواب فضيلة المجيب عنه وعلى تأييده ثم اطلعت أيضا على التعقيب عليه بعد ذلك فوجدت أن المجيب والمعقب لم يجتمعا على نقطة واحدة بل الجهة بينهما متفكة وذلك في الحقيقة راجع إلى عدم تحرير السؤال على مقتضى نفس الأمر فيما يظهر فالمجيب بنى جوابه على أن الدكان ضعيف البنيان واهى الأركان لا يربع له كأمثاله له فجوز استبداله بما هو أصح ريبا وأقوى بناء ونقل ماأيد فتياه مما جرى به العمل وإن كان خلاف المشهور لأن مراعاة مصلحة الوقف من مقاصد الشريعة السمحاء وفضيلة المعقب سلم فتيا جواز الاستبدال للربع الخرب بما هو أصلح منه نظرا لجرمان العمل بمقتضاه المقتضى تقديمه على مشهور المذهب من المنع إلا أنه لم يسلم كون الدكان خربا ، وقال : أن العيان يشهد بصلاحه وتحصيل ريعه إلى آخر ماقال ينبغي الكشف على الدكان المذكور .

فإن وجد واهيا ضعيف البنيان والأركان حالا ومآلا بشهادة أهل الخبرة كان العمل فيه بفتيا فضيلة المجيب وإلا كان العمل به بفتيا فضيلة المعقب .

بناء مدارس على أرض موقوفة على مسجد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الأمين وعلى آله
وصحبه أجمعين أما بعد :

فقد اطلعنا على السؤال المرفوع إلينا من جهة الخلاف الذي نشأ بين
علماء آشي في مسألة بناء نحو المدارس والزوايا في أرض موقوفة على مصالح
المسجد حيث قال بعضهم : يجوز ذلك واحتج بنص بغية المسترشدين لما
قال : وقال البعض الآخر بمنع ذلك واحتج بنص تحفة المحتاج ونهاية المحتاج
ورعاية الطالبين وبغية المسترشدين وبعد الاطلاع على جميع تلك النصوص التي
ندمها المحيزون والممانعون في مذهب سيدنا الإمام الشافعي رحمه الله تعالى كل
على مقتضى فهمه من تلك النصوص ظهر لنا أن التحقيق في هذه المسألة
عندنا يرجع إلى ما سنذكره فيما يلي :

(١) إننا نرجح جانب المنع فلا يجوز بناء نحو المدارس والزوايا في الأرض
الموقوفة على مصالح المسجد لأنه استعمال للموقوف في غير ما وضع له وفيه
عائلة لشرط الواقف الذي هو كنص الشارع سيما وأن هواء الموقوف موقوف
يُمنع إحداث كل ما يغير الوقف بالكلية عن اسمه الذي كان عليه حال
الوقف لأنه تبديل له .

(٢) أن بناء هذه المدارس والزوايا في الأرض الموقوفة على مصالح المسجد
مخالف للمقصود من الوقف لأن مقصود الواقف الانتفاع بهذه الأرض مع بقاء
بها بدون تغيير لأن التغيير يبناء المدارس والزوايا وسيلة لتملك الأرض المذكورة
بناء البناء المذكور فيؤدي إلى إبطال وقفية الأرض وفوات المقصود منها .

فتوى أخرى

ماقولكم في بلدة استولى عليها الكفار الحريون وأمروا المسلمين الذين فيها بالانتقال إلى بلدة أخرى والمسلمون ضعفاء لا قدرة لهم على الدفع عن أنفسهم ثم إن الكفار الحريين دفعوا للمسلمين قيمة المساجد التي هي في البلد الأصلية المنقل منها فتوقف المسلمون عن أخذ الأثمان تلك المساجد بناء على أنها اجناس والحبس لا يجوز بيعه ، مع العلم بأن الكفار أرادوا هدم تلك المساجد وجعلها ثكنات عسكرية وأن المسلمين إذا أخذوا منهم الأثمان جعلوها في مساجد أخرى في البلد المنقل إليها وإذا لم يأخذوا تلك الأثمان لا قدرة لهم على إنشاء مساجد في البلدة الجديدة فهل يجوز أخذ تلك الأثمان ؟ أفتونا مأجورين .

الجواب : الحمد لله الملهم للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآل والأصحاب والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الحشر والحساب (رب زدني علما) .

حيث كان الحال ماذكر في السؤال من تغلب الكفار الحريين على بلاد المسلمين وأمروهم للمسلمين بالانتقال منها قهرا إلى غيرها وجعلهم مساجدهم ثكنات عسكرية ودفعهم أثمان المساجد فالظاهر أنه يجوز للمسلمين أخذ تلك الأثمان من الكفار المذكورين وجعلها في مساجد أخرى في تلك البلاد التي انتقلوا إليها وذلك لجملة وجوه :

الوجه الأول : أنهم إن لم يأخذوا أثمانها استولى الكفار عليها قهرا بلا مقابل أصلا فيكون ترك تلك الأثمان لهم مساعدة لهم ولا تجوز مساعدة الكفار كما لا يخفى .

الوجه الثاني : إن أولئك الكفار حريون فيجوز أخذ ما لهم بأي حيلة كانت ولو بطريق المعاوضة الظاهرية .

الوجه الثالث : أن الأصح في مذهب الإمام مالك رحمه الله تعالى أنه يجوز بيع الحبس إذا خرب وانقطعت منفعته ولم يرج عودها والاستبدال بالتمن حبا آخر وذلك رعاية للمصلحة واتباعا للمنفعة وهنا لا شك أن المسلمين يحتاجون إلى مساجد تبني لإقامة الجمعيات وتأدية المفروضات مع انتفاع المنفعة من مساجد البلد الأصلية .

الوجه الرابع : أن العلماء جوزوا بيع انقاض المساجد إذا خيف عليها الفساد ، قال ابن فرحون : **(فصل)** : ومن فروع هذا الباب قال ابن رشد في المذهب لا يجوز بيع مواضع المساجد الحرة ولا بأس ببيع بعضها إذا خيف عليه الفساد للضرورة إلى ذلك ، وذكر ابن فريس : أن نفسه يؤخذ فينتفع به في سائر المساجد ويترك ما يكون علامة لئلا يتدبر أمره ، فانظره كيف جعل ما يبقى من آثاره دليلا شاهدا بأنه حبس وأنه مسجد ويكون وجود ما يبقى كوجود المسجد بكماله اهـ .

ولا شك أن الكفار إذا أخذوها هدموها وأصلحوها على ما يناسب الثكنات العسكرية فلا يبعد أن يكون وقوع البيع باعتبار الانقاض كما لا يخفى على أن الله تعالى إذا تفضل ورجعت تلك البلاد إلى حكم الإسلام وجب اعتبار تلك الأراضي التي كانت مساجد من قبل أحباسا وتدر مساجد كما كانت من بيت المال والله أعلم .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

س : ما قول سادات العلماء الاعلام مصاييح الظلام عن مسجد أسرار للعبادة عمره المسلمون وقفا للعبادة ولا يزال يصل في فيه إلى اليوم فأرادت الحكومة الأجنبية هدمه ليوسعوا به دار الكهرباء لقريته ثم لقصد توسعة دار الكهرباء بإضافة مكنية جديدة جسارة علوة على المكنية الأولى ويريدون هدم المسجد الموقوف من قبل أكثر من نصف قرن وقبل تأسيس الكهرباء وتعمّر الدولة البريطانية بدله أوسع من خارجا عن محلة الكهرباء مع أنه لا يزال الموظفون من المسلمين في الكهرباء وغيرهم يصلون فيه إلى اليوم ، فهل يجوز في مذهب مالك هدم ماعمره المسلمون ويعمر المشركون بدله ؟ أفترنا

الجواب : والله الملهم للصواب : لا يجوز ولا يصح في مذهب مالك رحمه الله تعالى إزالة عين الوقف مادام منتفعا به ، وبالأولى والأحب والأشد المساجد التي هي بيوت الله تعالى التي أضافها سبحانه لنفسه بقوله تعالى : ﴿ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها﴾ وجميع كتب المالكية طافحة بهذا ومصرحة به ولو لا النص لنقلت نصوصهم على ذلك ولكن نذكر عبارة الإمام أبي الوليد ليحيى الجامعة لأقوالهم قال في المنتقى في الباب السابع من بيع العمرى وخمس عمره ١٢٩ من الجزء السادس : ومن بنى مسجدا في قرية باعه أو تصدق به على من هدمه وبناه دارا فليفسح ذلك ويرد إلى الله عليه من الحبس لأن المسجد لله لا يباع ولا يغير قال مطرف : وبعض ذلك أن المسجد من جملة الأحياس اللازمة بل هو أوكدها لأنها حاجة لله تعالى ومضافة إليه لقوله تعالى : ﴿ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن

يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها ﴿١٥١﴾ .

(فرع) وما كان في المساجد من بيت الماء وبيت لزيته وحُصْرُهُ وآلته فإن ذلك تبع له وكذلك سلسله وقناديله وبنائه وجذوعه ما انكسر منها رد إليه اهـ .
(مسئلة) ولو كان رجلا ن حبس على كل واحد منهما حبس منفرد لم يجر لهما أن يتناقلاه وهو كالبيع الخ ، فإذا امتنعت المناقلة في الأحباس على المخلوقين فكيف تجوز مناقلة المسجد الذي هو مخصوص بالله تعالى ، فإن المساجد يؤخذ لها من الحبس إذا احتاجت إليه ولا يؤخذ من المساجد لغيرها ، قال الشيخ أبو إسحاق : ولا يناقل الوقف وإن خرب ماحواليه وقد تعود العمارة بعد الخراب ، فإذا علمت ذلك فكيف تجوز المناقلة في مسجد عامر غير خرب وما حوله أيضا عامر والقاعدة المعلومة إن وسيلة الحرام حرام ومناقلة المسجد وسيلة وذريعة لهدمه وهدمه محرم بالاجماع ، قال سيدي عبدالله في مراقي السعود :

سد الذرائع إلى المحرم :: حتم كفتحها إلى المحتم

ومن يقول على الإمام مالك وأهل مذهبه جواز المناقلة في المسجد فقد اترى على الله الكذب ﴿١٥٢﴾ إن الذين يفترون على الكذب لا يفلحون ﴿١٥٣﴾ مع العلم أن المسجد لا يجوز أن يعمره إلا المسلمون .
ولم لا تهدم الحكومة دار الكهرباء وتنقلها إلى المحل الذي تختاره واسعا أو تنشأ دارا واسعة ، وتنقل إليها الكهرباء بدون هدم الدار الأولى فهذا سهل على الحكومة ولكن غرضها الحقيقي إهانة دين الإسلام وإذلال المسلمين ، فالمسجد معبد المسلمين وقد اتفقت جميع الملل على احترام المعابد الدينية কিفما كانت فإذا تجرأت هذه الحكومة على هدم المسجد يجب على أهل البلد رفع الشكوى إلى جميع الدول ونشر فعلها هذا في المجلات وإذاعته في الاذاعات كما يجب ذلك على سائر المسلمين إذا خاف أهل البلد من أذى الحكومة ﴿١٥٤﴾ ولينصرن الله من ينصره ﴿١٥٥﴾ .

الفوائد البنكية بغير شروط

ماقولكم فيمن أودع نقوده في البنك من غير شرط شيء ثم إن البنك أعطى المودع ربها في كل سنة ربع العشر وذلك حسب ما هو مقرر في قانونه في حكم ذلك وهل يجوز للمودع أخذ ذلك الربع أم لا ؟ أفيدونا بالجواب ولكم الأجر والثواب من الملك الوهاب

الجواب : الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وأصحابه ومن تبع نهجه . رب زدني علما

أقول : وضع المال المودع في بعض البنوك من غير شرط كما ذكره السائل حرام ، وذلك لأن نصوص مذاهب العلماء تقتضي تحريمه لما في ذلك من إغانة أبواب البنوك على تصرفهم بالأموال تصرفا محرما غير شرعي فهو كمن يبيع السلاح من قاطع الطريق وكمن يبيع العنب ممن يعصره محرما وهو عام بذلك .

وأما قوله في السؤال بلا شرط فمراد السائل أن ما كان بلا شرط فليس بريئا بل هو من باب حسن الوفاء ، وهذا وهم فإنهم لا يسلمون من إثم الربا ولا يخلصون بذلك من عاره في الدنيا وناره في العقبى ولا يحل ذلك لهم الربا .

قال سيدنا الحبيب عبدالله بن علوي الحداد : إن الحيلة في الربا من الربا وإن أثرت في شيء فهو بالنسبة إلى أحكام الدنيا وظواهرها لا غير فإما بالنسبة إلى الحكم الباطن وأمور الآخرة فلا وأنشد رضي الله

ليس دين الله بالحيل فانتبه يانائم المقل
وإننا لنسأل هؤلاء المتحليلين هل يعلمون أن هذه البنوك جعلت للمعاملة بالربا أم لا ؟ وهل يعلمون أن لوضع الأموال فيها عوضا محرما

على حسب قوانين ذلك البنك وشروطه وسواء شرط ذلك على البنك أم
﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب
أليم﴾ إنا نرجو هؤلاء أن يعتبروا بحال هذه الأمة المحمدية وما آل إليه أمرها
من التفرق والشقاء يجدون أن ذلك سببه محاربة الله والرسول ﴿صلى الله عليه وسلم﴾
ومجاوزة الحدود والتحيل على المحارم ﴿يأياها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا
ما في من الربا إن كنتم مؤمنين﴾ ، فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله
ورسوله ﴿ وهذه الآثار المحاربة قد بدت للعيان واصطلى بنارها كل إنسان
بها وبيل ! من لم يحسب حسابا للنصوص الشرعية والتهديدات الإلهية
ولو أنك خالطت الناس طبقات طبقات لرأيت أن أشدهم ضنكا هم
الذين للبنك وأما غيرهم فيقولون في شكواهم الحمد لله لسنا مطالبين
لأحد بدين ففي مقدورنا أن نسوى أمورنا على حسب الحالة فلو كان
أصحاب الأموال المودعة في البنوك كذلك لأرتاحت نفوسهم ولقد صدق
فيهم قول الله تعالى : ﴿يحق لله الربا ويربي الصدقات﴾ هذه كلمة
عجلى أردنا بها التحذير من معاملة أرباب البنوك المجرمين لعلها ينتفع بها
جاهل ويتذكر بها عاقل والذكر تنفع المؤمنين . وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين .

مسألة في الميراث

ماقولكم سادتي علماء المسلمين جزاكم الله خيرا في امرأة اسمها سعدية ولها مال وتزوجت رجلا وأنت منه بابنين مرشود وعائش وبنت اسمها عائشة ومات أبوه وتزوجت سعدية بزواج آخر اسمه عامر وجاءت منه بولد اسمه عمرين ثم ماتت سعدية المذكورة بعد ماطلقها الزوج الآخر وخلفت ابنين وبنتا من الزوج الأول وابنا آخر اسمه عمرين من الزوج الثاني ثم مات مرشود عن أخيه الشقيق عائش وأخته الشقيقة عائشة وأخيه من الأم عمرين فهل يرث عمرين شيئا مما خلفه مرشود الذي هو أخوه من أمه إذا كان يرث فينوا لنا ماهو إرثه نفع الله بكم أمين .

الجواب : والله الموفق للصواب : حيث كان الحال ماذكر في السؤال فعمرين المذكور يرث من مال أخيه مرشود المتوفى السدس لأن أخوه لأمه ، وهو واحد غير متعدد وليس في المسألة ذكر من يحجبه نعى الأخ من الأم وهم ستة اثنان من الأصول الأب والجد وأربعة من الفروع وهم الابن وابن الابن والبنات وبنت الابن ، والله أعلم .

مسائل متعددة
وأحكام متفرقة

تكرار الثواب بتكرار العدد في الذكر

هل يتكرر الثواب بتكرر العدد الذي يذكره الداعي ؟
اختلف فيمن قال : اللهم صل على سيدنا محمد عدد ما خلق الله
وشبهه هل يحصل له أجر واحد أو بعدد ما ذكر ؟ ذهب الإمام التلمساني
إلى أنه يحصل له الأجر بعدد ما ذكره ولا حرج على فضل الله
(قلت) : ويؤيده ما ذكره ابن الجزري في الحصن الحصين عن الإمام أبي داود
وصحيح المسندك للحاكم دخل رسول الله ﷺ على صفية وبين يديها أربعة
آلاف نواة تسبح بين فقال : قد سبحت منذ وقفت على رأسك أكثر من هذا ،
قالت : علمني ، قال : قولي سبحان الله عدد ما خلق .
وقال ﷺ لجويرية رضي الله عنها وقد خرج من عندها بكرة حين
صلى الصبح وهي في مسجدتها تسبح ثم رجع بعد أن أضحى وهي
جالسة فقال لها : ما زلت على الحالة التي فارقتك عليها ، قالت : نعم ،
قال : لقد قلت بعدك أربع كلمات ثلاث مرات لو وزنت بما قلت منذ
اليوم لوزنتهن سبحان الله وخمده عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد
كلماته اهـ .

فانت نراه قد جعل ﷺ لصيغ التعميم مزية في مقدار الأجر ولو مع
ضيق الزمان والله بمن على من يشاء من عباده فلا يتوقف عطاؤه وإحسانه
على كثرة نصب وتعبد ولا شك أن الصلاة على سيد الأنعام أعظم القرب
وأفضلها خصوصا يوم الجمعة وليلتها ، ولذلك قال السيد الكامل عليه الصلاة
والسلام : فأكثرُوا من الصلاة عليّ في الليلة الغراء واليوم الأزهر .

المصافحة بعد العصر

رسّل رضي الله عنه عن حكم المصافحة بعد الصلاة ، هل للمصافحة بعد صلاة العصر والصبح فضيلة أم لا ؟ فقال :

الجواب : المصافحة سنة عند التلاقي ، وأما تخصيص الناس لها بعد مائتين الصلاتين فمعدود من البدع المباحة (والمختار) أنه إن كان هذا الشخص قد اجتمع بمن يصافحه قبل الصلاة فهو بدعة مباحة كما قيل وإن كانا لم يجتمعا فهو مستحب لأنه ابتداء اللقاء والله أعلم .

قضية توسعة مقبرة المعلاة

طلبت أمانة العاصمة الإذن من المقام السامي بتوسعة شارع المحجور وذلك بإقامة أعمدة داخل المقبرة وإنشاء كوبري عليها .
وقد انتخب الوالد السيد علوي وشيخنا الشيخ حسن المشاط للمشاركة والنظر والوقوف على نفس الموقع مع رئيس المحكمة الشرعية الكبرى بمكة في ذلك الوقت ، وكانت أمانة العاصمة قد أصدرت خلاصة فيها بيان الإجراءات المطلوبة وهذه صورة البيان :

بيان الأعمال المطلوب إجراؤها في المقبرة الشهيرة

بمقبرة السيدة خديجة رضي الله عنها

- (١) القيام بتبريج أرضية المقبرة ونقل جميع الجراويل والأحجار والأوساخ الموجودة بداخلها من جميع الجهات مع المحافظات على المقبرة الموجودة فيها .
- (٢) القيام بعمل مشاية في المقبرة ابتداء من المدخل حتى نهاية المقبرة وكذا عمل المشايات اللازمة بين المقابر المراد الدفن فيها مع عمل الحواجز اللازمة من البناء على المشايات لمنع دخول الأمطار والسيول أو الدعس على أرضية المقابر والمحافظة عليها من انتهاك حرمتها .
- (٣) بالنظر لتدفق السيول من الجبل المطل على مقبرة السيدة خديجة أثناء هطول الأمطار وما تسبب من نبش المقابر الموجودة في سبب لهذه القيام بعمل حاجز يمنع من دخول السيول على المقابر الموجودة في تلك المنطقة وإحاطة المقابر بحواجز تمنع دخول السيول إليها وصب الأرضية بالخرسانية العادية .
- (٤) عمل نفق يصل ما بين مقبرة المعلاة والسيدة خديجة لدخول الجنائز

والزائرين للمقابر منه فقط وذلك بدلا من اجتياز الشارع الموصل
ما بين المقبرة وخاصة عند ازدحام السيارات ويكون في ذلك سهولة
للدفن في المقبرة .

(٥) السماح بالدفن في المقبرة المذكورة طيلة أيام السنة وكذا بالنسبة
لأشهر موسم الحج التي يتضاعف فيها عدد الأموات وتحتاج بالأسراع
إلى إيجاد عدد من المقابر .

(٦) القيام بترميم المقابر والحاسكيات الموجودة في المقبرة وإصلاحها لئلا
عملة الدفن فيها .

(٧) أخذ ما يمكن أخذه من جدار المقبرة الواقع عند طلعة الحجون
لتوسعة الشارع في تلك الجهة التي تزدهم بالسيارات طيلة أيام
السنة وخاصة كثيرا ما يحدث من الإرتباك في حركة السير من شهر
رمضان وموسم الحج .

(أمانة العاصمة مكة المكرمة)

فضيلة رئيس المحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة حرسه الله ورعاه
السلام عليكم ورحمة الله

وبعد السؤال عن صحتكم ودوام الدعاء لكم فيؤسفنا أن نخبركم بأننا
نعذر عن الاشتراك في موضوع جعل كوبري على طرف مقبرة المعلاة لتوسعة
شارع الحجون ، ذلك من أجل أننا نرى أن المقبرة مكتظة بالقبور
والخاسكيات وأن الكوبري غير مرتفع إلا على مستوى الشارع فقط وأن مرور
الدواب والناس والسيارات فوق القبور فيه امتحان لا يخفى وأن التنصيص
الشرعية تدل على منع الانتفاع بالمقابر المسبلة بغير الدفن ، لذلك كله نعذر
ونبرأ إلى الله تعالى من تحمل مسؤولية ذلك كما أننا نرى من باب النصيحة
إيقاف الحفر حتى يتحقق من جواز ذلك سيما بعد حضور سماحة المفتي
لإعادة النظر في ذلك ، هذا مانره ، ولليان حرر ٥ / ٧ / ٨٣ هـ .

علوي بن عباس المالكي

حسن محمد مشاط

بناء على ما ارتأه سماحة المفتي المملكة العربية السعودية الشيخ الجليل
محمد بن إبراهيم آل الشيخ وفقه الله من إعادة النظر في موضوع الكوبري
الذي ترغب أمانة العاصمة أن تضعه فوق قسم من مقبرة المعلاة ، توسعة
لشارع الحجون ودراسة المواد الثلاث الآتي بيانها وإعطائه رأينا الأخير نحر
رئيس المحكمة الكبرى بمكة سليمان بن عبيد وحسن محمد المشاط والسيد
علوي بن عباس المالكي حيالهما وهي كما يلي :

أولاً : هل باق شيء من عظام الأموات المدفونين في الموقع الذي يراد أخذه
توسعة للشارع وذلك بإقامة كوبري فوقه أم أنه لم يبق منها سوى رفاة بالي .
ثانياً : هل يمكن رفع الكوبري عن البقعة التي سيقام عليها هذا الكوبري لارتفاع
كثير بحيث نفى حرمة الأموات وصيانتها .

الثالث : هل أمانة العاصمة اعلى استعداد بان تقوم بتقديم ما يحتاج إليه
نسمة للشارع عند ما يتم ذلك قيمة فيها الغبطة ليشتري بها مقبرة بدلا
من المأخوذة من المقبرة .

وعليه فقد جرى وقوفنا على المقبرة المذكورة سوية ودراسة الوضع من
جميع النواحي وبعد ذلك جرى تقرير مايلي :

أولاً : أنه بتأمل تربة المقبرة وخاصة الموضع الذي يراد أخذه توسعة
للشارع وإذا هو مختلط بعظام الأموات على وجه الأرض بحيث نستطيع أن
نعرف أن قسما كبيرا من عظام منها ماهو متفتت ، ومنها ماهو باق على
قوته وصلابته إلا أننا لم نجد سلامة تامة ، وهذا يدل بوضوح على أن
قل الأحوال فيما كان بداخل اللحد مماثلا لما على وجه الأرض بل قد
يكون أقوى صلابة مما على ظاهرها ، وقد جرى الإيضاح عن ذلك
باسطة الهيئة التي شكلت بأمر سماحة رئيس القضاة والمكونة من مندوب
رئاسة الأمر بالمعروف طه عبدالواسع البركاتي ومندوب إمارة مكة غازي
عوف ومندوب رئاسة القضاة إبراهيم عبدالله بن جاسر ومندوب أمانة
العاصمة محمد حسن بن حسان ، عندما رغبت أمانة العاصمة فتح
شوارع قد تعرض لشيء من المقابر القديمة لتتظفر في حالة القبور وآثارها
والبقية الباقية من أصل القبور التي كانت موجودة ليرفع عن ذلك
سماحة رئيس القضاة ، فقررت الهيئة المذكورة بقرارها المرفق بخطاب
الرئيس العام للمهيات بالذات ماهو نصه :

(مقبرة المعلا بالحجون من الجهة الشمالية على يمين الذهاب إلى
العنية ، جرى النظر فيها في مواقع متفرقة كما جرى إحضار قبورين وهما
عباد بن علي وحسن بن أحمد لمساعدة الهيئة على معرفة مواقع القبور
لفظهر بعد الحفريات أن عظام الموتى لا تزال باقية كما شوهد بعض السوق
بالأذرع والجماجم وقرر القبوريان وجود خاسكيات قرية العهد بالدفن

مما يتسع بعضهم إلى الزيادة إلى مائتى شخص ولكننا لم نطمئن حتى
فتحت إحدى القبور وبالفعل شاهدنا بعض جماجم الموتى وعظامهم لا
تزال باقية واضحة المعالم لكل من يشاهد .

ثانياً : أنه بتأمل الجهة الجنوبية والجهة الشمالية وجد أن كلا منهما
مرتفع بالنسبة للشارع المراد توسعته إلى مستوى الشارع المذكور بل إن
هناك مواقع في الجهة الجنوبية أرفع من الشارع وفي الإمكان رفع جهة
الشارع الشمالية بحيث يرتفع الكوبري عن سطح قبور هذه الجهة أما
الجهة الجنوبية فإنه من المتعذر رفع الشارع إلا برفع الشارع المقابل له من
الجهة الجنوبية وهو شارع الأبطح وهذا غير ممكن لأنه مسيل لواد إبراهيم
وليس هناك مصرف للسبل حتى يتمكن من رفعه هذا وإن المساحة التي
يراد أخذها توسعة للشارع يبلغ طولها حوالي مائة وتسعين متراً أما العرض
فيتراوح معظم المساحة من إثني وعشرين متراً إلى عشرة أمتار أما متنها
الجنوبي ومتناها الشمالي فمن عشرة إلى أن يضمحل عند المبتدأ والآخر .
وحيث الحال ماوصفناه فإننا اقتصرنا عن سؤال أمانة العاصمة عن
المادة الثالثة إذ أنه والحال ماذكر فإننا نرى عدم تمكين أمانة العاصمة من
أخذ شيء من المقبرة توسعة للشارع المذكور وعلى الله الاعتماد وصلى الله
على نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم .

حسن مشاط السيد علوي المالكي رئيس المحكمة
الشرعية الكبرى بمكة

صاحب السمو الملكي أمير منطقة مكة المكرمة

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

إشارة إلى خطابكم الموجه لأمين العاصمة والمعطى لنا صورة منه برقم :
٩٢٥٧/٣ وتاريخ ٥/٦/٨٣هـ ، والذي ترغب أمانة العاصمة توسعة
شارع الحجون وذلك بإقامة أعمدة وإنشاء كبرى من المسلح مع ترك
المقابر على ما هي عليه دون التعرض لها وقد صدر من سماحة مفتي
المملكة العربية السعودية الشيخ محمد بن إبراهيم وفقه الله فتوى بذلك على
أن تكون التوسعة عبارة عن أعمدة يقوم عليها كوبرى بمستوى الشارع
ويرتفع عن أرض المقبرة ارتفاعا كثيرا مع عدم التعرض للمقابر
والخسكيات إن وجدت وأن تقام الأعمدة بعيدة عما يظهر به وجود قبور
وأن تصان المقابر بسور مرتفع بما يضمن لها حرمتها وعدم إهانتها وأن يقوم
رئيس المحكمة بالاشتراك مع أمين العاصمة ورجلين عدلين ممن لهما مزيد
من العلم والخبرة بحال ذلك الطرف من المقبرة ومافيه من قبور وخلافه
للتفبد لما ذكر والمراعاة لبعد حفريات الأعمدة عن القبور اهـ .

وبناء على ذلك فقد وقفنا على الموضع المذكور بالاشتراك مع أمين
العاصمة وفضيلة الشيخ حسن محمد مشاط والسيد علوى المالكى وبمعيّتنا
كل من الشيخ جميل سجينى وحسن قبورى وقد ظهر لى ولفضيلة
الشيخين حسن وعلوى عدم الموافقة على أخذ شيء من المقبرة لتوسعة
الشارع المذكور مع الوضع المذكور لأمر :

أولاً : أن هذه التوسعة سوف تحتاج قسما كبيرا من أرض مسيلة
للفن خاصة .

ثانياً : أنه من المعلوم لدى كل عارف بحال هذه البلاد أنه لا يخلو
بوضع منها من وجود قبور بل قد يكون القبر فوق القبر لتقديم إستعمالها مقبرة .

ثالثا : وجود عدد من الخاسكيات في الموضع الذي يراد لتوسعة الشارع .
رابعا : أن الجهة الجنوبية مما يراد بتوسعة الشارع مرتفعة فوق مستوى
الشارع بحيث أن بعضها تحتاج إلى كسح ثم يجعل الرصيف فوق أرض
المقبرة بدون كبرى .

خامسا : أن ماذكرناه مناف تماما للشروط التي اشترطها سماحة المفتي
حفظه الله ، ولذا فإننا لا نوافق على أخذ شيء من المقبرة والحال مذكور وأن
يوقف العمل إن كان قد بدىء به حتى يعرض الموضوع على سماحة المفتي
مرة ثانية لأخذ رأيه النهائي حيال ذلك والله يحفظكم .

رئيس المحكمة الشرعية الكبرى بمكة

١٥ / ٧ / ١٣٨٣ هـ

قبر والدة المصطفى ﷺ

صورة جواب عن سؤال بعثه فضيلة سيدي الوالد علوي المالكي إلى
الشيخ الشارف السنوسي في تحقيق قبر والدته ﷺ .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده .

حضرة سيدي الفاضل الجليل الكامل سيد محمد الشارف حرسه الله
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سررت بوصولكم مصر سالين واسأله تعالى أن يبلغكم المقاصد
وينمنا بكم في خير أطلعني الأستاذ الشيخ الطيب المراكشي على كتابكم
وسررت به جدا وأرجوكم أن تبلغوا سلامي للسيد إدريس السنوسي وتطلبولي
من الاجازة في الأوراد السنوسية وتقبلو عني يده وترجو منه الدعاء لي
وسلام .

وفي قبر السيدة آمنة والدة المصطفى ﷺ ورضي عنها ثلاثة أقوال :

- (١) أنها توفيت بالأبواء - وهو واد بين مكة والمدينة - .
- (٢) أنها توفيت بمكة ودفنت بشعب أبي دب رجل من سراة بني عمرو
بالحجون .
- (٣) أنها دفنت بدار رائع! بالمعل .

« النصوص »

قال في شرح المواهب : والقول بدفنها بالأبواء هو المشهور وهو قول ابن
إسحاق وحزم به العراقي وتلميذه الحافظ ، وقال في القاموس في فصل الرأ من
باب العين : روع : ودار رائعة بمكة فيه مدفن آمنة أم النبي ﷺ ، وقال

في دخائر العقبى قال ابن مسعود رضي الله عنه : دفنت أمه **عليها السلام** بمكة وأهل مكة يزعمون أن قبرها في مقابر أهل مكة في الشعب المعروف بشعب أبي ذئب رجل من سراة بني عمرو ، وقيل في دار رابعة بالمعل . وقال صاحب تاريخ الخميس : ويمكن الجمع بين القولين بأنها دفنت أولا بالأبواء وكان قبرها هناك ثم نشت ونقلت إلى مكة اهـ .

قلت : وهذا جمع نفيس فقد وردت آثار وأخبار تفيد أنه **عليها السلام** أني رسم قبر بالمعل فكفى واستغفر لأمه . وفي هذه الأخبار مقال عسد المحدثين بالنسبة إلى أسانيدها ولم ينقل أحد من أهل السير والمغازي فيما علمت أنها دفنت بجبل رضوى بل مما يبعد هذا القول أن السيدة خرجت به **عليها السلام** لزيارة أخواله بني عدي من الطائفة التجارية وكانت فريش تسلك طريق الأبواء تارة والفرع تارة أخرى وجبل رضوى لم يكن في كلا الطريقين بل هو في جهة ينبع كما لا يخفى فتأمل هذا ماضهر لي ولا يبعد أن القائل بأنها دفنت برضوى التبس عليه ذلك بلفظ أبواء .
والله أعلم

التدخين وحلق اللحية وثبوت الهلال وغير ذلك

س : ماقولكم دام فضلكم في الدخان المشهور شره الآن هل هو مباح أو حرام وما حكم ذلك ؟

ر : ما حكم حلق اللحية وقص الشارب وما حكم من حج عن امرأة حجة فافدة القدرة بالمال وكيف ثبوت الهلال في محاكم الحجاز وهل يصدق من طعن في ذلك حتى انفرد بيوم الوقوف مخالفا للجمهور ولأنه من الحجاج وينكر على أهل السنة شرب الدخان أفنونا مأجورين .
الجواب : وقل رب زدني علما .

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وأصحابه بدور المحافل وقادة الجحافل .

أما بعد : فاعلم رحمك الله تعالى أن الدخان المعروف اليوم لم يكن في زمن النبي ﷺ ولا في زمن الصحابة فلذلك لم يوجد في الكتاب ولا في السنة دليل صريح على تحريمه ، فصار من الأمور الاجتهادية ، فلذا اختلف القول فيه تارة بالتحريم وتارة بالكراهة ، والقول بالكراهة يوافق قاعدة (إذا ضاق الأمر اتسع) فإنه قد انتشر كثيرا في الحضر والبادي حتى صار فاكهة النوادي أقل عليه الفقراء والأغنياء والرجال والنساء ولا رادع يسمع قوله ولا ناصح ينفع بنصيحته ، فقل أن ترى مجلسا إلا وفيه من ابتلى بهذه البلية فلو قيل بالتحريم لم تصح دعوة شرعية على أن الذي يميل له القلب ويثلج له الصدر أنه لا ينبغي الاختلاف في تحريم شره في مجالس القرآن وفي المساجد ومجالس الذكر ونهار شهر رمضان ، ومن تحقق أو ظن مضرة الدخان بصحته فإن المحافظة على الصحة فريضة . وكذا من تحقق أو ظن ستره لعقله فقد قيل : إن له تأثيرا على العقل وأن فيه مادة سامة كما بينه الأطباء وكذلك لا ينبغي أن يختلف في تحريمه بالنسبة إلى من يقطعه عن عبادة واجبة أو يؤديه إلى

ارتكاب دين أو انقطاع نفقة على نفسه أو على من يعوله وإنما الخلاف في غير هؤلاء والسادة الصوفية يجرمونهم والمتورعون يجتنبونه ويرحم الله القائل :
 كم في الدخان معائب ومكاره دلت رذائله على إنسكابه
 إن غاب عنك موبعة لم تستطع وتود بذل الروح في إحضاره
 كم من نقود يافتى وملابس اتلفتها بشرائه وشواره
 إن قلت من أجل التداوي شرهه بقراط لم يذكره في أسفاره
 أو قلت من شيم الأكابر شرهه ها أنت والأوباش في مضماره
 وترى الذي في شرهه متولها يلتذ في المرحاض من إكثاره
 وأما قص طرف الشارب فجائز بل مطلوب لتحسين الخلقة وتسهيل
 الأكل والشرب وإزالة الوسخ المتعلق به فالسنة عند مالك : قصه وعند
 أبي حنيفة والشافعي حقه أخذاً برواية واحفوا الشوارب واعفوا عن اللحى ،
 وأخذ مالك بتحديث قصوا الشوارب ، جمع بعض العلماء بين الخيارين بأن
 يقص من أعلاه ويحف من طرفه .

وأما حلق اللحية فحرام الخبر : واعفوا عن اللحية يعنى مخالفة لفعل
 الأعمام ، قال الإمام النفاوي في شرح الرسالة فما عليه الجند في زماننا
 من أمر الخدم بخلق لحاهم دون شواربهم لا شك في حرمة عند جميع
 الأئمة مخالفتهم لسنة المصطفى (صلى الله عليه وسلم) وموافقته الأعاجم والجوس والعوائد
 لا يجوز العمل بها إلا عند عدم نص من الشارع يخالفها وإلا كانت
 فاسدة بحرم العمل بها ألا ترى لو اعتاد الناس فعل الزنا أو شرب الخمر
 يقل أحد بجواز العمل به نعم يجوز الأخذ مما زاد على قبضته من نهي
 أو ما يتوقف عليه حسن الهيئة ولو من العارضين كما يستحب تسريحها
 وإبقاء السبالين بغير طول فاحش كما أنه يكره نتف الشيب منها ، نص
 على ذلك جمهور العلماء رحمهم الله تعالى .
 وأما مسألة الحج عن الصغير فعند المالكية لا يجوز الحج ع

الحمي مطلقا معضوبا أم لا ، ويجوز عن الميت ولا يسقط عنه فريضة
الإسلام بل له أجر نفقة فقط على خلاف في المذهب ويكون الحج عن
الميت بشرط أن يوصى بالحج عنه قبل موته وأن يكون من ثلثه وأن لا
يعارضها وصية مندوبة .

وأما عند الشافعية فيجوز الحج عن الميت إذا أوصى^(١) وعن الحمي إذا
كان معضوبا بإذنه وفسروا المعضوب بمن عجز عن الحج لكبر أو هرم لا
يثبت على الراحلة أو مرض لا يرجى زواله .

أما من كان عاجزا عن الحج لفقد الاستطاعة المالية ككونه غير هرم
ولا كبير كما فهمته في هذه المسألة عن المرأة المشلول عنها فلا يجوز الحج
عنها ولو أذنت انظر الايضاح للنووي فإن فيه مايكفي في هذا المقام .
وأما مسألة ثبوت الهلال في المحاكم الشرعية الحجازية فهو ثبوت شرعي
صحيح بقواعده المرعية وشروطه المعتبرة فتارة يحكم بثبوته برؤية شاهدين
عديين أو برؤية جماعة مستفيضة أو بإكمال الشهر السابق ثلاثين يوما
وثبوت هذا الحكم في المحاكم الحجازية أمر قد شاع وذاع ومأ للقلوب
والاسماع لا يختلف فيه اثنان ولا ينتطح فيه عنزان ومن ذا الذي يقوى على
تكذيب العيان إلا كل أعمى ومحجوب البصيرة طمس على سريره حتى
ترب على ذلك الوقوف في يوم مخالف للجمهور فإن ذلك منهم جهل
وغرور وتدليس للحق وتغيير للحقيقة وتنفير عن متابعة السنة والجماعة .

وكم بلبينا معاصر المسلمين بجماعة يحبون تفريق كلمة الدين ويوقدون نار
الفتنة بعد أن كانت خامدة ويفتون في عضد الإسلام ويشوهون سمعة هذا
الدين الحنيف ويحبون مخالفتنا في كل شيء سعيًا وراء المصالح وإطاعة
الشيطان فوالله الذي لا إله غيره إن هؤلاء حقيقة أضر على المسلمين

(١) بل يجب الحج عنه من تركه إذا كان مستطيعا في حياته ولم يحج سواء أوصى أو لم بوصى اهد مصححه .

من المشركين وربما رأينا بعض الخوارج يضافي بعض المشركين ويكره أهل السنة ويغضهم أشد بغض فرحماك اللهم المشتكى إليك والمفرغ من عقابك إلى رحمتك ولا حول ولا قوة إلا بك وليت شعري لو تشبه أمراء المسلمين لنزع هؤلاء المتدعة من إظهار بدعتهم بتخصيصهم يومسافي الوقوف لموسم الحج الأكبر لكان ذلك خيرا وأقوى وأقرب للتقوى وكان شيء عنده بمقدار وبعض الخوارج يكفر المسلمين بتعاطي الدخان ويربهم بأشد الزور والبهتان على أنه مختلف فيه كما تقدم تحريره وهو أنه محرم أفلا يتذكر جراته على الله وشتمه أصحاب رسول الله ﷺ وذلك منفق على أنه من أعظم الكبائر وأشد الذنوب لكن من يهدي الله فماله من مضل ومن يضل الله فماله من هاد ، اللهم اهدنا فيمن هديت وعافنا فيمن عافيت . وفيما ذكرناه كفاية لمن أدركته العناية ، والله ولي التوفيق والهادي إلى أقوم طريق .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

المقارنة بين عشر ذي الحجة وأواخر رمضان

ماقولكم دام فضلكم أي العشرين أفضل عشر ذي الحجة أم العشر الأخير من رمضان ؟ وأي الليلتين أفضل ليلة القدر أم ليلة الإسراء ؟
أفتونا مأجورين .

الجواب : اعلم أن ليالي العشر الأخير من رمضان أفضل من ليالي عشر ذي الحجة ، وأيام عشر ذي الحجة أفضل من أيام عشر رمضان ، وبهذا التفصيل يزول الاشتباه ويدل عليه أن ليالي العشر من رمضان إنما فضلت باعتبار ليلة القدر وهي من الليالي وعشر ذي الحجة إنما فضلت باعتبار أيامه إذ فيه يوم النحر ويوم عرفة ويوم التروية .

وأما الجواب عن السؤال الثاني فهو أنه قد سئل شيخ الشيخ ابن تيمية عن رجل قال : ليلة الإسراء أفضل من ليلة القدر وقال آخر : بل ليلة القدر أفضل فأيهما المصيب ؟

فأجاب : الحمد لله أما القائل بأن ليلة الإسراء أفضل من ليلة القدر إن أراد به أن تكون الليلة التي أسرى فيها بالنبي ﷺ ونظائرها من كل عام أفضل لأمة محمد ﷺ من ليلة القدر بحيث يكون قيامها والدعاء فيها أفضل منه في ليلة القدر فهذا باطل لم يقله أحد من المسلمين وهو معلوم تفساد بالاطراد من دين الاسلام إلى آخر كلامه .

وإن أراد به الليلة المعينة التي أسرى فيها بالنبي ﷺ وحصل له فيها ما لم يحصل له في غيرها من غير أن يشرع تخصيصها بقيام ولا عبادة فهذا صحيح وليس إذا أعطى الله نبيه ﷺ فضيلة في مكان أو زمان يجب أن يكون ذلك الزمان والمكان أفضل من جميع الأماكن والأزمنة ، وقد قال بعض الناس إن ليلة الاسراء في حق النبي ﷺ أفضل من ليلة القدر وهي

بالنسبة إلى الأمة أفضل من ليلة الأسراء فهذه الليلة في حق الأمة أفضل لهم وليلة الأسراء في حق رسول الله ﷺ أفضل له ، فإن قيل : أيها أفضل يوم الجمعة أم يوم عرفة ؟ فقد روى ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : لا تطلع الشمس ولا تغرب على يوم أفضل من يوم الجمعة ، وعنه أيضا مرفوعا : «خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة» . قيل : وقد ذهب بعض العلماء إلى تفضيل يوم الجمعة على يوم عرفة محتجا بهذا الحديث ، وحكى القاضي أبو يعلى رواية عن أحمد : أن ليلة الجمعة أفضل من ليلة القدر والنسب أن يوم الجمعة أفضل أيام الأسبوع ، ويوم عرفة ويوم النحر أفضل أيام العام ، وكذلك ليلة القدر وليلة الجمعة ، ولهذا كان لوفقة الجمعة يوم عرفة منزلة على سائر الأيام من وجوه متعددة ، قال في المواهب مع حاشيتها بعد إيراد هذا السؤال فالجواب بما قاله الشيخ أبو شامة ابن النقاش : أن ليلة الإسراء أفضل في حق النبي ﷺ لما أكرم به فيها من خوارق العادات التي من أجلها رؤية الله عز وجل وليلة القدر في حق الأمة أفضل لأن العمل فيها خير لهم من عمل في ثمانين سنة لمن قبلهم بإلغاء الكسر وهو ثلاث سنين وثلاث سنة بناء على أن المراد حقيقة العدد وهو ألف شهر ، وصور البيضاوي بأن المراد التكثير ، وأما ليلة الإسراء فلم يأت في أرجحية العمل فيها حديث صحيح وأراد به ما يشمل الحسن بدليل قوله ولا ضعيف ، ولذلك لم يعينها النبي ﷺ ولا عينها أحد من الصحابة بإسناد صحيح ولا صح إلى الآن ولا يصح إلى أن نفوس الساعة فيها شيء .

الترضية عن غير الصحابي

ماقولكم دام فضلكم في قولهم في غير الصحابي رضي الله عنه وفي غير النبي (عليه الصلاة والسلام) ، وفي النبي أيضا (عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام) ؟ بينوا ذلك .

علم أنه إذا صلى على نبينا ﷺ فليجمع بين الصلاة والسلام ولا يقتصر على أحدهما فإنه مكروه كراهة تنزيه لقوله تعالى : ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ ، وأما غيره من الأنبياء فيقال عليه السلام والأكمل أن جمع له أيضا بين الصلاة والسلام متى كان نبيا ، وكذا جبريل ومائكة ، يجوز أن يصلى ويسلم عليهم استقلالاً فظهر أن الأنبياء والملائكة يصلى ويسلم عليهم استقلالاً ، وأما غيرهم فلا يصلى ويسلم عليهم استقلالاً لأن مذهب الجمهور من العلماء أن الصلاة والسلام في نساء السلف مخصوصان بالأنبياء والملائكة كما أن لفظ عزوجل مخصوص بالآي ، فكما لا يقال : نبينا عزوجل وإن كان جليلا عزيزا ، لا يقال سيدنا أبوبكر صلى الله عليه وسلم وإن كان مرحوما ومعناه صحيحا ، والسع في غير الأنبياء لكراهة تنزيه خلافا للقاضي عياض في الشفاء فإنه احتار حرمة أفراد غير الأنبياء بالصلاة واستدل لذلك بما نازعه في كل دليل ، قال ابن أفرس في شرحه : وأما الصلاة والسلام على غير الأنبياء نعا فذلك جائز اتفاقا في الصلاة وغيرها للأحاديث الصحيحة ويستثنى سلام في التحية فيجوز أن يخاطب به كل مسلم عليه إتفاقا فيقال عليك السلام ، السلام عليكم لأن الكلام سابقا فيما كان للغائب كعليه السلام فلا يلتبس .

وأما الترضى والترحم أعنى رضي الله عنه ورحمه الله فلا يختص

جواب عن سؤال في استعمال مكبر الصوت في الخطبة وصلاة الجماعة^(١)

الحمد لله الملهم للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد والآل والأصحاب
الجواب : اللهم هداية للصواب ماشاء الله لا قوة إلا بالله ، اللهم افتح علينا
فروح العارفين ، أقول : إن استعمال مكبر الصوت لسماع الخطبة وسماع قرآن
الإمام جائز وذلك لوجوه :

الأول : إنه جرى به العمل في الحرمين الشريفين الذين يقصدهما علماء
العالم الإسلامي من كل فج عميق وأقره العلماء وقبلوه ، ولم ينكروه في أقدس
الأماكن وأشرف المساجد .

وفي حديث ابن مسعود الذي رواه الإمام أحمد مرفوعا وموقوفا والموقوف أشبه
وله حكم المرفوع إذ لا مجال للرأي فيه ، ونقظه : «مارآه المسلمون حسنا فهو
عند الله حسنة الحديث ، فصار ذلك كالجمع على قبوله .

الثاني : أن الوسائل لها حكم المقاصد ، وحيث إن المقصود منه - أعني
مكبر الصوت - أمر حسن ، وهو استماع الخطبة والقراءة وضبط حركات الإمام
حتى يصح الاقتداء صار ذلك مشروعاً مستحسناً باعتبار ما ترتب عليه لأن
الإنصات أمر مطلوب . وقد قال صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع :

(١) هذه الفتوى كانت في وقت ظهر فيها الخلاف والأخذ والرد في مسألة مكبر الصوت وإنما
الآن فلا حاجة إليها لكننا أثبتناها بحفاظة على النص .

استنصت الناس يا ببال» .

الثالث : إن مكبر الصوت لا يترتب عليه ضرر شرعي ولا تخترم به قاعدة من قواعد الشرع الشريف ، بل كله مصلحة ، والشرع مبني على دبره المفاسد وجلب المصالح ، ألا ترى أن مكبر الصوت هذا لو وقع فيه خلل وتشويش يجب إغلاقه لقوات المقصود منه .

الرابع : إن الأصل في الأشياء الإباحة إلا ما دل الدليل على تحريمه ، وبه يقيم هنا دليل على تحريمه فمدعى التحريم عليه البيان وإقامة الدليل ، والله أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الجواب عن جملة أسئلة

وردت هذه الأسئلة من بعض العلماء الوافدين .

الحمد لله كافي المهمات أما بعد :

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته على الدوام .

صلى الله على السادات العلماء العاملين ونفعنا بعلومهم وجعلنا من جملة السعداء تحت لوائهم تفضلوا بقبول سؤالننا وإجابته .

سيدي ماقولكم دام فضلكم في هذه السؤالات :

(١) إذا زالت العلة الميعة للتيمم هل يلزم الغسل على الجنب ولو لم يجب جنباً آخر .

(٢) إذا أجنب المريض الذي لم يقدر على استعمال الماء وتيمم عنه بدلا عن الغسل هكذا كل ماأراد الصلاة المفروضة ثم إنه بعد مضي الأيام يقدر على الوضوء فقط بقول عدل ولا يقدر على الغسل فصار يتوضأ لفعلها ، هل يعيد الصلاة المفعولة بالوضوء أم لا ؟ وأيضا هل يلزم عليه التوضؤ لقدرته على أعضاء الوضوء أم لا ؟ ينونا ياسيدي بنور الله .

(٣) وأيضا ياسيدي إذا مات شخص وعليه دين هل يجب على وارثه أن يقضي عنه من ماله إن أيسر ؟

(٤) إذا اشترى أحد شيئا ومثاله مائة رمانة بمائة قرش

أن يبيع منها مرة بقرشين ومرة بأقل منها مع أن السعر السائر قرش ونصف ؟

(٥) إذا باع شيئا حالا للمشتري يكون ذلك عشرة دراهم وإن كان مؤجلا بخمسة عشر درهما هل هذا داخل في قوله صلى الله عليه وسلم : كل قرض جر نفعا فهو ربا ..

(٦) إذا صور نفسه في بصيرته بلفظ الجلالة أو لفظ محمد أو شبه نفسه من أعضائه بأحدهما هل كان ذلك من جملة التفكير المحمود شرعا أم لا ؟
(٧) إذا تزوج المسلم أو المسلمة مانوياً أي مجوسياً أو وثنيا يتردد لم لا ؟

(٨) إذا أرادت امرأة أن تخلع نفسها بمهر المثل وامتنع الزوج عن قبوله بل أراد أكثر منه إضرارا بها هل للقاضي أن يجبره بقبول مهر المثل ؟
(٩) إذا نوى الحاج العقد من بلده إذا وصل مكة مثلاً وسافر هل يجوز له أن يم يوماً ويقصر يوماً أو يتم ولا يجمع ، بين لنا سيدي بنور الله الكريم من غير إشكال ولا غبار ووضح لنا ذلك بجواب شاف راف بالمرام قاطع للشكوك والأوهام .

الجواب

وقل رب زدني علماً ، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .
الجواب الأول : إذا زالت العلة المبيحة للتميم ثم وجد ماء وجب عليه الغسل ولو لم يجنب مرة أخرى لأن التيمم مبيح لا رافع للحدث ، وأما التيمم عن الحدث الأكبر إذا أحدث فإنه يعود محدثاً حدثاً أصغر يجوز له أن يقرأ القرآن ويدخل المسجد ويمكث فيه ، قال العلامة ابن حجر في حاشيته على الإيضاح : ومن تيمم عن نحو جنابة ثم أحدث استباح القراءة واللبث في المسجد ، والله أعلم .

الجواب الثاني : نعم على المريض أن يقضي ماأذاه من الصلاة لمؤونه وحده دون التيمم ، وذلك لأن التيمم ينوب عن الغسل بخلاف

الوضوء فإنه لا يقوم مقامه فكان من الواجب على هذا المريض أن يغسل أعضاء الوضوء التي أخبره العدل بأن غسلها لا يؤذيه أولا ثم تيمم للباقى ثانيا فلا يكفى بذلك الوضوء وحده وإنما وجب على المريض أن يغسل ما قدر من أعضاء الوضوء لقوله عليه السلام : إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ، قال في فتح المعين وحاشيته : وإذا امتنع استعمال الماء في عضو بأن علم أنه يضره بإخبار طبيب عدل بذلك أو علمه هو بالطب وجب تيممه وغسل الصحيح ويجب أن يتلطف في غسل الصحيح المخاور للعليل ولا ترتيب بين التيمم وغسل الصحيح ولكن الأولى تقديم التيمم ليزيل الماء أثر التراب والله أعلم .

الجواب الثالث : لا يجب على الوارث أن يقضي دين الميت من ماله ولو كان موسرا لأن دين الميت إنما يجب قضاؤه من مال نفسه دون مال وارثه فلو مات شخص مدين فقيرا وكان لوارثه مال فلا يجب عليه قضاء دين الميت والله أعلم .

الجواب الرابع : نعم يجوز له أن يبيع بذلك زيادة ونقصا وهذا التسعير لا اعتبار به لأنه عند الشافعية مظلمة فهو محرم ، قال في المغني : يحرم التسعير ولو في وقت الغلاء بأن أمر الوالي إلى سوقته أن لا يبيعوا أمتعتهم إلا بكذا لأنه حذر على الناس أموالهم وقضية كلامهم أن ذلك لا يختص بالأطعمة وهو كذلك ولو سهر الإمام لم يجز مخالفته وصح البيع والدليل على التسعير قوله عليه الصلاة والسلام : إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق ، إني لأرجو الله أن ألقى الله وليس لأحد منكم يطلبني بمظالم في دم ولا مال . رواه الخمسة إلا النسائي وصححه ابن حبان وخالفه مالك رضي الله عنه فيجوز التسعير لمصلحة الناس ودفع الضرر عنهم والله أعلم .

الجواب الخامس : هذا الذي ذكر لا يجوز لما فيه من التخيير فيكون من

الشيء عنه وهو بيعتان في بيعة وهو منهي عنه كما في فتاوي الشيخ محمد سليمان الكردي رحمه الله تعالى والله أعلم .

الجواب السادس : حيث أن التفكير في مثل هذا الأمر بالتصوير المذكور ليس من المطلوب شرعا فالأولى عدم الخوض فيه وباب التفكير المطلوب شرعا موضح في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، والله أعلم .

الجواب السابع : إذا تزوج المسلم مجوسية والمسلمة مجوسيا فالتعقد فاسد لا تترتب عليه أثره ولا ينفذ لأن غايته أنه زنا وهو معصية ولا نكفر مؤمنا بالوزر إلا عند الاستحلال .

الجواب الثامن : ليس للقاضي أن يجبر الزوج على قبول الخلع بمهر المثل لأن الخلع حق للزوج فله أن يزيد على مهر المثل ولا يجبر على قبوله والله أعلم .

الجواب التاسع : القصر والجمع رخصتان والله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه فيجوز له القصر والائتمام والجمع وعدمه من غير إلزام ولا تحتم^(١) والله أعلم بموافقة الصواب وإليه المرجع .

(١) مالم ينو إقامة مؤثرة .

ذكرى النبي ﷺ

ماقولكم دام فضلكم في مولد النبي ﷺ هل هو سنة أم لا
وهل فيه نص أم لا ؟

الجواب : إعلم نور الله قلبي وقلبك وزاد في النبي ﷺ حبني
وحبك : أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره ولا يمكن الآن الحكم
على المولد النبوي بشيء حتى يعرف مايشتمل عليه ليظهر حكمه جلياً
فقول يحتوى المولد على ثلاثة أشياء :

أولاً : أنه يحتوى على ذكر اسمه عليه الصلاة والسلام ونسبه وكيفية
ولادته وما وقع فيها من الآيات وكيفية نشأته وما وقع له من الرحلة للتجارة
والإرهاصات الغريبة والأحوال العجيبة وذكر مبدأ بعثته وما لاقاه من الأذى
واحنة في سبيل نشر الدعوة وتبليغ القرآن وذكر هجرته وما وقع له من
الغزوات والمواقف والأحوال وذكر وفاته وهل يشك الناظر في ذلك أنه سيرة
سيد الخلق وسيلة لكمال محبته وواسطة لتمام معرفته وذلك مما يتوقف عليه
الإيمان وهل ينكر مؤمن ماثله قراءة السيرة النبوية من دروس علمية
وحكم نبوية يتخذها القارئ رائداً له في خوض غمار الحياة ليكون سعيداً
بتبابعة سيد الخلق أولسنا مأمورين بمحبته والإيمان به وهل يتم ذلك إلا
بكمال معرفته ودروس سيرته ﷺ إذ للموسائل حكم المقاصد أو لم
يفض الله علينا في كتابه سير الأنبياء والسالفين ومن مضى من الصالحين
إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد .

الثاني : أن المولد سبب للصلاة والسلام على النبي ﷺ المطلوب
مننا بقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ وكما
للصلاة عليه من فوائد يسجد القلم في محراب البيان عجزاً عن تعدد
آثارها ومظاهر أنوارها .

الثالث : أنه يحتوي على ذكر أخلاقه الشريفة وسنته الجليلة وآدابه التي أذبه بها ربه تبارك وتعالى وفي ذلك حث على متابعتة وحض على اقتفاء آثاره والسير على منهجه والتأسي بآدابه هذا وقد اكتسب العلماء بدعاة إلى الله تعالى في البلاد الحضرية فرصة اجتماع العامة في مجلس مولد الشريف فقاموا بمذاكرتهم وجعلوا ذلك وسيلة لإرشادهم وفي ذلك دفع عميم وإرشاد للصراط المستقيم ، نعم مايقع في بعض البلاد من رفع الأصوات المنكرة واجتماع النساء والرجال ومايرتب عليه من الإكثار من التحنن في قراءة الموالد وكثرة الاسراف والبذخ حتى أدى ذلك إلى الدين لمنوع من ارتكابه إلا لضرورة كل ذلك لا يختلف في منعه العلماء النفعين والدعاة المصلحون لأن ذلك لا يتلاءم مع آداب الشريعة المطهرة لصاحب هذه المولد الشريف وللمحبين في هذا المقام مشرب عذب يفيض سلسيل الوداد لا يدرية إلا من أزال الله عن قلبه وحشة البعاد ، وفيما ذكرنا كفاية لمن حفته العناية والله ولي التوفيق .

سماع الآلات

الحمد لله وحده وصلى الله على خير خلقه ، حضرة سيدي السيد علوي بن المرحوم السيد عباس المالكي حفظه الله آمين .
ماقولكم رضي الله عنكم في سماع العود والقانون والكمانة وآلة الطرب هل هي حرام قطعا أم مكروه أم فيه خلاف وما هو السبب في تحريم ذلك المذكور وأيضا سماع الصندوق هل هو مباح أم مكروه أم حرام ، وهل يجب على الإنسان أن ينكر سماع ذلك المذكور أم لا ؟ أفيدونا مأجورين إن شاء الله ، ومن فصلكم أخرجوا لنا دليل التحريم أو خلاف ذلك .
الجواب : الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده يعني آله وأصحابه ومن تبع نهجه ، رب زدني علما .

اعلم أن الآلات الملاحمي ذوات الأوتار كالربابة والعود والقانسون محرم سماعها والضرب بها حرام على المشهور من المذاهب الأربعة وينبغي الإنكار على ذلك ونضيفه وأما الضرب بالطار والدف فلا بأس به في النكاح لقوله عليه الصلاة والسلام : «اعلنوا النكاح واضربوا عليه الدف» ولا يجوز ضربها في غير النكاح على المشهور ومقابل المشهور جواز ذلك في كل فرج للمسلمين .

أما الطار ذو الصراصير ففيه خلاف في ذلك في النكاح قيل : بالحرمة وقيل : بالكراهة .

وأما سماع الصندوق فقد اختلف فيه أهل العلم فمنهم من جرى على تحريمه نظرا لكونه هوا وإلحاقا له بالأصل ولشيخنا العلامة المحقق على المائكي رسالة في تحريمه سماها أنوار البروق في أحكام الصندوق ومنهم من جرى على كراهته كبعض فقهاء الشافعية نظرا لكونه مثلا للأصل خاليا عن الأوتار وعلى كل فهو من المشتبهات التي يكون تركها من الورع .

ولكل مقام مقال ، وسد الذرائع في هذا الزمان أولى ما يصار إليه بالنسبة إلى العوام ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

حول زَيِّ الكفار

سألت - أعزك الله - أولا عن كيفية تقسيم النبي ﷺ إلى الكفار واليهود والنصارى التي تكون في المضم أكان يأمرهم بتغيير أزيائهم تبعاً لقاعدة النبي عن التشبه بالكفار أم لم يكن يأمرهم بتغيير أزيائهم . فأقول : مستعينا بفتح المنعم وتوفيق الملهم : الجواب عن ذلك يكون من وجوه :

الوجه الأول : أن الكفار الذين قاتلهم النبي ﷺ من مشركي

العرب واليهود الذين كانوا في الجزيرة لم تكن لهم أزياء خاصة بهم يمتازون بها عن
 سواهم بل كانت ألبستهم تقريبا كألبسة العرب من عمام وأقمصة وأثواب
 وخفاف ونعال وآلة حرب ولا شك أن اللباس الغير المختص بالكفار لا يتحقق
 فيه معنى التشبيه المنبئ عنه شرعا ألا ترى أن النبي ﷺ كان لابسا في غزوة
 تبوك جبة رومية ضيقة الكمين كما ورد ذلك في حديث المغيرة رضي الله عنه
 البروي في كتب الصحاح ففيه دلالة على طهارة الثياب المصنوعة في بلاد الكفار
 إذ الأصل في الأشياء الطهارة وعلى جواز لبس الثياب الغير المختصة بالكفار .
 إذا تقرر هذا علمت أن تقسيمه ﷺ لتلك الثياب التي في المغنم على
 أهل بيته وأصحابه لا محذور فيه لأنها ليست مما يختص بالكفار فلا يتحقق فيها
 معنى التشبيه المذكور .

الوجه الثاني : ثبت أن الفاروق أمر أهل الذمة باتخاذ زي مخصوص يمتازون
 به عن المسلمين وهذا كما لا يخفى يؤيد ما قدمناه سابقا من أن الأزياء لم تكن
 متميزة على عهد رسول الله ﷺ ، وأما ما كان خاصا بالكفار وزيا من
 أزيائهم التي جعلوها علامة لهم كلبس برنيطة وشد زنار وطرطور يهودي وغير
 ذلك فمن لبسه من المسلمين رضا به وتهاونا بالدين وميلا للكافرين فهو كفر
 ورذة والعياذ بالله ، ومن لبسه استخفافا بهم واستحسانا للذي دون دين الكفر
 فهو أثم قريب من المحرم ، وأما من لبسه ضرورة كأسير عند الكفار مضطرا للبس
 ذلك فلا بأس به وكمن لبسه وهو لا يعلم أنه زي خاص بالكفار وعلامة عليهم
 أصلا لكن إذا علم ذلك وجب خلعهم وتركه ، وأما ما كان من الألبسة التي لا
 يختص بالكفار وليس علامة عليهم أصلا بل هو من الألبسة العامة المشتركة بيننا
 وبينهم فلا شيء في لبسه بل هو حلال جائز ، قال العز بن عبد السلام فأما
 ما فعلوا على وفق الإيجاب والندب والاباحة في شرعنا فلا يترك لأجل تعاطيهم إياه
 فإن الشرع لا ينهى عن التشبه بما أذن الله فيه .

مجموعة
الرسائل العلمية

بطلان القول بوحدة الوجود

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

ماقولكم دام فضلكم في رجل مؤمن موحد يقول [العابد والمعبود واحد] هل بقوله هذا يكون مرتدا أم فيه تفصيل بين صوفي وغيره وإذا حكمنا بارتداده هل يدفن في مقابر المسلمين أم لا ؟ والله يجزيكم بأحسن الجزاء .

الجواب : الحمد لله على إفضاله والشكر له على نواله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والسالكين على منواله .

[وبعد] فاعلم أن الجواب عن هذا السؤال ينحصر في مقامين :

الأول في بيان مايتعلق بهذا الكلام .

الثاني فيما يتعلق بحكم هذا القائل المتكلم .

فأقول مستمدا من فيض المنعم وفتح الملهم .

[المقام الأول] من المعلوم بديهيا وجود الفارق بين المخلوق والخالق فالخالق قديم غني كبير والمخلوق حادث فقير حقير فهل يكون الأثر عين المؤثر أو الصنعة نفس الصانع وهل يقول بذلك إلا أحمق أعمى البصيرة مطموس السريرة فهو بقوله هذا ينادي على نفسه بالزندقة والإلحاد والتفصى من قيود التكليف والخروج عن دائرة الشريعة المطهرة إلى الإلتحاق برعمه بقوم صوفية أكابر يقولون بوحدة الوجود وهو مع ذلك لايعرف من التصوف إلا اسمه ولا من الدين إلا رسمه ولذلك نفخ في شذقيه الشيطان وأوحى إليه زخرف القول غرورا فأخذ يهرف بما لايعرف ويقول ما لا نسلمه العقول ولاتوافقه النقول وسرت إليه عقيدة نصرانية من اتحاد اللاهوت

بالناسوت فكان بذلك من الضالين وصار وإن لم يعلم بنفسه من
المخدوعين فمثل هذا المتصوف الملحد الزنديق بقاؤه جنائية على الدين وتشويه
لسمعة العقيدة الإسلامية وكذب على مذهب السادة الصوفية ولله در القائل :-

وهل أفسد الدين إلا الملو ك وأحبار سوء ورهبانها

ولا أدري كيف يقال [العابد والمعبود واحد] مع أن العابد وجوده جائز قابل
للتغير آيل للفناء والمعبود وجوده ذاتي واجب لا يطرأ عليه التغير ملازم للفناء
فكيف يتصور متصور أن يتحد الوجودان الجائز بالواجب والواجب بالخائز

وهذا يجتمع التقيضان قبول التغير ولا قبوله وهو مما تعافه العقول وتتنظر إلى
قائله نظرها إلى المجانين فالناطق بهذه الدعوى لا يجوز أن يكون ممن يؤمن

بالله واليوم الآخر وإلا كان هذا النطق جريمة من الجرائم الشبعة وأي بشاعة
أعظم من أن يقول الرجل إن الله عز وجل هو عين أفراد خلقه أو عين

جلتهم هل سمع أحد هذا من فم النبوة ؟ هل أشار إليه القرآن أي إشارة ؟
هل روى عن أحد من الأئمة المقتدى بهم أو عن التابعين أو عن الصحابة

التبعين أو عن الخلفاء الراشدين ؟ أو هل سمع هذا عن الجليل سيد
الصوفية وأحزابه الذين هم قادة هذه الطائفة إن الجواب عن هذا هو

السلب العام القاطع قال بعض أفاضل عصرنا الشيخ مصطفى في نهضته :
ولو سمح لي في هؤلاء الذين يدعون هذه الدعوى خصوصاً أهل رمانا

لأشرت بأن يجرّدوا من أحوالهم وكل متاعهم ويفرق بينهم وبين نسائهم ثم
يجرى عليهم من التأديب الأليم مايجرى فإذا أنكروا على من يفعل بهم ذلك

بادرهم بقوله إنكم بإنكاركم هذا علي أنكرتم مذهبكم وتنازلتم عنه فإن هذا
الإنكار يدل على أنكم فهمتم أننا غير الله تعالى وبناء على هذا الفهم

أنكرتم علينا هذا الإنكار ولو كنتم على مذهبكم ما أنكرتم فإنه لاوجود
إلا الله على مذهبكم فلا فاعل غيره إذن وكيف ينكر على الحكيم العليم

بل وكيف يصدر هذا الإنكار فإن صدوره يشعر بأن هناك موجودا
 غير الله يكون منه ذلك الإنكار وأنتم لاتسلمون ذلك فإن انتهوا عما هم
 عليه بهذه الحجة فيها وإن تمادوا على ما هم عليه من ترك امتثال الأوامر
 والواهي واعتقاد أن كل فرد من أفراد الحيوانات والنباتات والجمادات والجن
 والملائكة هو رب العالمين على الحقيقة ضربت أعناقهم لتستريح منهم البلاد
 والعباد وليتنفس دين الإسلام تنفس المستريح منهم وليحمد الله كل مؤمن
 على أن طهر الأرض منهم إهد فانظر كيف وصف هذا الطبيب الماهر هذا
 الداء الناجع في هذا التقرير النافع فهو أجل وصفة طبية حديثة لمن ابتلي
 بهذا الداء الويل واسمع مايقوله الإمام الغزالي في كتابه إحياء علوم الدين
 في كتاب السماع مانصه : وهذا أى فناء العبد عن نفسه بحيث لايسمع
 إلا الله وبالله وفي الله ومن الله مقام من مقامات علوم المكاشفة منه نشأ
 حيال من ادعى الحلول والاتحاد وقال [أنا الحق] وحوله يدندن كلام
 النصارى في دعوى اتحاد اللاهوت بالناسوت اه فانظر كيف جعل
 الوحدة التى بمعنى الحلول من وادى النصارى الذين يقولون باتحاد اللاهوت
 بالناسوت وحى الله ساداتنا الصوفية الأكابر أن يعتقدوا في الوحدة هذا
 المعنى وهم القوم الذين أنيرت بصائرهم وصفت سرائرهم ومن رماهم
 بذلك فحسيه الله عز وجل وقال القطب الشهير سيدي أحمد الرفاعى في
 كتابه البرهان المؤيد إذ يقول لتلامذته في درسه : احموا أسماعكم عن علم
 الوحدة وعلم الفلسفة وماشاكلهما فإن هذه العلوم مزائق الأقدام إلى النار
 حماتا الله وإياكم اللهم إيماننا كإيمان العجائز وقال في حكمه أيضا : لفظتان
 للثمن في الدين القول بالوحدة والشطح انجاوز حد التحدث بالنعمة إهد
 وقال العلامة ابن حجر المكي الهينمى المكي في الفتاوى الحديثية
 وهو كلام بفيض نورا حديث عهد بربه فارغ سمعك فوائده ومقاصده

قال رحمه الله تعالى : وإياك أن تقع في ورطة الاعتراض عليهم فتسلسل
أسهم القواطع إليك فإنهم برآء من ذلك منزهون عنه إذ هم أكمل الخلق
عقلا ومعرفة فكيف يتوهمون ما هو بدى البطلان وبيان ذلك أن الإنحداد
بعد مقام من البراهين المقررة في كتب الحكمة والكلام على امتناع اتحاد
الإنيتين هو يستلزم كون الواجب هو الممكن وعكسه وذلك محال بالضرورة
أما الحلول فلولوه :

[الأول] : أن الحال في الشيء يفترق إليه في الجملة سواء كان حلول
جسم في مكان أو عرض في جوهر أو صورة في مادة كما هو رأي الحكماء
أو صفة من موصوف والإفتقار إلى الغير ينافي الوجوب ومن ذلك الحلول
الإمتزاج كالماء في الورد فإنه من خواص الأجسام وهي مفترقة إلى الغير
[الثاني] : أن الحلول في الغير إن لم يكن صفة كمال وجب نفيه عن
الواجب وإلا لزم كون الواجب مستكملا بالغير وهو باطل .

[الثالث] : لو حل في جسم على ما زعم بعض المنحدين الذين
لاعقولهم ولا دين فأما أن يخل في جميع أجزائه فيلزم الإنقسام أو في جزء
منه فيكون أصغر الأشياء وكلاهما باطل بالضرورة والإعتراف والأدلة على
ذلك كثيرة محل بسطها كتب الكلام وإذا بان واتضح بطلان الحلول
والإنحداد وامتناعهما على الذات فكذا على الصفات لاستحالة انتقال صفة
الذات المختصة بها إلى غيرها فرأس القائلين بها النصارى وبعض المنتسبين
إلى الإسلام كغلاة الروافض قالوا لا يمتنع ظهور الروحاني والجسماني
كجبريل في صورة دحية وكالجنى في صورة إنسي وحينئذ فلا يبعد أن يظهر
الله سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علوا كبيرا في صورة بعض
الكاملين وأولى الناس بذلك علي وأولاده الذين هم خير البرية رضي الله عنهم
وأطالوا في هذه الترهات البديهة البطلان لكن لفساد عقولهم حتى صاروا

جهل الأنعام بل هم أضل سبيلا راجت عليهم حتى حسبوا أنهم على حق
 فزفوا وأزفوا وضلوا وأضلوا وكفرتهم يزعمون أنهم من عداد الصوفية وليسوا كما
 زعموا بل هم من عداد الحمقاء الذين لا يدرون ما يقولون ولا يعون ما يزعمون
 فهم أضل من الحيوان وأحق من الفراش التي ترمي نفسها إلى التبرك ومن
 جهة خرافاتهم وكذبهم وجهالتهم قولهم إن السالك إذا أمعن في سلوكه
 يخاض في لجة الوصول يحل الله سبحانه وتعالى وتقديس عن مزية المفتريين
 فيه كما تحل النار في الجمر بحيث لا يتمايز ويتحد بحيث لا إثنية ولا تغاير
 وضح أن يقول هو أنا وأنا هو وحينئذ يرتفع الأمر والنهي ويظهر من
 الغائب ما لا يصح أن يكون من البشر وفساد هذا كالذي قبله غني عن
 الإيضاح والبيان فذكره استطراد وإنما الذي ينبغي أن يعتنى بتحقيقه وتقريره
 وحفظه وتقريره هو أن ما وقع في كلمات بعض المتقدمين والمتأخرين من
 أئمة الصوفية مما يوهم حلولاً واتحاداً ليس مرادهم ذلك بالنسبة لأحوالهم
 واصطلاحهم ومن ثم قال العلامة المحقق إمام المتأخرين في العلوم الحكيمة
 والقلية السعد التفتازاني : إن السالك إذا انتهى سلوكه إلى الله تعالى أي
 إلى مرتبة من قربه وشهوده وفي الله تعالى أي وفي بلوغ رضاه وما يؤمله
 من حضرته العلية يستغرق في بحار التوحيد والعرفان بحيث تضمحل أي
 باعتبار الشهود لا الحقيقة ذاته في ذاته وصفاته في صفاته ويغيب عن كل
 ما سواه ولا يرى في الوجود إلا الله تعالى قال : وهذا هو الذي يسمونه
 الفناء في التوحيد وإليه يشير الحديث الإلهي : لا يزال عبدي يتقرب إليّ
 بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي
 يبصر به ويده التي يبطش بها ، (الحديث) وحينئذ ربما يصدر عن الولي
 عبارات تشعر بالحلول أو الاتحاد لقصور العبارة عن بيان تلك الحال وبعد
 الكشف عنها بالمثال قال : ونحن على ساحل التمتي نغتفر من بحر

التوحيد بقدر الإمكان ونعترف أن طريق الفناء فيه العيان دون البرهان وقال
وهنا مذهب ثان يوهم ذلك وليس منه أيضا وهو أن الواجب هو الوجود
المطلق وهو واحدة لا كثرة فيه أصلا وإنما الكثرة في الإضافات والتعيينات
التي هي بمنزلة الخيال السراب إذ الكل في الحقيقة واحد يتكرر على مظاهر
لابطريق المخالطة ويتكرر في البواطن لابطريق الإنقسام فلا حلول هنا ولا اتحاد
لعدم الإثنية إله كلام السعد رحمه الله تعالى .

وبه يعلم أن مايقع من كلمات القوم لاسيما ابن عرفى وابن الفارض
وأتباعهما رحمهم الله تعالى وتقع بهم في حضرات التوحيد منزل على مذكوره
السعد رحمه الله ولبعض أئمة المتأخرين من تلامذة مولانا عبدالرحمن الجامي
المشهور في كتابه الذى سماه المتمم به ماكنى به عن نسخة التفحات وهو
مولانا علاء الدين محمد بن المؤمن الأبيزى - بهمزة ممدودة وباء موحدة
نختانية وزاى - من أجل تلامذة مولانا سعد الدين الكازورى وهو من أجل
أساتذة الطريقة العلية السالمة من كدورات جهلة الصوفية وهى الطريقة
التقشبندية أنه قال في الريخانة الثانية منه ريخانة ذكر الأباه في معنى لاإله إلا
الله أن الذكر ثلاث مراتب في السلوك ففى الأولى يقدر لامعبود إلا الله وفي
الثانية التى هى مراقبة السير إلى الله يقدر لامقصود إلا الله وفي المرتبة الثالثة
وهى السير في الله وهى مقام المنتهين يقدر لا موجود إلا الله فهو مالك
ينتهى السالك في السير في الله وذكر لا موجود إلا الله فهو كفر صريح
اي ربما أدى إليه كما لا يخفى فإطلاقه مبالغة في الزجر والتفسير لمن يدعى
هذه المرتبة بالباطل فتأمله ووفاة صاحب الريخانة سنة ثمان وثلاثين وتسعمائة
وفاة علاء الدين سنة اثنين وتسعين وثمانمائة ووفاة الكازورى سنة ستين
وثمانمائة فاحذر من الإنكار فإنه يوقع المنكر في النار وكن محسن الإعتقاد
على غاية من الإزهد فإن المنكر محروم والمتقن مذموم والحق أحق أن ينص

والباطل عن هؤلاء الأئمة قد اندفع أدخلنا الله تحت ألويتهم الطاهرة من
 الرب الظاهرة على سائر الرتب فإننا نعتقدهم ونحبهم ومن أحب قوما فهو
 بحسب معهم إله فانظر إلى هذا التحرير الرفيع والتقرير البديع الذى ذكره هذا
 الغير الواسع الاطلاع رفيع القدر طويل الباع فعرض عليه بناجذيك وشد به
 يديك وقد أطلنا عليك في سرد النقول لترى سواد وجه الكاذب على هؤلاء
 الأئمة هداة الأمة ومصاييح اليقين وعلماء الدين هذا واسمع ما ذكره العلامة
 الشيخ عبد الوهاب الشعرانى في كتاب اليواقيت أو الجواهر في عقائد الأكابر
 في المبحث السادس وأنه لا حلول ولا اتحاد إذ القول بذلك يؤدى إلى أنه في
 أحواف السباع والحشرات والحشوش تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً واعلم أن
 هذه المسألة مما أشاعها الملحدون على الشيخ محي الدين كما مر في خطبة
 الكتاب وما أنا أجلى عليك عرائس كلامه في أبواب الفتوحات لتعلم يقينا
 براءة الشيخ من مثل ذلك إذ هو جهل محض فأقول وبالله التوفيق في عقيدته
 الصغرى : تعالى الحق تعالى أن تحله الحوادث أو يحلها وقال في عقيدته
 الوسطى اعلم أن الله تعالى واحد بإجماع ومقام الوجدانية متعال عن أن يحل
 فيه شئ أو يحل هو في شئ أو يتحد بشئ وقال في الباب الثالث من
 الفتوحات اعلم أنه ليس في أحد من الله شئ ولا يجوز ذلك عليه بوجه من
 الوجوه وقال في باب الأسرار ولا يجوز لعارف أن يقول أنا الله ولو بلغ أقصى
 درجات القرب وحاشا العارف من هذا القول حاشاه إنما يقول أنا العبد
 الدليل في المسير والمقبل وقال في الباب التاسع والستين والمائة القديم لا يكون
 قط محلاً للحوادث ولا يكون حالاً في المحدث وإنما الوجود الحادث والقديم
 مربوط بعضه ببعض ربط إضافية وحكم لا ربط وجود عين بعين فإن الرب
 لا يجتمع مع عبده في مرتبة واحدة أبداً ... الخ وإنما أطلنا النفس في هذا
 المقام بالنقل عن هذا الإمام لتعلم براءته مما نسب إليه والتجرؤ بالكذب عليه

وعلى أضرابه من أكابر الأولياء ولا بدع في ذلك فقد كذبوا على سيد الأولين
والآخرين ووضعوا عليه أحاديث في السنن وأخبارا في الملاحم والفتن وقد
انتدب المهرة المحدثون الثقات تمييز الغث من السمين وبيان العلل وما يلحق
بها فجزاهم الله أفضل الجزاء فلا بدع أن يتجرعوا بالكذب على هؤلاء وأئمة
الكمال بالناقص أمر قديم لينفر من الخلائق ويتضرع متجردا للخالق أما
وحدة الوجود التي يدندن حولها القوم وأدركهم ممن لم يفهمها عنهم النوم فهي
الإعتراف بجميع المخلوقات باعتبار دلالتها على وحدانية الله وهم لا يشهدون إلا
آثارا ولا يرون إلا أسراراً لم تلهمهم الظواهر عن معرفة الحقائق ولم يغرهم القشور
عن إدراك اللباب والدقائق غرقوا في مقام الشهود وأنسوا بمنجاة المعبود ورأوا
أن كل موجود آيل للفناء فهو بمنزلة المعدوم فلذا قالوا لا وجود إلا وجود المحي
القيوم ولذا قيل على لسان الحضرة الإلهية :

وعلمك أن كل الأمر أمرى هو المعنى المسمى بانحد
فمن تحقق بهذا المعنى فاز بمقام الرضا بما تجرى به القدر والقضاء كما قيل :
إذا ما رأيت الله في الكل فاعلا رأيت جميع الكائنات ملاحا
وقد قال سائق الحضرة لما كرع من سلسبيل الكأس دهاقا وفاض فيض
فتح وخضم نفحاته دفاقا .

الله قل وذو الوجود وماحوى إن كنت مرتادا بلوغ كمال
من لا وجود لذاته من ذاته فوجوده لولاه عين محال
وبعد فإن هذا مقام لانتطيقه العبارة ولا يدرك بالعلم والأقاويل وإيمان يدرك بالذوق
والفتح من المولى الجليل .

قال تعالى : ﴿سربهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم
أنه الحق﴾ فافهم وتأمل واعلم أن الناس على ثلاثة أصناف :
الصنف الأول : من اشتغلوا بالخلق عن الحق أولئك هم الغافلون ﴿يعلمون﴾

ظاهر من الحياة الدنيا وهم عن الآخرة هم غافلون ﴿١﴾ وهذا مقام المحجوبين .
والصنف الثاني : من اشتغل بالحق عن الخلق حتى فني من مشاهدة
الخلق فعد الموجودات كأنها عدم وهذا مقام وحدة الوجود الذي غرّف فيه
من غرّف وغلط في معناه من حجب .

والصنف الثالث : مشاهدة الحق باعتبار أنه المقصود والمعبود لذاته
بمشاهدة الخلق باعتبار أنهم يدلون على وحدانية الخالق عزّ وجلّ وهذا مقام
خواص المقرّين فقد ذكر صاحب الفتوحات في الباب السابع والستين
والثلاثمائة اجتمعت روحى بهارون عليه السلام في بعض الوقائع فقلت له
يا نبي الله كيف قلت ﴿فلا تشمت بي الأعداء﴾ ومن الأعداء حتى
تشهدهم والواحد منا يصل إلى مقام لا يشهد فيه إلا الله فقال لي هارون
عليه السلام صحيح ما قلت في مشهدكم ولكن إذا لم يشهد أحدكم إلا الله
فهل زال العالم في نفس الأمر كما هو مشهدكم أو العالم باق لم يزل وحجبت
أنتم عن شهوده لعظيم ما تحجب لقلوبكم فقلت له العالم باق في نفس الأمر لم
يزل وإنما حجبتنا نحن عن شهوده فقال قد نقص علمكم بالله في هذا
المشهد بقدر ما نقص من شهود العالم فإنه كله آيات الله فأفادني عليه
الصلاة . والسلام علما لم يكن عندي انتهى .

إذا علمت هذا تحققت أن وحدة الوجود فناء مراد العبد في مراد
الحق تعالى كما يقال بين فلان وفلان اتحاد إذا عمل كل منهما بمراد صاحبه
فكذا بينه سيدي على وفا رضى الله عنه فليس هناك حلول ولا امتزاج
كأنه فاسد المزاج وقال الشيخ الأمير في حاشيته على عبد السلام وذهب
بعض المتصوفة والفلاسفة إلى أنه تعالى الموجود المطلق وأن غيره لا يتصف
بالموجود أصلا حتى إذا قالوا الإنسان موجود فمعناه أن له تعلقا بالموجود
بمعنى الله تعالى وهو كفر ولا حلول ولا اتحاد فإن وقع من أكابر الأولياء

مايوهم ذلك أول بما يناسبه كما يقع منهم في وحدة الوجود وكقول بعضهم ما في الجبة إلا الله أراد أن الجبة بل والكون كله لا وجود له إلا بالله ﴿إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده﴾ وذلك اللفظ وإن كان لا يجوز شرعاً لإيهامه لكن القوم نارة تغلبهم الأحوال فإن الإنسان ضعيف إلا من تمكن بأقامة المولى سبحانه ورأيت في مفاتيح الكنوز أن الخلاج قال أنا و فيه بقية من شعوره بنفسه ثم فني بشهوده فقال الله فهما كلمتان في مقامين مختلفين لكن من أفتى بقتله الجيد كما في شرح الكبرى عملاً بظاهر الشريعة الذي هو الأمر الظاهر وبالجملة فالمقام العظيم لا تحيط به العبارة والوجدان يختلف بحسب ما يريد الحق ورأيت وأظنه في كلام ابن وفا إن من أعظم إشارات وحدة الوجود قوله تعالى ﴿سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق أولم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد ألا إنهم في مرية من لقاء ربهم ألا إنه بكل شيء محيط﴾ وصح في الحديث : كت سمعه وبصره الخ ومن ألطف إشاراته قول ابن مدين التلمساني :

الله قل وذر الوجود وما حوى	إن كنت مرتاداً بلوغ كمال
فالكل دون الله إن حققته	عدم على التفصيل والإجمال
واعلم بأنك والعوالم كلها	لولاه في محو أو اضمحلال
من لا وجود لذاته من ذاته	فوجوده لولاه عين محال
والعارفون فتوا به إذ لم يشهدوا	شيئاً سوى المتكبر المتعال
ورأوا سواه على الحقيقة هالكا	في الحال والماضي والإستقبال

(المقام الثاني) : في حكم المتكلم بهذا الكلام فاعلم رحمك الله تعالى أن هذا القائل المتكلم إما أن يكون صوفياً مجذوباً غلبه الحال حتى غاب عن الأحوال وارتفع عنه التكليف لغيبته فهذا لاحكم لنا فيه لأن

الحكم إنما يلزم المكلف الحاضر العقل القائم في مقام التكليف وإما أن يكون صوفيا غير مجذوب فهو مأمور بالتأدب بأدب الشريعة والوقوف عند حدودها والسير على مسالكها وإلا فإنه يكون قد عرض نفسه لحكم الشريعة الظاهري ومن هنا أفتى الجنيد بقتل الحلاج لما قال ما في الجبة إلا الله نظراً لظاهر الشريعة ولذا قال الإمام ابن عجيبة رحمه الله تعالى : فإذا انفرد القلب بالله وتخلص عما سواه فهم دقائق التوحيد وغوامضه التي لا يمكن التعبير عنها وإنما هي رموز وإشارات لا يفهمها إلا أهلها ولا تفتى إلا لهم وقليل ما هم ومن أفتى شيئا من أسرارها من غير أهلها فقد أباح دمه وتعرض لقتل نفسه كما قال أبو مدين رضي الله عنه .

وفي السر أسرار دقاق لطيفة تراق دمانا جهرة تلو بها بُعنا

وقال آخر :

ولي حبيب عجز لا أبوح به أخشى فضيحة وجهي يوم ألقاه

نحيث ينبغي أن يسأل هذا القائل الذي هو غير صوفي أو صوفي ليس في مقام الجذب والفناء عن مراده بقوله العابد والمعبود واحد فإن فسر ذلك بمعنى وحدة الوجود التي يقول بها القوم من غير اعتقاد حلول مع التنزيه قبل منه هذا التفسير ولكنه ينهى عن مثل هذا القول مطلقا لما فيه من الإحتمال والإشكال واقتداء الجهال به في مثل هذا المقال ويشدد عليه في السني والنصيحة حتى لا يعود لمثل ذلك أبدا وإن فسر قوله بما يقتضي الحلول والعياذ بالله كان كافرا مرتدا فيستتاب ثلاثة أيام فإن تاب وإلا قتل كفرا ولا يدفن في مقابر المسلمين وقد أردنا أن نختم جوابنا هذا بنصيحة غالبية للخلفاء في الطرق مطلقا وذلك أنه يجب كون الخليفة عالما ربانيا حتى يمكنه أن يوصل المرید السالك إلى الله وإلا فهو لا يدل على الله وإنما يدل على نفسه فلما حصل التساهل في إقامة الخلفاء حتى

استخلف الجهال زادوا في الطرق أشياء كثيرة وغيروا معالمها ورسومها حتى
نوجه عليهم الانتقاد بدل الإعتماد وتسعر الوصول مع صفاء الأصول فلذا
نجد كثيرا من الطرق تغيرت فإذا ما رجعنا إلى مائتة عن الشيخ
مؤسسا نجد أن طريقته المنسوبة إليه تغيرت وتبدلت على حسب الأهواء
والأغراض ولذا صار التباين بين كثير من خلفاء الطرق وحصل بين
أتباعهم في البلاد من التفرق والانقسام ما لا يرضى به مؤسسو هذه
الطرق من الأولياء الأكابر لأن المقصود من الطريقة الوصول إلى الله وهؤلاء
قاطع بعضهم بعضا لأنهم لم يستعملوا الطرق على حسب مشاربها وإنما
استعملوها على حسب طباعهم فدلوا الناس على أنفسهم وكثر سوادهم ولم
يدلوا الناس على الله وقد قال بعض العارفين : شيخ الطريقة للسالك بمنزلة
الأب وبقية المشايخ بمنزلة الأعمام ولا ينبغي للعاقل أن يغضب أباه بإيذاء
أعمامه ولا عجب فيما قرناه من كون بعض الخلفاء زادوا في الطرق أشياء
كثيرة ليست على أصول مؤسسها لأن الطريقة بليت بما بليت به السنة
فكما أن المتجربين وضعوا أحاديث كاذبة على النبي ﷺ وغيروا وكذبوا
كذلك الطرق زاد فيها جهلة الخلفاء ما ليس فيها فالأمر لله العزيز الحكيم .
هذا ما أردنا جمعه في هذه العجالة اللطيفة والرسالة الطريفة مع
كثرة الأشغال واشتغال البال سائلين من الله أن ينفع بها كل من تلقاها
بقلب سليم .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

رسالة عن الإلهام

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . أما بعد :

فقد سألت نور الله بصيرتك وصفى سريرتك عن الإلهام وأحكامه بما يتعلق به فأقول مستمداً من الله المدد والإلهام والفتح والنور التام .

(التعريف لغة واصطلاحاً) أعلم أن الإلهام ويسمى الفراسة وحديث نفس ينال نصاحبها ملهم ومحدث ، هو في اللغة الثبت ، وفي اصطلاح أهل الحق هو مكاشفة اليقين ومعينة الغيب قاله السيد في تعريفاته ومن ثم قال بعضهم في تعريف الفراسة هي أرواح تنقلب في الملكوت فتشرف على معاني الغيب فتنتطق عن اسرار الحق نطق مشاهدة وبيان لانطق ظن وحسبان .

[الفرق بين علم الله الغيب وعلم أنبيائه وأوليائه بذلك] . قال الله تعالى عز وجل ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ وقال تعالى ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يَظْهَرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا إِلَّا مَنْ ارْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ﴾ .

إعلم أن الله تعالى قد يطلع أنبياءه ورسله على الغيب بخطاب أو يكشف حجاب أو إلهام كما يطلع بعض أوليائه على ذلك يكشف حجاب ولا يلزم على ذلك مساواة المخلوق في علمه للخالق بل بينهما في ذلك أعظم فارق وذلك من وجهين : الأول : أن علم الله للغيب علم ذاتي استقلالي لا يكون بإعلام أحد ، بخلاف علم غيره فهو علم مكتسب عرض بإعلام الله عز وجل وعلمنا بذلك يكون بإعلامهم لنا الثاني : أن علم الله تعالى قديم أبدي أزلي لا يقبل الإنقسام ولا التغير ولا الزوال بل هو علم واحد محيط بالكليات والجزئيات ليس بضروري ولا كسبي يعلم الأشياء قبل وقوعها

وحيث وقعها وبعد وقوعها فأين هذا من علم الخلق الحادث المكتسب
 الكائن بإعلام الله عزوجل وحيث لا يطلق على الخلق أنهم يعلمون الغيب إذ
 لا صفة لهم يقتدرون بها على الإستقلال بعلمه وهم في الحقيقة ما علموا
 ولكن أعلموا وما علموا علما مطلقا ولكن أعلموا بعلم مقيد ببعض الجزئيات
 ومن علم شيئا يشاركه فيه غيره من النظراء لا يقال إنه عالم بالغيب .
 مسألة [الفرق بين خطاب الله للنبي وإعلامه للولي] يتلخص الفرق
 بينهما فيما يأتي :

الأول : خطاب الله للنبي ﷺ يكون بواسطة الملك وبلا واسطة بالرؤيا
 الصالحة وبالتف في الروع وبكلامه بلا حجاب وكل ذلك يسمى وحيا
 وكلاما ينسب إلى الله حقيقة فلذا قال تعالى ﴿وما ينطق عن الهوى إن هو
 إلا وحي يوحى﴾ وإعلام الله للولي شئ يلقى في القلب ينتلج له الصدر
 على سبيل الإلهام يوجب الطمأنينة والقبول بلا تردد ولا تلثم .

الثاني : أن رد خطاب الله للنبي كفر ورد الإلهام للولي نقص فافهم .
[أقسام الإلهام] أعلم أن الإلهام ينقسم إلى قسمين : إلهام صحيح ،
 وإلهام غير صحيح .

(الأول) : أنه وقاعدته الغض عن المحارم فمن عمر ظاهره بالإتباع
 وباطنه بالمراقبة واعتاد أكل الحلال أبصر الحقائق عيانا بقلبه ولم تخطئ
 فراسته أبدا وهذا القسم حجة في حق أهله كما عليه الصوفية وهو المشار
 إليه بقوله عليه السلام «استفت قلبك وإن أفنوكه وإنما كان حجة لتوفر
 الفرائض عند من وقع له بحقيقته وأنه ليس من الخواطر النفسانية في شئ
 قطعا لأنه منسوب إلى الله حيث أنه الملقى له في قلب الولي إكراما
 وإنعاما وإلهاما بما يكون سببا لمزيد فتحه أو إصلاح غيره .

(الثاني) : إلهام غير صحيح وهو ما تعرف بأدلة وتجارب وخلق وأخلاق

بِهِ مصنفات ولا ثقة به وإنما هو ظنون لا تغنى عن الحق شيئاً وهذا ليس
بمجة ، وأدلة الإلهام مبني على الفراسة :
الأول : قوله تعالى ﴿إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ معناه للمتفرسين .
مكذا كما نقله الحكيم الترمذى في نوادر الأصول .
الثانى : قوله عليه السلام : اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله .
الثالث : قوله عليه السلام : ان لله عبادة يعرفون الناس بالتوسم .
الرابع : قوله عليه السلام : ان فى أمتى ملههون أو محدثون ومنهم عمر
رضي الله عنه .

الخامس : قوله عليه السلام : استفت قلبك وإن أفنوك .
السادس : قوله عليه السلام لوابصة بن معبد : البر ماسكنت إليه النفس
واطمأن له القلب والإثم ما ترددت فيه .
السابع : قوله عليه السلام فى الحديث القدسي : فإذا أحببته كنت سمعه
الذى يسمع به وبصره الذى يبصر به ويده التى يبطش بها ورجله التى يمشى بها .
الثامن : قصة سيدنا عمر رضى الله عنه فى قوله : ياسايرة الجبل الجبل .
التاسع : قول الصديق رضى الله عنه إن بنت خاروجة حاملة بينت ولم يكن
استبان حملها فولدت بنتاً .

العاشر : إلهام الله أم موسى عليه السلام أن تقذفه فى التابوت وتلقيه فى اليم .
الحادى عشر : قصة الجنيد رحمه الله فى قوله للنصرانى السائل عن
حديث : اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله فأطرق الجنيد رأسه ثم قال له
أسلم فقد آن وقت إسلامك .

الثانى عشر : قصة سيدنا عثمان رضى الله عنه وقد قال لبعض الصحابة
لما دخل عليه وكان قد مر بالسوق فنظر إلى امرأة قال له يدخل أحدكم علينا
ولي عينيه أثر الزنا فقال له الرجل أوحى بعد رسول الله ﷺ قال لا ولكن
برهان وفراسة .

بيان مذهب الصوفية والأصوليين في الإلهام

قال العارفون إن الإلهام والفراسة حجة ممن حفظه الله في سائر أعماله الظاهرة والباطنة . وقال الأصوليون الإلهام أو الفراسة ليس بحجة وهذا محمول على الإلهام الصادر من غير من ذكر ، وخرج عن قاعدة وأس الفراسة الصحيحة وصار من ضمن الفراسة الغير الصحيحة وهي ما تعرف منا بأدلة وتجارب .
(أدلة العارفين) يدل لمذهب العارفين أمران :

(الأول) : توفر القرائن على أن الإلهام ليس من الخواطر النفسانية في شيء قطعا فهو منسوب إلى الله تعالى بمعنى أنه الملقى لذلك في القلب إيعاما وإكراما .

(الثاني) : أن أمر الإلهام من قبيل الإستباط من الكتاب والسنة فكما أنهم منعوا صدور الإستباط إلا ممن تحققت فيه شروط الإجتهد المطلق المحررة في كتب الأصول ، كذلك منعوا الإحتجاج بالإلهام إلا لمن عمر ظاهره وباطنه بالإتباع والتقوى والمراقبة .

فالحاصل أن الأئمة العارفين في قولهم بالإحتجاج به نظروا إلى قلوب القليل انحقق حفظها من دواعي الوسواس ولا تخلو عن الخزانة في مظان الكراهة حتى لا تحكم إلا بالحق فجوزوا استفتاءها وما أعز هذه القلوب ولذا لم يرد عليه السلام كل واحد إلى استفتاء قلبه بل جعل ذلك لوابصة ولمن كان على قدمه ، استدلل العصام في حاشيته على العقائد النسفية على حجة الإلهام بالقياس الحلي فقال ماتوضيحه : لو لم يكن الإلهام حجة في غير الأنبياء بزعم أنه خطرات نفس لاثقة بها من غير المعصوم لكانت الرؤيا كذلك واللازم باطل لما جاء في حديث : «أن رؤيا المؤمن حق وأنها جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة على أنه قد جاء في الإلهام واستفت قلبك وإن أفنوك»

مسلك الأصوليين والفقهاء

أما الأصوليون والفقهاء فإنما قالوا بعدم الإحتجاج بالإلهام لأمرين .

(الأول) : لأنهم نظروا الى قلوب الكثير الغالب من الناس التي لم تخل

من دواعي الوسواس فمنعوا من استفتائهم إياها.

(الثاني) : أن المصلحة للناس المتكفلة بسلامتهم من تغيير الشيطان

والوقوع في هوة الطغيان قطعهم عن الإحتجاج بالإلهام ، فذلك باب يجب

سده على الناس لئلا يترتب على فتحه لهم من المفساد ما لا يحصى ولئلا

يدعيه ويحتج به من ليس من أهله إذ لاثقة بخواطر غير المعصومين فربما زين

له الشيطان فيظن أنه إلهام فليست مخالفة الأصوليين والفقهاء للسادة

الصوفية لإنكار الإلهام من أصله . كيف والحديث الصحيح مصرح به

وهو «أن في أمتي ملهمون أو محدثون ومنهم عمر ابن الخطاب رضي

الله عنه» .

هذا مايسر الله جمعه ملخصا من رسالة شيخنا على المالكى المسماة

مناهل الرياسة والكياسة في موارد عذب الفراسة ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

بيان تخرج بعض ماورد في الفتوى :

الأول : قوله تعالى ﴿إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ معناه للمتفرسين هكذا نقله الحكيم الترمذى في نوادر الأصول . قلت : وقد روى الإمام الترمذى بسنده إلى أنى سعيد الخدرى قال : قال رسول الله ﷺ : (اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله) ، ثم قرأ : ﴿إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ . ثم قال هذا حديث غريب لانعرفه إلا من هذا الوجه . وقد روى عن بعض أهل العلم في تفسير هذه الآية ﴿إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ قال : للمتفرسين .

الثانى : قوله عليه السلام : (اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله) . رواه الترمذى من طريق أنى سعيد الخدرى ، رقم الحديث : ٥١٣٣ ، في تفسير سورة الحجر . (تحفة الأحوذى ج : ٨ / ص : ٥٦٦) .

الثالث : قوله عليه السلام : (إن لله عبادا يعرفون الناس بالتوسم) . رواه الحكيم الترمذى في نوادره واليزار في مسنده وكذا الطبرانى - وأبو نعيم وابن جرير وابن السني عن أنس : قال الهيثمى إسناده حسن - وتبعه السخاوى لكن في الميزان عن أنى حاتم في ترجمة بشر بن الحكم أنه روى خبراً منكراً وهو هذا ، والله أعلم . (فيض القدير ٢ / ٤٧٧) .

الرابع : قوله عليه السلام : (إن في أمتى ملهمن أو محدثون ومنهم عمر) . رواه البخارى في مناقب عمر رضى الله عنه (١٥ / ٤) عن أنى هبة رضى الله عنه . ومسلم في كتاب فضائل الصحابة (١٨٦٤ / ٤) عن عائشة رضى الله عنها . والترمذى في أبواب المناقب (٢٨٥ / ٥) عن عائشة رضى الله عنها .

الخامس : قوله عليه السلام : (استفت قلبك وإن أفنوك) . رواه البخارى

في التاريخ ، قال الحافظ السخاوي في المقاصد الحسنة (ص : ٥٧) الحديث رواه أحمد والدارمي وأبو يعلى في مسانيدهم والطبراني في الكبير وأبو نعيم في الحلية من حديث أيوب بن عبد الله بن مكرز عن وابصة به مرفوعا ، في حديث وفي الباب عن النواس ووائله وغيرهما .

السادس : قوله عليه السلام : (البر ماسكنت إليه النفس واطمأن له القلب والإثم ما ترددت فيه) . رواه الإمام أحمد عن أبي ثعلبة قال اغيثنى : رجاله ثقات (فيض القدير ٣ / ٢١٨) .

السابع : قوله عليه السلام في الحديث القدسي (فإذا أحببتني) الحديث ، أخرجه البخاري من طريق أبي هريرة رضي الله عنه ، في كتاب الرقاق باب التواضع . انظر الفتح : (١١ / ٣٤٠) .

الثامن : قصة سيدنا عمر رضي الله عنه في قوله : ياسارية الجبل الجبل . ذكره ابن الجوزي في مناقب عمر عند ذكر كراماته . وقال

العلوني : وإسناده كما قال الحافظ ابن حجر حديث حسن . ج ٢

التاسع : قول الصديق رضي الله عنه : إن بنت خارجة حاملت بينت ولم يكن استبان حملها فولدت بنتا . أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى ، ذكر وصية أبي بكر . ج ٣ / ص ١٩٥ .

العاشر : إلهام الله أم موسى عليه السلام أن تقذفه في التابوت وتلقيه في اليم .

الحادي عشر : قصة الجنيد رحمه الله في قوله للنصراني السائل عن حديث (اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله) فأطرق الجنيد رأسه ثم قال له : أسلم فقد آن وقت إسلامك . كذا في الفتاوى الحديثية لابن حجر ، ص ٢٢٩ .

الثاني عشر : قصة سيدنا عثمان رضى الله عنه ، «وقد الصحابة لما دخل عليه وكان قد مر بسوق فنظر امرأة ، قال أحدهم علينا وفي عينه أثر الزنا ، فقال له الرجل : أوحى بعد ﷺ ؟ قال : لا ، ولكن برهان وفراسة» نقله النبهاني في كتابه على العالمين عن التاج السبكي في الطبقات .

الإبانة عن أحوال الكهانة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد وآله وصحبه
ومن وآله ، أما بعد :

فقد سألت فتح الله عليك عن الكهانة وأحكامها .

فأقول : الكهانة مصدر كهن بضم الهاء إذا صار كاهنًا أي مخبرًا
بالغيب المستقبل الخفية . وحقيقتها هي الأخبار عن المغيبات التي تلقىها
الشياطين إلى الكهان بواسطة استراق الشياطين السمع من السماء مع
ما يضمنونه إليه من الأكاذيب الكثيرة فرما أخذوا الكلمة الواحدة صدقًا
بضموا إليها مائة كذبة كما ورد في الحديث .

وسببها : هو أن الشياطين كانوا يقعدون مقاعد خالية من السماء
ويركب بعضهم على بعض حتى يبلغوا الملأ الأعلى فإذا تكلم الله بالوحي
سجدت الملائكة خضعانًا لقوله ثم يرفعون رؤوسهم فيتكلمون بالوحي
ببذكريه فيه فيخطف الجنى الكلمة ويأخذ الخبر ويلقيه لمن معه من
الجن فينتشرون بعد في الأرض فيخبرون الكهان بما سيقع ويضمنون إلى
ذلك أكاذيب عظيمة فيحدث الكهان فيصيبون ويخطئون ويزيدون وينقصون
على ما سمعوه وما يصرح بسبب الكهانة قوله تعالى حكاية عن الجن
﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَنْ يَسْمَعُ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شَهِابًا
رَصْدًا﴾ فحجب الشياطين بهذه النجوم التي يقذفون بها فانقطعت
الكهانة اليوم فلا كهانة .

وسبب انقطاع الكهانة - هو أن الله عز وجل سلط على الشياطين الذين يسترقون السمع الشهب قال تعالى : ﴿وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون إلى الملاء الأعلى ويقذفون من كل جانب دحورا ولهم عذاب واصب إلا من عطف الخطفة فأتبعه شهاب ثاقب﴾ وقال تعالى : ﴿وجعلناها رجوما للشياطين﴾ وقال تعالى : ﴿فمن يستمع الآن يجده شهابا رصدا﴾ والشهاب شعلة من نار الكوكب فليس الكوكب ينفصل عن محله وإنما الذى ينفصل تلك الشعلة .

وفي حديث ابن عباس عند أحمد كان الجن يستمعون الوحي فيسمعون الكلمة فيزيدون فيها عشرا فيكون ما يسمعونه حقا وما زادوه باطلا . وكانت النجوم لا يرمى بها قبل ذلك فلما بعث ﷺ كان أحدهم لا يأتى مقعده إلا رمي بشهاب يحرق ما أصاب منه فشكوا ذلك لإبليس ما هذا إلا لأمر عظيم قد حدث فبث جنوده فإذا بالنبي ﷺ يصلي بين جبلي نخلة فأخبروه فقال هذا الحدث الذى حدث في الأرض رواه النسائي وصححه الترمذى .

ذكر الإمام السهيلي في الروض الأنف أن الرمي بالشهب كان من الجاهلية قبل البعث وقد جاء ذكره في شعر أهل الجاهلية كعوف بن الجرع وأوس بن حجر وبشر بن أبي حازم وكلهم جاهلي وقد وصفوا الرمي بالنجوم وأبياتهم في ذلك مذكورة في مشكل ابن قتيبة في تفسير سورة الجن ويدل لذلك وجوه :

(الأول) : قوله تعالى : ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا مُلْتِ حَرَمًا مُبْدِدًا وَشَهَابًا﴾ دليل على أنه قد كان من الرمي بالشهب شيء في الجاهلية فالحدث بعد مبثته ﷺ الزيادة والكثرة ولذا قال : ﴿ملئت حرمًا﴾ ولم يقل حرست فبالبعثة النبوية كثر الرجم وازداد زيادة ظاهرة حتى تنبه لها الإنس والجن ومنع الإستراق أصلا .

(الثاني) : قوله تعالى : ﴿نَقَعْدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ معناه نجد فيها بعض المقاعد خالية من الحرس والشهب والآن ملئت المقاعد كلها تأسيسا وإحصاء ومنعا للإستراق ٣

(الثالث) : حديث صحيح أخرجه مسلم من طريق ابن عباس رضي الله عنهما عن رجل صحابي أنصاري أنهم بيناهم جلوس عند النبي ﷺ إذا رمي بنجم فاستنار فقال لهم رسول الله ﷺ ما كنتم تقولون في الجاهلية إذا رمي بمثل هذا ؟ الحديث . فقوله ما كنتم تقولون في الجاهلية دليل على أن القذف بالنجوم قد كان قديما وإنما الحادث امتلاء السماء بالحرس وكثرة القذف بالنجوم وقد كانت في الجاهلية ترمى تارة ولا ترمى أخرى وترمي من جانب ولا ترمى من جميع الجوانب وبهذا التقرير ظهر لك جمع حسن بين الأقوال المختلفة في هذا المقام .

ذكر أول من فرغ من العرب من الرمي بالشهب

أول العرب فرعا للرمي بالنجوم حين رمى بها للقذف ثقيف وأنهم جاءوا إلى رجل منهم يقال له عمرو بن أمية وكان أدهى العرب وأكثرها رأيا فقالوا له : يا عمرو ألم تر ما حدث في السماء من القذف بهذه النجوم ؟ قال : بلى فانظروا فإن كانت معالم النجوم التي يهتدى بها في البر والبحر وتعرف بها الأنواء من الصيف والشتاء لما تصلح الناس في معاشهم هي التي يرمى بها فهو والله طي الدنيا وهلاك هذا الخلق الذي فيها وإن كانت نجوما غيرها وهي ثابتة فهذا لأمر أراد الله تعالى بهذا الخلق وروى ابن عبد البر من طريق أنى داود وبسنده إلى الشعبي قال : لما بعث النبي ﷺ رحمت الشياطين بنجوم لم تكن ترحم بها فأتوا عبد ياليل بن عمرو الثقفي فقالوا : إن الناس قد فرغوا واعتصبوا وقتهم وسيبوا أصنامهم لما رأوا في النجوم . فقال لهم : وكان رجلا أعمى لاتعجلوا وانظروا فإن كانت النجوم التي تعرف فهي عند فناء الناس وإن كانت لاتعرف فهي من حدث فنظروا فإذا هي نجوم لاتعرف فقالوا : هذا من حدث فلم يلبثوا حتى سمعوا بالنبي ﷺ .

تقدم سابقا إثبات رجوم الشياطين بالشهب لقطع استراق السمع فلا
كهانة اليوم . وقوله عليه السلام : من أتى كاهنا أو عرافا فصدقه فيما
قال فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ .

يفتضى وجودها فأولى ما يقال في تحرير هذا المقام ماحققة السهيلي في
الروض الأنف قال : وإن وجد اليوم كاهن فلا يدفع ذلك بما أخبر الله
من الشيطان عن استراق السمع فإن ذلك التغليظ والتشديد كان زمن
النوة ثم بقيت عنه بعد استراق السمع بقايا يسيرة بدليل وجودهم على
السدور وفي بعض الأزمنة في بعض البلاد . وقد سئل رسول الله ﷺ
عن الكهان فقال : ليسوا بشيء فقبل : إنهم يتكلمون بالكلمة فتكون كما
قالوا ، فقال : تلك الكلمة من الحق يخطفها الجنى فيقرها في أذن وليه قر
الزجاجة فيخلط فيها أكثر من مائة كذبة ويسرى ، وفي رواية قر الدجاجة
بالدال وعلى هذه الرواية تكلم قاسم بن ثابت في الدلائل والزجاجة بالزاي
أولى لما ثبت في الصحيح فيقر في أذن وليه كما تقرأ القارورة ، ومعنى يقرها :
يصبها ويفرغها قال الرّاجز :

ولا تفرغن في أذن قرها مايسغر فأريك فقرها

وفي تفسير ابن سلام عن ابن عباس قال : إذا رمى الشهاب الجنى لم
يخطئه ويحرق ماأصاب ولا يقتله .

وعن الحسن قال : يقتله في أسرع من طرفة عين اهـ وقال السهيلي
أيضا في موضع آخر وقوله يعنى ابن هشام .

ونسد انقطعت إكهانة اليوم يدل قوله اليوم مع تخصيص ذلك الزمان
كما قدمناه والذي انقطع اليوم وإلى يوم القيامة أن تدرك الشياطين ما

كانت تدركه في الجاهلية الجهلاء وعند تمكنها من سماع أخبار السماء وما يوجد اليوم من كلام الجن على ألسنة المجانين إنما هو خير منهم عما يرونه في الأرض مما لا نراه نحن كسرفة سارق أو خبيثته في مكان خفى أو نحو ذلك وإن أخبروا بما سيكون كان تخربا وتظننا فيصيبون قليلا ويخطئون كثيرا وذلك القليل الذين يصيبون هو مما يتكلم به الملائكة في العنان كما في حديث البخاري فيطردون بالنجوم فيضيفون إلى الكلمة الواحدة أكثر من مائة كذبة كما قال عليه السلام في الحديث الذي قدمناه اهـ ونقده عنه صاحب آكام المرجان في أحكام الجان وقال الحافظ في الفتح فإن قيل إذا كان الرمي بها غلط وشد بسبب نزول الوحي فهلا انقطع بانقطاع الوحي بموت النبي ﷺ ونحن نشاهدها الآن يرمي بها . فالجواب يؤخذ من حديث الزهري المتقدم ففيه عند مسلم قالوا كما تقول ولد الليلة رجل عظيم ومات رجل عظيم فقال رسول الله ﷺ فإنها لا ترمي لموت أحد ولا حياته ولكن ربنا إذا قضى أمرا أخبر أهل السموات بعضهم بعضا حتى يبلغ السماء الدنيا فيخطف الجن السمع فيقدفون به إلى أوليائهم فيؤخذ من ذلك أن سبب التغليظ والحفظ لم ينقطع لما يتجدد من الحوادث التي تلقى بأمره إلى الملائكة فإن الشياطين مع شدة التغليظ عليهم في ذلك بعد الميعث لم ينقطع طمعهم في استراق السمع في زمن النبي ﷺ فكيف بمابعده وقد قال عمر رضي الله عنه لغيلان بن سلمة لما طلق نساءه أتى أحسب أن الشياطين فيما تسترق السمع سمعت بأنك تموت فأثقت اليك ذلك، الحديث أخرجه عبد الرزاق وغيره فهذا ظاهر أن استراقهم السمع استمر بعد النبي ﷺ فكانوا يقصدون استماع الشيء مما يحدث فلا يصلون إلى ذلك إلا أن اختطف أحدهم بخفة حركته خطفة فیتبعه الشهاب فإن أصابه قبل أن يلقيها لأصحابه فانت وإلا سمعها

وتداولوها اهـ .

قلت : ومما يدل على جواز وقوع الكهانة اليوم ما نقله بنيس رحمه الله
قال : وجاء عن ابن عباس أن الشياطين كانوا لا يخرجون عن السموات
وكانوا يدخلونها ويأتون بأخبارها فيلقون على الكهنة فلما ولد عيسى منعوا
من ثلاث سموات فلما ولد محمد ﷺ منعوا من السموات كلها فمات منهم
من أحد يريد استراق السمع إلا رمي بشهاب وهو الشعلة من النار
فلا تخطئ أبداً منهم من يقتله ومنهم من يحرق وجهه ومنهم يخيله فيصير
غولاً يضل الناس في البراري .

الحكمة في بقاء الرجم بعد موته عليه الصلاة والسلام

تقدم في كلام الحافظ آنفاً وحاصلها أن سبب حفظ السماء والتغليظ
في ذلك لم يزل بموته ﷺ ولم ينقطع لما يتجدد من الحوادث الكونية التي
يتكلم بها الملائكة في السماء حينما تلقى إليهم بأمره تعالى .

هل يرجع الشيطان لاستراق السمع بعد رجم الشهاب لغيره

الجواب : نعم يرجع ويقع التعرض منه مع تحقق الإصابة لرجاء
اختطاف الكلمة وإلقائها قبل إصابة الشهاب ثم لا يزال المختطف بما يصيبه
لأنه مطبوع على الشر كما لا يخفى كما يلقي العاصي منا نفسه في البلاء
مع علمه بالهلكة اهـ .

خلاصة في أحكام التصوير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد المبعوث لتبيين شرائع الدين وعلى آله وصحبه أجمعين
أما بعد : فهذا جواب عما سألت عنه أيها المستفيد موضحا طبق المراد إن شاء الله تعالى وذلك أنك سألتني عن أحكام التصوير وهذه - الأحكام قد قتلها العلماء بحثا وتقريراً في المذاهب الأربعة قديماً وحديثاً حتى سئل عن ذلك الشيخ العلامة الفاضل الفوق القلاقي المقيم بالمدينة المنورة على صاحبها أفضل الصلاة والتسليم فأجاب بجواب طويل على المذاهب الأربعة جمعه تلميذه الشيخ حسين حسن الطمائي في رسالة سماها (إفادة أهل التنوير بما قيل من التفصيل في التصوير) على المذاهب الأربعة وطبعت هذه الرسالة بحمد الله تعالى .

وحاصل ما أجاب به هو :

(١) أن تصوير الصورة إن كانت حيوانية كاملة لها ظل لغير لعب البنات الصغار محرم بإجماع الأئمة الكبار ولا يؤخذ لها ثمن ولا أجره كما صرح به أهل الإعتبار ولا تدخل ملائكة الرحمة في محلها، وفاعلها ملعون مستحق العذاب في جهنم مكلف بنفخ الروح فيها وليس بنافع عافانا الله من ذلك بفضله .

(٢) وإن كانت الصورة حيوانية لها ظل لكنها ناقصة نقصاً يمنع الحياة بقطع الرأس أو النصف أو الصدر أو خرق البطن أو أي عضو لاحياة بعده أو تغيب ذلك بصبغ مغير أو تفريق الأجزاء كانت مباحة في المذاهب الأربعة .

(٣) وإن كانت الصورة حيوانية كاملة لكن لا تطل لها فيها هنا تفصيل وهو أنها إن كانت في محل ممتن كبساط وحصير ووسادة وفراش ونحوها كانت مباحة أيضا في المذاهب الأربعة إلا أن المالكية قالوا فعل هذه خلاف الأولى وليس مكروها .

(٤) وإن كانت هذه الصورة الحيوانية الكاملة التي لا تطل لها في محل غير ممتن كمحائط وقبة ومنارة وستر معلق وورق وسقف منعت عند الحنفية والشافعية والحنابلة وكرهت بلا تحريم عند المالكية وأبيحت عند بعض السلف والقاسم بن محمد أحد فقهاء المدينة وعمران بن حصين الصحافي وأجاز القاسم بن محمد المذكور وابن القاسم وأصبغ من المالكية والليث تصويرها في الثياب وأما الجمهور فلم يقولوا بجواز الصورة الحيوانية الكاملة التي لا تطل لها إن كانت في محل غير ممتن ومنعها الزهري مطلقا وإن كانت في ممتن .

(٥) وإن كانت الصورة حيوانية كاملة لها ظل لكنها للعب النبات الصغار وتدريبهن على تربية الأولاد كانت مباحة في المذاهب واشترط بعض الحنابلة والمالكية قطع ربوعها وشذ من ادعى نسخ حديثها .

(٦) وإن كانت الصورة لغير ذى روح كانت مباحة في المذاهب الأربعة وانفرد مجاهد بكراهة تصوير ما يشمر من الأشجار النافعة فلم يقله أحد غيره وفقنا الله تعالى إلى ما به ينال رضوانه وخيره ، فعلم أن المجمع على تحريمه من تصوير الأكلان ما اجتمع فيه خمسة قيود عند أولى العرفان .
أولها: كون الصورة للإنسان أو للحيوان .

ثانيها: كونها كاملة لم يعمل فيها ما يمنع الحياة من النقصان كقطع رأس أو نصف أو بطن أو صدر أو خرق بطن أو تفريق أجزاء لجسمان .
ثالثها: كونها في محل يعظم لافي محل يسام بالوطء والإمتهان .

رابعها : وجود ظل لها في العيان .

خامسها : أن لا تكون لصغار النبات من النسوان فإن انتفى قيد من هذه الخمسة كانت مما فيه اختلاف العلماء الأعيان فتركها حينئذ أورد وأحوط للأديان ولا ينكر على فاعلها إنكار زجر كفاعل ما أجمع على تحريمه من أمور العصيان لأن اختلاف علماء الأمة رحمة من الرحمن بل بالنصح والإرشاد إلى الخروج من خلاف العلماء كما عليه أهل الكمال وسد ذرائع الفساد في الزمان وعند تكامل القيود يجب تركها على الإنسان وينكر عليه بالزجر لحرقه إجماع أهل العلم وهو سبب لاستحقاق النيران لأزلنا في عافية من المنان .

ذكر الأدلة للعلماء الأجلة

أما إباحة الجمهور (المالكية والحنفية والشافعية والحنابلة) الصورة الحيوانية التي لها ظل إذا نقصت نقصا يمنع الحياة كقطع الرأس أو النصف أو الصدر أو خرق البطن أو تفريق الأجزاء أو تغييب ذلك بصيغ مغير فدليلها استعماله (عليه السلام) ما فيه تصاوير بعد القطع والتغيير ففى شرح ابن حجر والقسطلاني على صحيح البخاري أنه لما قطع الستر وقع القطع في وسط الصور فخرجت عن هيئتها فلذا صار يرتفق بها .

وكذا من أدلتها ما رواه الإمام أبو حنيفة في مسنده عن علي كرم الله وجهه والإمام أحمد في مسنده وأبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان والطحاوي والبيهقي وذكره ابن حجر والقسطلاني والشعراني عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه كان علق في بيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ستر فيه تماثيل فأبطل جبريل عليه ثم أتاه فقال ما أبطأك عنى قال : إنا لا ندخل بيتا فيه كلب ولا تماثيل فأبطل الستر ولا تعلقه واقطع رؤوس التماثيل وأخرج هذا الجرح .

وفي رواية الترمذى عن أنى هرويرة كان في البيت تمثال الرجال وكان في البيت قرام ستر فيه تماثيل وكان في البيت كلب فمر برأس التمثال الذي بالباب فليقطع فيصير كهية الشجر ومر بالستر فليقطع ونجعل منه وسادتين متبوذتين توطآن ومُر بالكلب فيخرج .

وفي رواية النسائي عنه استأذن جبيل على النبي ﷺ فقال : ادخل فقال : كيف أدخل وفي بيتك ستر فيه تصاوير ؟ فإما أن تقطع رؤوسها أو تجعل بساطا توطأ فإنما معاشر الملائكة لا تدخل بيتا فيه تصاوير .

وفي فتح الباري لابن حجر وإرشاد السارى لفسطالاني أن في هذا الحديث ترجيح القول بأن الصورة التي تمنع الملائكة من الدخول هي التي تكون باقية على هيئتها مرتفعة غير ممتنة فأما لو كانت ممتنة أو غير ممتنة لكنها غيرت عن هيئتها إما بقطعها من نصفها أو بقطع رأسها فلا امتناع .

وذكره صاحب شرح السنة وزاد قوله أو حلت أوصالها ، وزاد المالكية والشافعية قولهم أو خرق بطنها وزاد الحنابلة قولهم أو قطع صدرها والندار على نقص مالا حياة بعده وزاد السندى الحنفى في حاشيته على محتى النسائي قوله فأما إن تقطع رؤوسها بوضع صيغ يغير على موضع الرأس وقال : عند قوله تصاوير أى سليمة غير مهانة ويقطع الرأس أو بالحمل بساطا يزول ذلك . وأما إباحة الجمهور من المالكية والحنفية والشافعية والحنابلة وغيرهم سوى الزهري الصورة الحيوانية الكابلية التى لأصلها إذا كانت في محل ممتن أو إذا انقطعت إلا أن المالكية جعلوها خلاف الأولى بلاكراهة ، فدليلها مع ملاحظة ماسبق أن عائشة رضى الله عنها اشترت ثمرقة فيها تصاوير فلما رآها رسول الله ﷺ قام على الباب فلم يدخل فعرفت في وجهه الكراهية فقالت يا رسول الله أتوب إلى الله تعالى وإلى

رسوله ، ماذا أذنبت ؟ فقال : ما بال هذه التمرة ؟ قالت : اشتريتها لك لتقعد عليها وتوسدها ، فقال : إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة يقال لهم أحيوا ما خلقتم ، ثم قال : إن البيت الذى فيه الصورة لا تدخله الملائكة . رواه الإمام مالك وأحمد والبخارى ومسلم ، وزاد في رواية : أن عائشة رضى الله عنها قالت : فأخذته فجعلته مرفقتين فكان ﷺ يرتفق بها في البيت . وفي إعانة الطالبين حاشية السيد بكري شطا على فتح المعين : أن هذه التمرة كانت منصوبة غير ممتهنة حين امتناعه عليه الصلاة والسلام من الدخول عليها ولما صارت إلى هيئة الإمتنان أو تقطعت الصورة استعملها عليه الصلاة والسلام .

وأما منع الصورة الحيوانية الكاملة التى لا ظل لها إن كانت في غير ممتن عند الحنفية والشافعية والحنابلة وكراهتها بـالتحريم عند المالكية فدليلة حديث عائشة رضى الله تعالى عنها قدم النبى ﷺ من سفره وفي البيت ستر فيه صورة فأمرنى أن أنزعه فنزعته رواه الشيخان وفي رواية لها أنها اشترت بقرام فيه صورة فتلون وجهه ﷺ فهتكه ثم قال إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة الذين يشبهون بخلق الله تعالى ودخل أبوهريرة دارا بالمدينة فرأى في أعلاها مصورا بصور فذكر الحديث القدسي قال الله : «ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقى فليخلقوا حبة وليخلقوا ذرة» رواه الشيخان وفي رواية لمسلم أنها دار مروان رأى فيها تصاوير وكان لعائشة رضى الله تعالى عنها ستر فيه تمثال طائر فقال لها ﷺ حوى هذا فإني كلما دخلت فرايته ذكرت الدنيا رواه مسلم والترمذى والنسائى . وكان لها قرام سترت به جانب بيتها فقال ﷺ أميطى عنا قرامك هذا فإنها لا تزال تصاويره تعرض لى في صلاتى . رواه الشيخان والنسائى عن أنس رضى الله عنه وصنع علي رضى الله تعالى عنه

طعاما فدعاه ﴿ﷺ﴾ فدخل فرأى سترا فيه تصاوير فخرج وقال : إن
 الملائكة لا تدخل بيتا فيه تصاوير رواه النسائي ، وأما إباحة بعض السلف
 والقاسم بن محمد أحد فقهاء المدينة وعمران بن حصين رضي الله عنه
 الصورة الحيوانية الكاملة التي لا ظل لها مطلقا ولو كانت في محل غير ممنوع
 وكذا إباحة القاسم المذكور وابن القاسم وأصبغ والثليث وغيرهم تصوير ما
 لا ظل له في الثياب فدليلها أن زيد بن خالد حدث عن أبي طلحة أن
 رسول الله ﴿ﷺ﴾ قال : إن الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة ثم اشتكى
 زيد فعاده بسر بن سعيد وعبيد الله بن الأسود فإذا على بابه سر فيه
 صورة فقال بسر لعبيد الله : ألم يخبرنا زيد عن الصور يوم الأول ؟ فقال
 عبيد الله ألم تسمعه حين قال : إلا رقما في ثوب . رواه الشيخان وأبو
 داود والنسائي والطحاوي . وعاد عبيد الله بن عبد الله بأطلحة وعنده
 سهل بن حنيف فدعا أبوطلحة إنسانا فترع غطاء من تحته فقال سهل لم ؟
 فقال فيه تصاوير فقد قال رسول الله ﴿ﷺ﴾ ما قد علمت أي إن البيت
 الذي فيه صورة لا تدخله الملائكة قال سهل ألم يقل أي رسول الله ﴿ﷺ﴾
 إلا ما كان رقما ثوب ، قال أبو طلحة : بلى . أي قد قال رسول الله
 ﴿ﷺ﴾ ذلك ولكنه أي نزع من تحتى أطيب لنفسى . رواه الإمام مالك
 وأحمد والنسائي والطحاوي وقالت عائشة خرج رسول الله ﴿ﷺ﴾ غداة
 وعليه مرط مرحل رواه مسلم فقوها مرحل يروى بالخاء المهملة أي فيه صورة
 رجال الإبل ويروى بالجيم المعجمة أي فيه صورة الرجال أو مراحل القدور
 وقال النووي في شرح صحيح مسلم قوله ﴿ﷺ﴾ إلا رقما في ثوب يخرج به
 من يقول بإباحة ما كان رقما مطلقا كما سبق انتهى .

وروى الطحاوي في معاني الآثار أنه كان نقش خاتم عمران بن حصين رجلا
 متقلدا بسيف فالذى فهم أن علة إباحة الصورة الحيوانية الكاملة

التي لا ظل لها في الثوب عدم ظهور الظل أباح كل ما لا ظل له كان في
ممتن أو غيره والذي فهم أن العلة كون الثوب مما يمتن أباح ما لا ظل له
إذا كان في ممتن فقط هذا كله في الصورة الحيوانية الكاملة التي لا ظل
لها فهي التي منعها غير المالكية في غير الممتن وأباحوها في الممتن
وكرهها المالكية بلا تحريم في غير الممتن وجعلوها خلاف الأولى بلا كراهة
في الممتن ومنعها الزهري مطلقا ، وأباحها القاسم بن محمد وعمران
مطلقا ، وأباحها القاسم بن محمد وابن القاسم المالكي وأصبغ والليث في
الثياب وأما الكاملة التي لا ظل فالإجماع على منعها كما أن الناقصة نقصا
لا حياة معه اتفقوا على إباحتها وإن كان لها ظل ، وأما منع الزهري
الصورة الحيوانية الكاملة التي لا ظل لها مطلقا فدليلة حديث أن النبي
ﷺ ما كان يترك في بيته شيئا فيه تصاليب أو تصاوير إلا نقضه .
رواه البخاري وأبو داود عن عائشة رضي الله عنها وقول علي رضي الله عنه
لأن الفياج الأسدي : ألا أبعثك على ما بعثنى عليه رسول الله ﷺ
أن لا تدع تمثالا إلا طمسته ولا قبرا مشرفا إلا سويته . وفي رواية : ولا
صورة إلا طمسها . رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي .

وأما إباحة الجمهور من المالكية والحنفية والشافعية والحنابلة وغيرهم
الصورة الحيوانية التي لا ظل للبنيات الصغار فدليلة حديث عائشة رضي
الله عنها أنها كانت تلعب بالبنيات عند رسول الله ﷺ قالت فكانت
تأنيس صواحبى فكن ينقمعن منه ﷺ فكان يُسرَّهنَّ إلى . رواه
مسلم وابن وهب المالكي ، قال القاضي عياض : فيه جواز اللعب بهن
وهن مخصوصات من الصورة التي عنها لهذا الحديث ولما فيه من تدريب
النساء في صغرهن لأمر أنفسهن وبيوتهن وأولادهن ، وقد أجاز العلماء بيعهن
وشراهن ، ذكره النووي . وأما إباحة الجمهور المالكية والحنفية والشافعية

والخائبة وغيرهم من الأعيان تصوير ماليس من الحيوان فدليلة أن رجلاً قال يا
 عباس إنما معيشتي من صنعة يدي وإلى أصنع هذه التصاوير فأجابه
 من صور صورة فإن الله معذبه حتى ينفخ فيها الروح وليس بنافع
 فيها أبداً فربما الرجل ربوة شديدة واصفرَّ وجهه فقال له ابن عباس : ونحك إن
 أبيت إلا أن تصنع فعليك بهذا الشجر وكل شئ ليس فيه روح . رواه
 البخاري ، وقالت عائشة رضي الله تعالى عنها خرج رسول الله ﷺ
 غداة وعليه مرط مرحل من شعر أسود . (رواه مسلم) والمرحل بالحاء المهملة
 المنقوش عليه صورة رجال الإبل وبالجيم المعجمة المنقوش عليه صورة الرجال أو
 مراحل القدور كما في شرحه للنسوي وعباض وتفسير الخازن ، وفيه دليل على
 جواز تصوير غير الحيوان .

وأما كراهة مجاهد تصوير ما يثمر من الأشجار فقال عباس لم يقله غيره
 من ذوى الاعتبار أما ما روى ابن ماجه عن أنى أمانة أن امرأة أخبرته ﷺ
 أن زوجها في بعض المغازي فاستأذنته عليه الصلاة والسلام أن تصور في بيتها
 نخلة فمنعها فضغفوه بغفير ابن معدان أحد رواة وإنما نهاها لعدم الفائدة أو
 لنية صاحب البيت وعدم إذنه ، وأما تصوير غير الحيوان فجائز .
 إذا علمت ما حررناه وفهمت ما سطرناه من أحكام التصوير فاعلم أنه
 لا فرق بين فعله بمباشرة اليد وبين تحصيله بسبب تحريك اليد أو أى عضو لآلة
 التصوير فإن ما يحصل بالآلة الخياطة المسماة بالمكينة وآلة الطحن والحرث
 والسقى وطبع الكتب والتحريق وأحبولة الصيد وما ينشأ عن حفر بئر وامثال
 ذلك ينسب إلى من هو السبب فيه قال الله سبحانه وتعالى في النفس : ﴿لَهَا
 مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ وقال في اليد : ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ
 بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ فاليد أو العضو الآخذة لآلة التصوير يكون

(١١) السنن لابن ماجه باب كتاب اللباس (باب الصور) رقم ٣٦٥٢ .

عليها ما تنشأ عن ذلك لأجل النسب في حصول التأثير فهي تؤدي ذلك يوم النشور فلا فرق إذن بين التصوير الشمسي الفوتوغرافي والرسم باليد النصفى والكامل وإتمائيل النصفية والكاملة لما علمت أن الفعل يجري مجراه النسب في كثير من الأحكام كما هو مقرر عند الفقهاء ولا التفات إلى كلام من حاول إخراج التصوير الشمسي من وعيد التصوير وتغيير فيه تخيلات فاسدة وأوهاما كاسدة فاعلم ذلك والله ولي التوفيق هذا حاصل ما في الرسالة للشيخ ألفا هاشم الفوقى رحمه الله تعالى ولنعطف العنان إلى كلام السائل للإجابة عليه تفصيلا فنقول .

قال السائل : وفي المنهاج في باب الوليمة يحرم تصوير حيوان الخ وكتب عليه ابن حجر في التحفة وخرج بخوان تصوير ما لا رأس له فيحل الخ وكفقد الرأس فقد ما لاهياة بدونه الخ انتهى ما المراد بقوله فقد ما لاهياة بدونه وهل قوله ما لاهياة بدونه شامل لكل أعضاء من الحيوان اتصالا وانفصالا حتى النصف الأسفل منه فقط أم يستثنى منه تصوير الأعلى ورأسه ووجهه ؟

أقول الجواب : المراد بذلك ماسبق في قولنا كقطع الرأس والنصف وخرق البطن حتى النصف الأسفل والمدار في ذلك على ما في ذهابه ذهاب الحياة فاليد مثلا ليس في ذهابها ذهاب الحياة ومثلها الرجل والعين والأذن بخلاف الرأس والنصف الأسفل فإن في ذهابه ذهاب الحياة فافهم **قال السائل :** وعبارة ابن قاسم العبادى على التحفة قول الشارح وكفقد الرأس الخ وقضية ذلك أن فقد النصف الأسفل كفقد الرأس لأنه لاهياة بدونه للحيوان ويختل خلافة فليتأمل اهـ فهل هذه القضية صحيحة أم الإحتمال المذكور صحيح ؟

قال السائل : وعبرة حاشية الشهاب الرملي على شرح الروض في باب الوثيمة قال الكهكيلوني : وأما الرءوس بلا أبدان فهل تحرم ؟ فيه تردد والحرمة أرجح الخ وتحرم عليه أن يصور وجه إنسان بلا بدن انتهى . فهل هذه العبارة في حرمة تصوير واتخاذ الرأس أو الوجه بلا بدن صحيحة أم لا ؟

وأقول الجواب : نعم هذه العبارة صحيحة في حرمة تصوير الرأس والوجه بلا بدن والتردد المذكور أصله وجهان في الحاوي بناءً على أنه هل يجوز تصوير حيوان لانظير له إن جوزناه جاز ذلك أي تصوير الرءوس بلا أبدان وإن منعناه أي تصوير حيوان لانظير له فلا يجوز ذلك أي تصوير الرءوس بلا أبدان وهو الصحيح وقد شمله قولهم وتحرم تصوير حيوان صرح بهذا الشهاب الرملي في حواشي شرح الروض .

قال السائل : تصوير أو اتخاذ النصف الأعلى من الحيوان أو الرأس أو الوجه حرام أم لا ؟

وأقول : الجواب : أن تصوير الحيوان حرام مطلقاً عند الشافعية على المعتمد وأما اتخاذ الصورة ففيه تفصيل عندهم إن كانت صورة كاملة حيوانية وهي في محل غير ممتن فتحرم ، وتحرم الأجرة عليها وإن كانت في ممتن فيباح اتخاذها والنظر إليها وإن كانت الصورة الحيوانية على هيئة لا تعيش بها بأن قطع رأسها أو وسطها أو نصفها الأسفل أو خرق بطنها أو صورت بلا رأس فتباح .

العقد المنظم
في أنواع الوحي المعظم

الحمد لله حمداً نستمطر به سحاب الفضل ، ويثمر الإتصال
والوصل ، ويلحق الفرع بالأصل ، ونصلي ونسلم على الحبيب المحبوب
الذى محاطت ظلمات الجهل ، ودعا إلى الله بالقول الفصل ، وعلى آله
وصحبه الذين هم لكل خير أهل ، الظافرين من بركاته بما لا يحيط
به نقل .

أما بعد : فيقول عبد ربه العلى ، خادم العلم الشريف ، بمدرسة
الفلاح والمسجد الحرام . علوى بن المرحوم السيد عباس المالكى الحسنى
المكى غفرالله ذنبه وستر عيبه : هذه رسالة طريفة ، وتحفة طريفة جواباً
عن سؤال قدمه إلى أحد المحبين من أهل حضرموت بطلب (بيان أنواع
الوحي الشريف ، وأقسام الموحى به) وضعتها على ترتيب لطيف في
باين، وخاتمة .

أرجو من الله قبولها ، وأن تكون نافعة للطلاب وذخراً لى يوم
الحساب ، وسميتها [العقد المنظم في أنواع الوحي المعظم] .
راجياً ممن اطلع عليها أن يغض النظر عما عساه يجده من عثرات ،
وأن يصلح ما فيها من هفوات ، فإن الإنسان موضع الزلل والنسيان !

الباب الأول

في الوحي وأنواعه

الوحي لغة : الإعلام في خفاء ، ويطلق على الكتابة والمكتوب والبعث والإلهام والأمر والإيماء والإشارة والتصويت شيئاً بعد شيء ، وقيل أصله التفهيم وكل ما دللت به من كلام أو كتابة أو إشارة فهو وحي ، وشرعاً : الإعلام بالشرع ، وقد يطلق الوحي ويراد به إسم المفعول أي الموحى به وهو كلام الله المنزل على النبي ﷺ .

أنواع الوحي

النوع الأول : أن يأتيه ﷺ الوحي مثل صلصلة الجرس^(١) وهو أشده عليه فيفصم عنه وقد وعى عن الملك ما قال ، ولا ريب أن الفهم من كلام مثل الصلصلة أشكل من الفهم من كلام الرجل بالتخاطب المعهود ، وهذه الصلصلة المذكورة قيل صوت الملك بالوحي يسمعه ولا

(١) الصلصلة : صوت وقوع الحديد بعضه على بعض ثم أطلقت على كل صوت له

طنين . وقيل هي صوت متدارك لا يدرك في أول وهلة (فتح) .

بينه أول ما يسمعه حتى يفهمه بعد ، وقيل هي صوت خفيف أحنحة الملك ، والحكمة في تقدمه أن يفرغ سمعه للوحي فلا يبقى فيه مكانا لغيره . ولما كان الجرس لا يحصل صلصلة إلا متداركة وقع التشبيه بها دون صوت غيره من الآلات ، وتشبيه الوحي بصلصلة الجرس مع كون الوحي محموداً وصوت الجرس مذموماً لأن القصد بالتشبيه الإشتراك ولو في صفة ما ، ولا يلزم تساوي طرفي التشبيه في الصفات جميعها ، بل ولا في أخص وصف ، فالمقصود هنا بيان الجنس فذكر ما ألف السامعون سماعه تقريباً للأفهام ، فصوت الجرس له جهتان جهة قوة وجهة طنين . فمن حيث القوة وقع التشبيه به . ومن حيث الطنين والطرب ، وقع التنغير عنه ، ولذا علل الشارع النهي عنه بأنه مرمز الشيطان .

النوع الثاني : أن يأتيه ﷺ الوحي فيتمثل له الملك جبرائيل رجلاً . وينصّر له صورة بشرية فيكلمه فيعني عنه ما يقول وهو أهون كيفيات الوحي عليه ، والملك : جسم نوراني لطيف قابل للتشكل بأشكال مختلفة .

واختلف العلماء في تصور الملك بصورة رجل على أربعة وجوه : (الأول) : أن الله أفنى الزائد من خلقه ، فظهر في صورة رجل بشرى . (الثاني) : أن الله أزال الزائد عنه ، ثم يعيده إليه ، وهذان الوجهان لإمام الحرمين ، وجزم العز بن عبد السلام بالثاني واستبعد الأول .

النوع الثالث : لشيخ الإسلام البلقيني وهو أنه لا إفناء ولا إزالة ، بل الجاني هو جبريل بشكله الأصلي إلا أنه انضم الزائد فصار على قدر هيئة الرجل وإذا ترك عاد إلى هيئته ، ومثال ذلك القطن إذا جمع بعد أن كان منتفشاً فإنه بالنفش يحصل له صورة كبيرة وذاته لم تغير ، وهذا على سبيل التقريب .

(الرابع) : للحافظ ابن حجر قال : والحق أن تمثل الملك رجلاً ليس معناه أن ذاته انقلبت رجلاً ، بل معناه أنه ظهر بتلك الصورة تأنيساً لمن يخاطبه ، والظاهر أيضاً أن القدر الزائد لا يزول ولا يفنى ، بل يخفى على الرائي فقط . والله أعلم .

وهذا النوع الثاني أعنى تصور الملك في صورة بشر ، أيسر من النوع الأول ، والأول أشد منه ، ويبان ذلك أن العادة جرت بالمناسبة بين القائل والسماع وهي هنا إما باتصاف السامع بوصف القائل بغلبة الروحانية وهو النوع الأول ، وإما باتصاف القائل بوصف السامع وهو البشرية . وهو النوع الثاني ، والأول أشد بلا شك من الثاني .

النوع الثالث : الرؤيا الصالحة الصادقة التي ليس فيها ضعف^(١) ، ففي حديث البخاري : من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم ، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح^(٢) ، وقد اختلف في سورة الكوثر : هل نزلت عليه ﷺ وهو نائم ، أم وهو يقظان ؟ ففي صحيح مسلم عن أنس رضي الله عنه بينما كان رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا في المسجد إذ أغفى إغفاءً^(٣) ثم رفع رأسه مبتسماً فقلت : ما أضحكك يا رسول الله ؟ فقال : نزلت عليّ آناً^(٤) سورة ، فقرأ : بسم الله الرحمن الرحيم إنا أعطيناك الكوثر ، فصل لربك وانحر ، إن شانئك هو الأبتر^(٥) .

قال في نهج التيسير في شرح النقاية : قال الرافعي في أماليه : فهم فاهمون من الحديث أن السورة نزلت في تلك الإغفاءة ، وقالوا : من الوحي ما يأتيه في النوم قال : وهذا صحيح ، ولكن الأشبه أن يقال : إن القرآن كله نزل في

(١) تخطيط . (٢) ضيائه كرقبه دخول المسجد الحرام ، وفي الإتقان ليس في القرآن من هذا

النوع شيء فيما أعلم . ثم ذكر في باب آخر ما قيل في سورة الكوثر والله أعلم .

(٣) نام نوما خفيفاً وهو النعاس والسنة . (٤) فيما سبق .

البقطة . وكأنه خطر له في النوم سورة الكوثر المنزل في البقطة . أو عرض عليه الكوثر الذي وردت فيه السورة . أو تكون الإغفاءة ليست إغفاءة نوم بل الحالة التي كانت يعتريه عند الوحي وتسمى بُرحاء الوحي . قلت الذي قاله الرافعي في غاية الإلتجاء ، والصواب الأخير والله أعلم . اهـ كلام نهج التيسير . (قلت) في حاشيتي عليه المسماة فيض الخبر قوله والصواب الأخير وهو حمل الإغفاءة على ما كان يعتريه عند الوحي من البرحاء التي هو شدة الكرب والعرق، وإنما كان هو الصواب لأن قوله « آتفا » يدفع كونها نزلت قبل ذلك ، والله أعلم .

النوع الرابع : من الوحي تكليم الله للنبي ﷺ من غير حجاب ولا واسطة^(١) ، وهذا لم يقع لأحد سوى نبينا ﷺ . قال تعالى : ﴿ وما كان لنبر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي بإذنه ما يشاء ﴾ .

النوع الخامس : النفث في الروح ويدل له قوله ﷺ : « إن روح القدس نفث في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستكمل رزقها وأجلها فأتقوا الله وأجملوا في الطلب »^(٢) .

النوع السادس : من الوحي تكليم الله للنبي بلا واسطة من وراء حجاب كما وقع لموسى عليه السلام في الطور ، وكذا الملائكة الذين كلمهم الله في قصة خلق آدم عليه السلام ونحوهم .

النوع السابع : الإلهام ، وقد ذكر الخليلي أن الوحي كان يأتي النبي ﷺ على ستة وأربعين نوعا فذكرها وغالبها يرجع إلى صفة حامل الوحي ،

(١) بقطة كما وقع ليلة الإسراء في فرض الصلاة . (٢) النفث الإلقاء . والروح بالضم الخاطر والقلب . وروح القدس هو جبريل عليه السلام . (٣) اتخذوا واعتدلوا ولا تفرطوا . أخرجه ابن أبي الدنيا في القناعة وصححه الحاكم من طريق ابن مسعود .

ولا تنافي بين ما ذكرناه من الأنواع وبين حديث البخاري السدال على
انحصار الوحي في النوعين الأولين للوجوه الآتية :
«الوجه الأول» : أن ماورد في الحديث بيان للغالب من حال الوحي
فالحصر ممنوع .

«الثاني» : أن ما عدا النوعين الأولين المذكورين في الحديث هو واقع بعد
السؤال المذكور في الحديث .

« الثالث » (١) : أن الحديث لم يعرض لصفة الملك من كونه على
صورته الأصلية له ستائة جناح أو كونه مرئيا على كرسى بين السماء
والأرض وقد سد الأفق - لأنه لم يره كذلك إلا مرتين . أو لم يأت في
تلك الحالة بوحى أو أتاه به لكن على مثل صلصلة الجرس .

وأما مجيء الوحي كدوى النحل كما في حديث سيدنا عمر رضي الله
عنه قال : يسمع عنده كدوى النحل فلا يعارض التشبيه بصلصلة الجرس
لأن الصلصلة بالنسبة إلى النبي ﷺ ودوي النحل بالنسبة إلى
الحاضرين فشبه سيدنا عمر رضي الله عنه الوحي بدوي النحل بالنسبة
إلى السامعين . وشبه عليه السلام بصلصلة الجرس بالنسبة إلى مقامه .
(وأما النفث في الروع) فيحتمل أن يرجع إلى إحدى الحالتين المذكورتين
في الحديث (فإذا أتاه الملك في مثل صلصلة الجرس نفث حيث في روعه) .
(وأما الإلهام) فلم يقع السؤال عنه في الحديث لأن السؤال
الصادر من الحارث بن هشام له ﷺ إنما وقع عن صفة الوحي وصفة
حامله لا عن صفة الموحى إليه وكذا التكلم ليلة الاسراء . .
(وأما الرؤيا الصادقة) فلا ترد على الحديث أيضا لأنها يشاركه غيره فيها وإن كان

(١) هذا الوجه جواب عن الاعتراض على الحصر بكيفية أخرى للوحي لم تذكر في الأنواع السبعة
السابقة .

نعم لا يسمى نبيا لعدم العصمة ، والسؤال إنما وقع عما ينفرد به عن الناس أو لكون السؤال وقع عما في اليقظة ، أو لكون وحى النبوة لا يفي على السائل فاقصر في البيان على ما ينفي عليه ، أو لأن وحى المنام يخرج عن الصفتين المذكورتين في الحديث .

نظهر لك بهذا التقرير أن مجموع أنواع الوحي التي ترجع غالبا لصفات حامل الوحي داخلة في حديث البخاري لما ذكره الحافظ في الفتح ووضحناه لك مفصلا والله أعلم .

فائدتان :

الأولى : في الجواب عن آية ﴿وَأوحى ربك إلى النحل﴾
 أعلم أنه ليس المراد هنا حقيقة الإيحاء لأنه لا يكون إلا للعقل ،
 فالإيحاء إلى النحل محمول على أحد وجهين : (الأول) المراد من الإيحاء إليها إهامها وهدايتها لما يصلح لها في تدبير معيشتها وهندسة بيوتها واتساعها بمسوها . (الثاني) المراد بالإيحاء إليها تسخيرها لما أريد منها .

الثانية : في الجواب عن آية ﴿وَأوحينا إلى أم موسى﴾
 - أعلم أن النبوة والرسالة لا تكونان للنساء لتقصصهن عن الرجال قال تعالى ﴿وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا﴾ فتعين حمل الإيحاء إلى أم موسى على أحد وجهين : «الأول» أن المراد بالإيحاء إليها إهامها بإلقائه في الشبوت وقذفه في اليم ، أو أن ذلك رؤيا منام صادقة لا يقظة . «الثاني» أنه لا يزم من الإيحاء إليها بإرسال ملك في جزئية خاصة بثبوت كونها نبية بمجرد ذلك ، بل إن النبوة لا تثبت إلا بالوحي في شريعة عامة في الرسالة أو خاصة في النبوة مع إخبار الناس أنه نبي فيحترم . والله أعلم .

الباب الثالث

في أقسام الموحى به

اعلم أن الموحى به ينقسم إلى قسمين : وحي متلو ، ووحى مروي عنه ﷺ ، فأما الوحي المتلو فهو قسمان :

(القسم الأول) القرآن وهو أشرفها تمييزه عن البقية من وجوه :

الأول : معانيه وإفادته العربية كلاهما منزل من عند الله تعالى

الثاني : إعجازه من أوجه كثيرة وكونه معجزة باقية على عمر الدهر محفوظة بحفظه تعالى من التغيير والتبديل .

الثالث : أنه منقول بالتواتر .

الرابع : أنه قطعي الثبوت ، وجاحده كافر بالله .

الخامس : يحرم مسه على المحدث .

السادس : يحرم مسه وتلاوته على الجنب والحائض والنفساء .

السابع : تمتنع روايته بالمعنى .

الثامن : تتعين قراءته في الصلاة .

التاسع : يختص بتسميته قرآنا .

العاشر : كل حرف منه بعشر حسنات في التلاوة خارج الصلاة

وسبعين حسنة فيها .

الحادى عشر : يتمتع بيعه في رواية عند أحمد رحمه الله ويكره بيعه عند الشافعية ويجوز عند الباقرين .

الثانى عشر : تسمى الجملة منه سورة وآية .

القسم الثانى : كتب الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وهى : التوراة

والإنجيل والزبور وصحف إبراهيم وموسى ، التى لم يصبها التغير والتبديل وأما الكتب التى أصابها التغير والتبديل بعد فليست من الوحى لتحريفها بأيدي أهل الكتاب قال تعالى ﴿فَمَا نَقْضُهم ميثاقهم لَعْنَاهُمْ وجعلنا قلوبهم قاسية يحرفون الكلم عن مواضعه ونسوا حظا مما ذكروا به ولا تزال نطلع على خائنة منهم إلا قليلا منهم﴾ .

وأما الوحى المروى عنه ﷺ فهو قسمان :

القسم الأول : وحى نبوي مروى عن الرب تبارك وتعالى وهو الحديث

القدسى ، وما روي من (الأحاديث القدسية) أكثر من مائة وقد جمعها بعضهم في جزء كبير ، وأجلها حديث أنى ذر رضى الله عنه المسلسل بالدمشقيين وهو الرابع والعشرون من الأربعين النووية المصدر : بهاء عبادى
إنى حرمت الظلم على نفسى الحديث .

أحكام الحديث القدسي

ويخالف الحديث القدسي القرآن من وجوه :

الأول : أنه ليس بمعجز ولذا لم يتعبدنا الله بتلاوته .

الثاني : لا يحرم مسه على المحدث ونحوه .

الثالث : لا تحرم تلاوته على الجنب ونحوه .

الرابع : تجوز روايته بالمعنى لعارف بما لا يحيل المعاني .

الخامس : لا تجوز قراءته في الصلاة بل يبطلها .

السادس : لا يسمى قرآنا .

السابع : لا يعطى قارئه ذلك الثواب المعطى لقارئ القرآن بل يعطى

ثواب قراءة العلم الشرعي .

الثامن : لا يمتنع بيعه ولا يكره إتفاقا بل يجوز .

التاسع : لا يسمى بعضه آية ولا سورة إتفاقا .

العاشر : أنه ظني الثبوت لأنه نقل إلينا آحادا فلا يكفر جاحده .

الحادى عشر : أنه يشتمل غالبا على المواعظ والحكم دون الأحكام .

الثاني عشر : أنه ينسب إلى الله نسبة إنشاء لأنه المتكلم به أولا

وينسب إلى النبي ﷺ نسبة إخبار لأنه مخبر به عن الله عز وجل

بخلاف القرآن فإنه لا يضاف إلا إلى الله تعالى .

الثالث عشر : لفظه ومعناه من الله يوحى جلي بواسطة الملك .
والحديث القدسي معناه من عند الله مطلقا بإلهام أو منام ، أو بواسطة ملك ، ولفظه من عند الرسول أو الملك .

الرابع عشر : القرآن لا يوحى به إلا بواسطة الملك ، والحديث القدسي يوحى به بالإلهام والمنام والإلقاء في الروح (القلب) وعن لسان الملك .
والله أعلم .

فائدتان

(١) في كيفية رواية الحديث القدسي

لرواية الحديث القدسي صيغتان :

(الأولى) أن يقول الراوى قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه تبارك وتعالى وهى عبارة السلف ، ومن ثم أثرها النورى رحمه الله .

(الثانية) أن يقول : قال الله تعالى فيما رواه عنه رسول الله ﷺ والمعنى واحد .

(٢) في إزالة شبهة

(إن قيل) إن العبارة في الأحاديث القدسية منه ﷺ فكيف قال «بإعبادى» وهو مما لا يليق إلا بالله تعالى .

(فالجواب) أن ذلك خرج مخرج حكاية لسان الخال عن الرب تبارك وتعالى التى شاهدها ﷺ فأضيف إلى الرب بهذا الاعتبار .
والله أعلم

(القسم الثانى) الوحي النبوى المروى عنه ﷺ وذلك بقية السنة ، وهل كلها يوحى أم لا ؟ وآية «وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى» تؤيد الأول ومن ثم قال ﷺ : «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه» .

خاتمة

في ثلاثة عقود

العقد الأول

في حكم ترجمة القرآن الكريم

إعلم أن الترجمة لغة : النقل ، وعرفا قسمان : «ترجمة معنوية تفسيرية» وهي عبارة عن بيان معنى الكلام وشرحه بلغة أخرى من غير تقييد بحرفية النظم ، ومراعاة أسلوب الأصل وترتيبه^(١) «وترجمة حرفية» وهي إبدال ألفاظ الأصل بألفاظ أخرى مرادفة لها من لغة أخرى فليس فيها تصرف في المعنى الأصلي ، وإنما التصرف في نظمه بمحاولة إبدال لغة بلغة أخرى بمثابة خلع ثوب وإبداله بثوب آخر مع كون اللابس واحدا ، وترجمة القرآن ترجمة حرفية بالمثل غير معقولة ولا مقدورة ، والعلماء متفقون على عدم إمكانها فضلا عن وقوعها، وإنما موضع الخلاف هي الترجمة الحرفية بدون المثل بأن تكون باعتبار ما يبدل عليه النظم من المعاني الأولية والخصائص البلاغية التي تدخل تحت مقدور اللغة المترجم إليها والمترجم نفسه وذلك متفاوت قطعاً

(١) سأتى بيان جوارها باتفاق الأئمة مع بيان شرطه .

وهذا النوع ممتنع أيضا لما فيه من الركاقة والتبديل لتنظيم الكتاب والتعدد
والإختلاف في مدلولاته ، وإنك إذا نظرت إلى المترجمين حينما يغالسون
ترجمة كتاب من وضع البشر يمكن الوصول إلى قراره ومعرفة أسراره تجد
تراجمهم مختلفة في الألفاظ والأساليب وتعدد غرض المؤلف والإحاطة بمراده
حتى إنك لتكاد تحكم أنها لم تصدر عن مورد واحد وذلك كله يرجع
لأسباب : منها قصور الفهم ، ومنها فقد اللغة المترجم إليها خصائص اللغة
المترجم منها ، ومنها قصور الترجمة خيانة المترجم أو نحوه ، وإذا كان هذا
في ترجمة كتاب البشر فكيف في ترجمة كتاب واهب القوى والقدر ؟ ومن
حقق النظر في آية الوصية وهي قوله تعالى « فمن بدله بعد ما سمعه فإنما
إثمه على الذين يبدلونه » علم نجر يذيلها على المتعرضين لترجمة القرآن جرا
أوليا لأن الوصية في المال دون الوصية في الدين وقوام أساسه التين وقد
أوصانا الله بحفظ كتابه وصيانيته من التغيير والتبديل وذم رؤساء أهل
الكتاب المخرفين فقال تعالى ﴿ وَإِنْ مِنْهُمْ لَفَرِيقٌ يَلْوُونَ أَلْفَبَهُم بِالْكِتَابِ
لِتُحْسِبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ ﴾ فهذه الآية لا يبعد أن تسحب حكما على لي
الأسن بترجمة القرآن ترجمة حرفية لأن ذلك مظنة لعبث الأبدى به
والاستغناء عنه بغيره وذريعة لتقلص ظله وانتهاك حرمة فهي ضرب من
التغيير والتبديل فيما تولى الله حفظه وأمرنا بالمحافظة عليه فلو وقع ذلك
لأنصرف الناس عنه وانكبوا على تراجمه .

وإن لنا في قصة الفاروق رضى الله عنه لبرة وذكرى حينما امتنع من
كتابة السنن خشية أن تلتبس بالقرآن فقال : إني ذكرت قوما كانوا
قبلكم كتبوا كتباً فانكبوا عليها وتركوا كتاب الله تعالى ، فانظر إلى جهة
سد الذريعة في هذه النازلة مع أنها دون الترجمة فيما لها من المساس
بكتاب الله تعالى وقرآنه المجيد .

على أن علماء اللغات اتفقوا على أن المقومات والعناصر في اللغة العربية أتم وأكمل منها في أى لغة أخرى ذلك لأنها غنية بوفرة مفرداتها وتفوق أساليبها وصلاحتها لكل مايراد منها من دين ودنيا وأخلاق وأدب واجتماع مع فصاحة في ألفاظها وتفنن في طرق تأدية المعنى الواحد ولذا لم تتحمل أى لغة كانت من اللغات بلاغة القرآن المجيد إلا هذه اللغة الشريفة فترجمة القرآن العربى ترجمة حرفية لاتقع صحيحة وافية ولا تكون عن الأصل كافية بل هى له عند التأمل منافية .

ولا يظن أحد أن الترجمة الحرفية ضرورية لتبليغ الدعوة الإسلامية لأنها لوكانت كذلك لنص القرآن على طلبها ، أو بينت بقية الأدلة الشرعية طلبها حتما ، أو قام بها العلماء في الصدر الأول ، حينما كان الإسلام غضا طريا والدعوة إليه وإلى أحكامه نافذة في جميع الجهات . بل بلغ المسلمون الدعوة من عصر النبوة إلى الآن والإسلام ينمو ويستوع بدون حاجة إلى الترجمة المذكورة .

كان المسلمون فيما سلف يقتحمون للسيادة كل وعمر ويركبون لإظهار دين الله كل خطر ويلبسون من برود البطولة والعدل وكرم الأخلاق ما يملأ عيون مخالفيهم مهابة وإكبارا . وكانت اللغة العربية تجر رداءها أينما رفعوا رايهم ، وتنتشر في كل واد وطئته أقدامهم ، فلم يشعروا في دعوتهم إلى الإسلام بالحاجة إلى نقل معاني القرآن إلى اللغات الأجنبية .

وربما كان عدم نقلها إلى غير العربية وهم في تلك العزة والسلطان من أسباب إقبال غير العرب على معرفة لسان العرب حتى صارت أوطان أصحمية تفيض نطقا بالعربية ، ذلك الأمر الذى جعل اللغة العربية تغلب في البلاد والقرآن يدرس باللسان ، الذى نزل به في كل واد ، قد سكنت منذ حين ريعه وتقطعت أسبابه ، وغشيت المسلمين فتن وناموا عن واجب

الدعوة إلى سبيل ربهم فحسروا مظاهر عزهم وفقدوا الوسائل التي تسعد
اللغة العربية فتنتطلق بها ألسنة المخالفين ويدخلون منها إلى الإطلاء على مافي
القرآن من بلاغة وحكمة .

ولا أدري من أى ناحية يريدون ترجمة كتاب الله العزيز : أمن ناحية
أسلوبه وعبارته أم من ناحية دلالاته وإشارته . أم من ناحية مجمله وظاهره
أم من ناحية مشكله ومتشابهه ؟ ﴿فليأتوا بحديث مثله إن كانوا صادقين﴾
﴿قل لكن اجتمعن الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لأبأتون
بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهير﴾ .

والأصولي المحقق يعلم أن قاعدة درء المفاسد تقضى بمنع الترجمة منعاً
باتاً إذ لا تفيد أهلها ولا تحفظ شكلها بل تبعد الأعاجم عن شهود روعة
القرآن وجلاله المهيب حيث يرون معانيه محقرة في ثوب لغتهم الأعجمية ،
وقد جمع سيدنا عثمان رضى الله عنه الناس في القرآن على وجه واحد
خشية التفرق والتنازع الناشئ من التعدد فكيف بالترجمة المتعددة المنسبة
للإختلاف في المدلولات . قالعجب من مسلم يؤيد موضوع الترجمة
الحرفية وهو يعلم أن ذلك يؤدي إلى انتهاك حرمة هذا الحمى والتطاول
على الكتاب العزيز ، إن ذلك ليس من النصيحة لكتاب الله تعالى في شيء
لأن القرآن عرّف في جميع أوضاعه ومراتب وجوده فقد أظهره الله في اللوح
المحفوظ عربياً وعلى ألسنة الملائكة الكرام عربياً وعلى لسان نبينا ﷺ عربياً
وأجمع المسلمون على كتابته وقراءته بالعربية ونوه بعربيته في كثير من الآيات
فقال تعالى : ﴿إنا أنزلناه قرآنا عربياً﴾ وقال : ﴿آعجمى وعربى﴾ فمن أراد
ترجمته بالحرف فإنما أراد تغيير إعجازه وتبديل مقاصده وتحويل قبلته وهدم
عربيته وحل الجامعة الإسلامية العربية وتفكيك الوحدة الشاملة . وإذا كان
جل العلماء كرهوا كتابته بالرسم الإملائي وحشوا على كتابته الرسم العثماني
فترجمته الحرفية التي فيها التعدد ربما ولغة ومدلولاً أحق بالمنع وأجدر .

وقد أخرج الثلاثة وأبو داود عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو . واستثنوا من ذلك نحو الآية والآيتين . وفي كتب المالكية : وحرم إرسال مصحف أو جزئه ماعدا آية أو آيتين لكافر خشية إهائته وإصابته بنجاسة له أو نحو ذلك . فالخير الآن كله في الإنصراف عن ترجمته إلى ترجمة أحكامه وحكمه ومع التعظيم للكتاب والتوقير للسنة .

أما الترجمة التفسيرية المعنوية لأحكامه فجائزة اتفاقا بشرط الثبوت في النقل والتحرى لأقوال الصحابة والتابعين وعلماء السنة فيكون تفسيراً موجزاً صحيحاً كافياً على قدر المستطاع ويعتبر بياناً لا قرآناً وتبليغاً لأحكامه لا معجزاً وتيناً . وينبغي أن يكون ذلك مقروناً ببيان حكم التشريع ومقاصده حتى تتجلى للأعجمي محاسن الدين الخفيف وأسرار الشرع الشريف وبذلك تتم حاجته وتتمكن دعوته فإذا عرف المحاسن سمت نفسه لتعلم لغة القرآن ليتعبد بتلاوته .

هذا هو سبيل المشروع في الدعوة إلى الإسلام والصرط المستقيم لمن يتنقى الوصول لدار السلام وإن أصدق الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي سيدنا محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار .

وأما ما نسب للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه من جواز القراءة بالفارسية ولو لقادر على العربية في الصلاة فقد ثبت عن أبي بكر الرازي وجماعة من الأصحاب رجوع الإمام عن ذلك إلى قول الصحابين وعليه الإعتداد ، والمجتهد إذا رجع عن قول لا يعد ذلك القول المرجوع عنه قولاً له لأنه لم يرجع عنه إلا بعد أن ظهر له أنه ليس بصواب .

وخلاصة البحث أن الخلاف في الصلاة بغير العربية يرجع إلى مذهبين : (أولهما) أن ذلك محظور والصلاة بهذه القراءة غير صحيحة وهو مذهب

الجمهور من أئمة الدين و (ثانيهما) جواز القراءة بالأعجمية عند العجز عن النطق بالعربية وهو مذهب الإمامين أبي يوسف و محمد بن الحسن رحمهما الله تعالى ولا يعد بجانب مذهب الإمامين ما يعزى للإمام أبي حنيفة من صحة القراءة بالفارسية ولو للقادر على العربية لما عرفت من صحة رجوع الإمام عنه . حكى هذا الرجوع عبد العزيز في شرح كشف البزدوى قال صاحب البحر المحيط: والذين لم يطلعوا على الرجوع من أصحابه قالوا أراد به عند الضرورة والعجز عن العربية فإذا لم يكس كذلك امتنع وحكم بزندقة فاعله . وليس الإلحاد ممن قدر أن يقرأ في الصلاة بالعربية فعدل عنها إلى الأعجمية بعيد .

قال القاضى أبوبكر بن العرى وهو من فقهاء المالكية في تفسير قوله تعالى ﴿ولو جعلناه قرآنا أعجميا لقالوا لولا فصلت آياته أعجمي وعربى﴾ قال علمائنا هذا يبطل قول من قال : بأن ترجمة القرآن بإبدال اللغة العربية بالفارسية جائز لأن الله تعالى قال : ﴿ولو جعلناه قرآنا أعجميا لقالوا لولا فصلت آياته أعجمي وعربى﴾ نفى أن يكون للجمجمة إليه طريق فكيف بصرف إلى مانفى الله عنه . ثم قال إن التبيان والإعجاز إنما يكون بلغة العرب فلو قلب إلى غير هذا لما كان قرآنا ولا تبيانا ولا اقتضى إعجازا . وقال الحافظ ابن حجر في فتح البارى : إن كان القارئ قادرا على تلاوته باللسان العربى فلا يجوز له العدول عنه ولا تجزئ صلاته أى بقراءة ترجمته . ثم ذكر أن الشارع قد جعل للعاجز عن القراءة بالعربية بدلا وهو الذكر . وقال شيخ الإسلام ابن تيمية وهو من فقهاء الحنابلة في الرسالة الملقبة بالسبعينية وأما الإتيان بلفظ يبين المعنى كبيان لفظ القرآن فهذا غير ممكن أصلا وعلى هذا كان أئمة الدين . على أنه لا يجوز أن يقرأ بغير العربية لا مع القدرة عليها ولا مع العجز عنها لأن ذلك يخرج عنه أن يكون هو القرآن المنزل اهـ .

أما ترجمة الحديث النبوي فمسألة من فروع روايته بالمعنى فما اتفق على منع روايته بالمعنى كالمشاكل والمشارك والمجمل والمتشابه وجوامع الكلم والصفات المسموعة كما نص على ذلك النووي في شرح مسلم فيمتنع ترجمته وماعدا ذلك فالأصح جواز روايته بالمعنى لعارف بما لا يحيل المعاني فتصح ترجمته بناء على ذلك .

وإنما أطلنا الكلام في هذا المقام لأنه ظهرت في هذه الأزمان الأخيرة فتنة عمياء ومصيبة دهياء أصابت المسلمين في صميم الدين وذلك بالدعوة إلى ترجمة الكتاب المبين ، فكان ذلك مقدمة لرفعه المذكور في الأخبار ، فمن مصوب جاهل ومن ناقد فاضل ومن ساكت متساهل والأمر لله منزل الكتاب . وللشاطبي في الموافقات في هذا المقام كلام نفيس فراجع إن شئت وفقنا الله لحفظ كتابه العزيز^(١) .

العقد الثاني

في عناية العلماء بالقرآن الكريم وعلومه وذكر ما فيه من الأسرار والخصائص . قامت كل طائفة من علماء المسلمين وأئمتهم بفن من فنونه فاعتنى قوم بضبط لغاته وتخريج كلماته ومخارج حروفه وعدد كلماته وآياته وسوره وأجزائه وأنصافه وأرباعه وعدد سجدياته والتعليم عند كل عشر آيات إلى غير ذلك من روايته وحصر الكلمات المتشابهات والآيات المتماثلات من غير تعرض لمعانيه ولا نظر لما أودع فيه فسموا القراء .

(١) راجع في هذا الموضوع الهام رسالة جليلة قيمة للاستاذ العلامة الكبير الشيخ محمد حسين مخلوف العدوي شيخ المالكية ووكيل الجامع الأزهر المتوفى بمصر سنة ١٩٣٦م رحمه الله .

واعتنى النحاة بالمعرب منه والمبنى من الأسماء والأفعال والحروف العاملة وغيرها وأوسعوا الكلام في الأسماء وتوابعها وضروب الأفعال واللام والمتعدى ورسوم خط الكلمات وجميع مايتعلق به حتى إن بعضهم أعرب مشكله وبعضهم أعربه كله .

واعتنى المفسرون بالمفاظه فوجدوا منه لفظا يدل على معنى واحد ولفظا يدل على معنيين ولفظا يدل على أكثر ، فأجروا الأول على حكمه وأوضحوا معنى الخفى منه وخاصوا في ترجيح أحد محتملات ذى المعنيين والمعانى ، وأعمل كل فكره وقال بما اقتضاه نظره .

واعتنى علماء أصول الدين بما فيه من الأدلة العقلية والشواهد الأصبية والنظرية مثل قوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة ، فاستنبطوا منه أدلة على وحدانية الله تعالى ووجوده ويقاله وقدمه وقدرته وعلمه وتنزيهه عما لا يليق به وسموا هذا العلم بأصول الدين . وتأملت طائفة أخرى معانى خطابه قرأت منها ما يقتضى العموم يؤمنها ما يقتضى الخصوص إلى غير ذلك فاستنبطوا منه الأحكام اللغوية من الحقيقة والحجاز ، وتكلموا في التخصيص والإضمار والنص والظاهر والمجمل والمحكم والمتشابه والأمر والنهى والنسخ إلى غير ذلك من أنواع الأقيسة واستصحاب الحال والإستقراء وسموا هذا الفن أصول الفقه .

وأحكمت طائفة صحيح النظر وصادق الفكر فيما فيه من الحلال والحرام وسائر الأحكام فاثبتوا أصوله وفروعه وبسطوا القول في ذلك بسطا حسنا وسموه بعلم الفروع وبالفقه أيضا .

ونظرت طائفة إلى ما فيه من قصص القرون السابقة والأمم الخالية ونقلوا أخبارهم ودونوا آثارهم ووقائعهم وسموا ذلك بالتاريخ والقصص .

وتبه آخرون لما فيه من الحكم والأمثال والمواعظ التي ترفق قلوب الرجال وتكاد
تذكذك شواخ الجبال فاستنبطوا مما فيه من الوعد والوعيد والتحذير والتبشير وذكر
الموت والمعاد والنشر والحشر والحساب والعقاب والجنة والنار فصولا من المواعظ
وأصولا من الزواجر فسموا بذلك الخطباء والوعاظ .

واستنبط قوم مما فيه أصول التعبير من مثل ماورد في قصة يوسف في البقرات
السمان وفي منامى صاحبي السجن وفي رؤياه الشمس والقمر والنجوم وسموه
تعبير الرؤيا ، واستنبطوا تفسير كل رؤيا من الكتاب، فإن عز عليهم إخراجها منه
فمن السنة التي هي شارحة للكتاب، فإن عسر فمن الحكم والأمثال .
ثم نظروا إلى اصطلاح العوام في مخاطباتهم وعرف عاداتهم الذي أشار إليه
القرآن بقوله ﴿وأمر بالعرف﴾

وأخذ قوم مما في آية المواث من ذكر السهام وأربابها وغير ذلك ماسموه علم
الفرائض واستنبطوا منها من ذكر النصف والثلث والربع والسدس والثلث حساب
الفرائض ومسائل العول واستخرجوا منها أحكام الوصايا .

ونظر قوم إلى ما فيه من الآيات الدالة على الحكم الباهرة في الليل والنهار والشمس
والقمر ومنار له والنجوم والبروج وغير ذلك ، واستخرجوا منه علم المواقيت .
ونظر الكتاب والشعراء إلى ما فيه من جلاله اللفظ وبديع النظم وحسن
السياق والمبادئ والمقاطع والتخلص والتلوين في الخطاب والإطناب والإيجاز وغير
ذلك فاستنبطوا منه علوم المعاني والبيان والبديع .

ونظر فيه أرباب الإشارة وأصحاب الحقيقة فلاح لهم من ألفاظه معان ورفائق
جعلوا لها أعلاما اصطلاحوا عليها من الفناء والبقاء والحضور والخوف والهيبة
والأنس والوحشة والقبض والبسط وما أشبه ذلك .

هذه الفنون التي أخذتها الأمة الإسلامية منه وقد احتوى على علوم أخرى .
ولله در القائل في وصفه .

ألا إنه البحر المهيض وغيره من الكعب أنهار تمده من البحر

العقد الثالث

في أحكام تتعلق بقراءة القرآن

(١) القرآن تنزيل من حكيم حميد يجب تعظيمه وتوقيره في كل زمان ومكان وحال ولكننا نرى بعض الناس يقرعون القرآن عند أبواب المساجد وفي الطرقات أو على أبواب البيوت أو في المقابر لا يقصدون بالقراءة إلا استجداء الناس ، وهذه بدعة قبيحة محرمة يجب إلزائها والنهي عنها لما فيها من المهانة لكتاب الله تعالى وأنه يخشى على فاعلها الخطر .

وفي الحديث الشريف كما ورد في الترمذي عن عمران بن حصين رضي الله عنه أنه مر على قارئ يقرأ ثم سأل فاسترجع ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول : من قرأ القرآن فليسأل الله به فإنه سيحى أقوام يقرعون القرآن يسألون به الناس ، وقد روى الديلمي عن علي كرم الله وجهه أنه قال : من أمارات اقتراب الساعة إذا تعلم علماءكم ليجلبوا به دنائيركم ودراهمكم وإذا اتخذتم القرآن تجارة ، وروى أبو نعيم وإلخاكم أن رسول الله ﷺ قال : يكون في آخر الزمان عباد جهال وقراء فسقة ، وروى أبو نعيم أيضا عن أبي أمامة أن رسول الله ﷺ قال : سيكون في آخر الزمان ديدان القراء فمن أدرك ذلك الزمان فليتعوذ بالله منهم .

(٢) ويحرم إخراج القراءة مخرج الغناء الموسيقى المعروف كما يفعله بعض القراء فنراه يتكلف في قراءة كتاب الله تعالى تكلفا يخرج به عن ميزانه العدل إلى رتبة الغناء الهزل و ﷻ لقول فصل وما هو بالهزل ﷻ فالمنطلوب من كل قارئ أن يقرأ القرآن كما قرأه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه بلحون العرب التي يعرفها علماء القراءة ، لا كما يقرؤه المشبهون

بأهل الكتاب ، وروى الطبراني في الأوسط والبيهقي في شعب الإيمان عن حذيفة أن رسول الله ﷺ قال : اقرءوا القرآن بلحون العرب وأصواتها وإياكم ولحون أهل الفسق فإنه سيجىء بعدى قوم يرجعون بالقرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح لا يجاوز حناجرهم ، مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم (رواه الطبراني في الكبير عن حذيفة) والقرآن له أحكام تجويدية مشروعة نص عليها القراء كما روى السلف عن الرسول ﷺ ومحالفها فاسق قال ابن الجزرى :

والأخذ بالتجويد حتم لازم من لم يجود القرآن آثم
لأنه به الإله أنزلا وهكذا منه إلنا وصلا

(٣) ولا يجوز شرب الدخان أثناء قراءة القرآن لما في ذلك من الإخلال بحقه وحرمة المقدسة. وفاعل ذلك محقوت عند الله وعند المؤمنين .
وبالجملة يجب على القارئ أن يحافظ على منزلة القرآن وحرمة وتعظيمه ومكانته العظيمة كما يجب ذلك على السامع ، والله الموفق والهادى إلى سواء السبيل .

هذا ما فتح الله به وألهم ، وتفضل وأكرم ، والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين أجمعين .

((لم بخير))

المنهل اللطيف
في أحكام الحديث الضعيف

الحمد لله الذى رفع مقام العلم وأهله . وأنعم عليهم سوايغ نعمه
وفضله وأكمل دينه وجمع مفرق شمله . والشكر له أن جعل الإسناد من
الدين وأبقاه متصلاً أبداً الآبدى ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد
صاحب الشريعة المطهرة والسنة الواضحة النيرة المخصوص بمجامع الكلم
وبدائع الحكم وعلى آله وأصحابه الذين عزروه ووقروه ، ووفوا بالعهد
ونصروه ، واتبعوا النور الذى أنزل معه ولنا نقلوه ، وعلى سائر حملة الشريعة
حماة الدين القويم ، وهداة الخلق إلى الصراط المستقيم .

وبعد : فيقول العبد الفقير إلى عفو ربه الغنى ، السيد علوى بن
السيد عباس المالكى الحسنى : هذه رسالة لطيفة تحتوى على مسائل
جليلة جمعتها لأمثالى المقصرين من كتب الأئمة المحدثين في بيان الحديث
الضعيف وأقسامه وذكر شروطه وأحكامه لما رأيت البعض يروى ضعيف
الأثر ولا يلاحظ في ذلك الشرط المعتبر وسميتها (المنهل اللطيف في بيان
أحكام الحديث الضعيف) .

أسأل الله أن ينفع بها الطلاب ، ويجعلها لى ذخراً ليوم الحشر
والحساب إنه قدير ، وبالإجابة جدير .

المسألة الأولى

في أقسام الحديث

إعلم وفقك الله تعالى أن الحديث لغة ضد القديم ، وشرعا ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خلقي أو خلقى ، وينقسم إلى ثلاثة أقسام ، قال العراقي في ألفيته :

والأكثرون قسموا هذى السنن :: إلى صحيح وضعف وحسن

فالأول : الصحيح عرفا هو : ما رواه عدل تام الضبط متصل السند غير معطل ولا شاذ ، وحكمه : أنه يحتاج به مطلقا في الأحكام وغيرها لأنه من القسم المقبول .
والثاني : الحسن وهو في تعريفه كالصحيح إلا أنه خف ضبطه ولم تكن رجاله كرجال الصحيح وحكمه أيضا كحكم الصحيح .

والثالث : الضعيف وهو مرادنا في البحث الآن فمعناه لغة ضد القوي واصطلاحا : هو الذى لم يستكمل شروط الحسن بل اختلف فيه شرط من شروطه ، ومثاله حديث (أن النبي ﷺ نَضاً ومسح على الخوذين) لأنه يروى عن أبى قيس الأودى والله أعلم .

المسألة الثانية

في أقسام الحديث الضعيف

اعلم أن الحديث الضعيف قسمان : قسم ينجر ضعفه بوزوده من طرق أخرى كما إذا كان لإرسال أو تدليس فيزول ضعفه ويكون حينئذ من قسم الحسن لغيره فيصير مقبولا معمولا به محتجا به في الأحكام وغيرها ولا يقتضى ذلك الإحتجاج بالضعيف في الأحكام فالإحتجاج إنما هو بالهيئة المجتمعة كالمُرسل حيث اعتضد بمُرسل آخر وبمسند ولو ضعيفا كما قاله

الشافعي والجمهور . وقسم لينجير ضعفه وإن كثرت طرقه وهو ما كان ضعفه لكون راويه متبعا بالكذب أو فاسقا أو نحو ذلك فلا يكون حينئذ من الحسن لغيره ولو مع كثرة طرقه ، نعم يرتقى من درجة المنكر أو مالا أصل له وهذا القسم الثاني من الضعيف يحتاج به في فضائل الأعمال بشروط ، ولا يحتاج به في ثلاثة أمور . الأول : أنه لا يحتاج به في باب العقائد مما يجب لله تعالى وما يستحيل وما يجوز لأنها من اليقينيات التي تتوقف على قوة الحديث دون ضعفه . الثاني : أنه لا يحتاج به في باب الأحكام الشرعية من تحليل أو تحريم لأنه لا يقدم على ذلك إلا بدليل قوي من حديث صحيح أو حسن ، نعم إن ورد حديث ضعيف بكرهية بعض البيوع والأنكحة فالمستحب أن يتنزه عنه ككرهية استعمال الماء المشمس عند الفقهاء عملا بخبر السيدة عائشة رضي الله عنها مع ضعفه لما فيه من الإحتياط وترك ما يريب اهـ . الثالث : أنه لا يحتاج به في تفسير كلام الله تعالى لأنه يتوقف على اعتقاد أن الله قصد بهذا اللفظ هذا المعنى وهذا لا بد فيه من حديث قوي دون الضعيف .

المسألة الثالثة

في شروط الحديث الضعيف المتفق عليها والمختلف فيها

قد ظهر مما سبق في الحديث الضعيف الذي لم ينجر ضعفه لا يحتاج به في العقائد والأحكام والتفسير وإنما يحتاج به في فضائل الأعمال فقط والمراد بها كل مالا تعلق له بالأحكام والعقائد والتفسير وذلك كالترغيب والترهيب بسائر فنونه، ولكن يشترط في العمل به في فضائل الأعمال شروط : الأول : أن لا يشتد ضعفه أو يكون موضوعا فلا يجوز العمل بخبر من انفرد من كذاب أو متهم بكذب ومن فحش غلظه وقد نقل العلائي الإتفاق

على ذلك . الثاني : أن يكون له أصل شاهد لذلك كاندراجه في عموم
أو قاعدة كلية فلا يعمل به في غير ذلك . الثالث : أن لا يعتقد عند
العمل ثبوته بل يعتقد الإحتياط ولا يقدح في اعتبار هذا الشرط الخبر
الذى رواه أبو الشيخ ابن حبان في كتابه (الشواب) عن جابر رضى الله
عنه وابن عبد البر مرفوعا وهو : من بلغه عن الله عز وجل شيء فيه فضيلة
فأخذ به إيمانا به ورجاء لثوابه أعطاه الله ذلك وإن لم يكن كذلك ،
فإنه يدل على صحة اعتقاد ثبوته عند العمل به لأننا نقول إن هذا الخبر
نفسه ضعيف على أنه يجوز أن يحمل على الظنيات التى لا تكون في نفس
الأمر كذلك ، قال السخاوى : ما ذكر من الشروط قد نص عليه الحافظ
ابن حجر وأقره وزيد عليه أن لا يعارضه حديث صحيح واعترضه البعض
بأنه لاجابة إليه لظهور أنه إذا تعارض حديثان ينظر إلى الترجيح ويقضى
هنا بتقديم الصحيح على الضعيف قطعا وزيد عليه أيضا أن لا يعتقد اليقينة
كما نقله ابن القاسم في حاشية التحفة عن بعضهم وفيه نظر بل لا وجه
له لأنه لا معنى للعمل بالحديث الضعيف في مثل ما نحن فيه إلا كونه
مطلوبا طلبا غير جازم فهو سنة وإذا كان سنة تعين إعتقاد سنينه ،
فتلخص مما ذكر أن شروط العمل بالحديث الضعيف ستة : أربعة متفق
عليها ، والخامس اعتبره البعض للإيضاح وأسقطه آخرون لظهوره ، والسادس
مختلف فيه والأرجح سقوطه ، أما الأربعة المتفق عليها فالأول : أنها : أن
يعمل به في فضائل الأعمال . والثانى : أن لا يشتد ضعفه أو يكون
موضوعا من باب أولى . والثالث : أن يكون له أصل شاهد لذلك
كاندراجه في عموم أو قاعدة كلية . والرابع : أن لا يعتقد عند العمل به
ثبوته بل يعتقد الإحتياط وأما الخامس : الذى أسقطه البعض لظهوره فهو
أن لا يعارض حديثا صحيحا . وأما السادس المختلف فيه والأرجح إسقاطه
فهو أن لا يعتقد سنينه وهو خلف في القول كما تقدم والله أعلم .

المسألة الرابعة

في معنى العمل به في فضائل الأعمال

إن قيل إن ثبوت الإستحباب لما ورد فيه الحديث الضعيف بخصوصه مع جواز العمل به هو من جملة الأحكام الشرعية لأن الإستحباب أحد الأحكام الخمسة فيلزم عليه ثبوت الأحكام بالحديث الضعيف وهو خلاف مامر وفيه تناقض والجواب أننا قدمنا سابقا أن العمل بالحديث الضعيف لا بد وأن يكون له أصل شاهد كاندراجة في عموم أو قاعدة كلية فثبوت الإستحباب الذي هو من جملة الأحكام إنما هو بالأصل الشاهد في عموم أو قاعدة كلية دون الحديث الضعيف بخصوصه وإنما هو علامة دالة على اختيار فضيلة ثبت استحبابها بقاعدة عامة كالاحتياط في الدين لأن الحديث الضعيف بمرورده أوجب شبهة الإستحباب فصار الاحتياط أن يعمل به واستحباب الاحتياط معلوم من قواعد الشرع الشريف فالعامل لأمر خيري ورد في ثوابه حديث ضعيف قاصد تحصيل ذلك الثواب بخصوصه في باب المسابقة إلى الخيرات دون أصل الإستحباب لعلمه قبل من قواعد الشرع الشريف، وإذا ورد حديث ضعيف في عمل من الأعمال ولم يكن العمل محتمل الحرمة والكراهة فإنه يجوز العمل به ويستحب فهو محل نظر وإشكال لأن اعتبار الكراهة يقتضي الترك واعتبار الإستحباب يقتضي العمل ، وتدقيق هذا النظر أن يقال إن كان خطر الكراهة أشد بأن تكون الكراهة شديدة والاستحباب المحتمل ضعيفا فحينئذ يترجح الترك على الفعل ولا يستحب العمل ، وإن كان خطر الكراهة أضعف بأن تكون الكراهة على تقدير وقوعها كراهة ضعيفة دون مرتبة ترك العمل على تقدير استحبابه فالاحتياط العمل به، وإن كان ذلك العمل مباحا فلا شك في جواز العمل بالحديث الضعيف لأن المباحات تصير بالنية عبادات فكيف بما فيه شبهة الإستحباب لأجل الحديث الضعيف والله أعلم .

المسألة الخامسة

في إطلاقات الحديث الضعيف

إعلم أن الحديث الضعيف له إطلاقان . الأول : أنه يطلق على ما لم يستكمل شروط الحسن بالمعنى السابق فيكون مقابلاً للصحيح والحسن وقد سبق القول في تحريره . والثاني : أنه يطلق على ما يقابل الصحيح فيعم الحسن لأنه ضعف عن درجة الصحيح وهو في عرف المتقدمين وعرف الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه وعليه يحمل ماورد في كلام المتقدمين مما يروى عنهم ثبوت الأحكام بالحديث الضعيف وذلك كقول الإمام أحمد رحمه الله تعالى : إن ضعيف الحديث يقدم على رأى الرجال وكقول ابن حزم فيما نقله عنه الزركشى من قوله إن الخفية متفقون على أن مذهب أبي حنيفة تقديم الحديث الضعيف على الرأى اهـ فيحمل الضعيف في قوبها على مقابل الصحيح فيعم الحسن وهو حمل حسن نقيس حداً يجمع بين المتأخرين وقول بعض المتقدمين .

المسألة السادسة

في نقل الإجماع على العمل به

أجمع أهل الحديث وغيرهم على أن الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال ومن قال بذلك الإمام أحمد بن حنبل وابن المبارك والسفيانان والعنبري وغيرهم فقد نقل عنهم أنهم قالوا إذا روي في الحلال والحرام شددنا وإذا روي في الفضائل تساهلنا . قال العلامة الرملى في فتاويه مانصه : قد حكى النووي في عدة من تصانيفه الإجماع على العمل

بالحديث الضعيف في الفضائل ونحوها خاصة . وقال ابن عبد البر :
 أحاديث الفضائل لا يحتاج فيها إلى من يحتاج به وقال الحاكم سمعت أبا زكريا
 العنبري يقول : الخبر إذا ورد لم يحلل حراما ولم يحرم حلالا ولم يوجب
 حكما وكان في ترغيب وترهيب غمض عنه وتساهل في روايته ، ولفظ ابن
 مهدي كما قال في المدخل ، إذا روينا عن النبي (صلى الله عليه وسلم) في الحلال والحرام
 والأحكام شددنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال ، وإذا روينا في الفضائل
 والثواب والعقاب تساهلنا في الأسانيد وتسامحنا في الرجال . ولفظ الإمام
 أحمد رضي الله عنه في رواية الميموني عنه الأحاديث الرقائق يحتمل أن
 يتساهل فيها حتى يحىء فيها حكم ، وقال في رواية عياش الدوري عن
 ابن إسحاق أنه رجل تكتب عنه هذه الأحاديث يعنى المغازي ونحوها وإذا
 جاء الحلال والحرام أردنا قوما هكذا ، وقبض أصابع يديه الأربع اهـ قال
 الإمام الرملي الأحاديث الشديدة الضعف إذا انضم بعضها إلى بعض يحتاج
 بها في هذا الباب ومذهب النسائي رحمه الله أن يخرج عن كل ما لم يجمع
 على تركه والمراد بالمتروك في كلامه من لا يروى ذلك الحديث إلا من جهته
 ويكون مخالفا للقواعد المعلومة أو عرف بالكذب في كلامه ولم يظهر منه
 وقوعه في الحديث كما نص على ذلك في النقاية ومذهب أبي داود أنه
 يخرج الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره ويرجح على الرأي اهـ ونقل
 ابن الصلاح عن الحافظ ابن العربي المالكي أنه لا يجوز العمل بالحديث
 الضعيف مطلقا اهـ واستدل ابن العربي رحمه الله تعالى لذلك بأن
 الفضائل إنما تتلقى من الشرع فإثباتها بالضعيف اختراع عبادة وشرع في
 الدين لم يأذن به الله تعالى ، قلت وعجيب من الحافظ المذكور ذلك فإن
 العمل بالحديث الضعيف إنما هو لانتفاء فضيلة بأمانة ضعيفة من غير أن
 يترتب على ذلك مفسدة على أنه يمكن توجيه كلامه بأنه أراد بالحديث

الضعيف الذي اشتد ضعفه جدا حتى أنه سقط عن درجة الإحتجاج والإعتبار عند أولى الأنظار ، فظهر بهذا أن العمل بالضعيف في فضائل الأعمال أمر مجمع عليه عند أولى العلم ولا منازع فيه بعد ما تقدم لك سابقا من التوجيه . والله أعلم .

المسألة السابعة

في بيان أضعف الأسانيد

اعلم أن أضعف الأسانيد كما ذكره علماء المصطلح بالنسبة إلى أبي بكر الصديق : هو مارواه صدقة بن موسى الدقيقي عن أبي يعقوب فرفد ابن يعقوب السبخي عن مرة الطيب عن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه .
وأضعف أسانيد أهل البيت : هو مارواه عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن الحارث الأعور عن علي رضي الله تعالى عنه .
وأضعف الأسانيد إلى أبي هريرة هو مارواه السري بن إسماعيل عن داود ابن يزيد الأودي عن أبيه يزيد عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه .
وأضعف الأسانيد إلى أنس بن مالك : هو مارواه داود بن الحخير عن قحذم عن أبيه عن أبان بن أبي عياش عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه .
وأضعف الأسانيد إلى عمر بن الخطاب : هو مارواه محمد بن القاسم ابن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن أبيه عن جده فإن محمدا والقاسم وعبد الله لا يحتاج بهم .
وأضعف الأسانيد إلى السيدة عائشة : هو مارواه الحارث بن شبل عن أم النعمان عن عائشة رضي الله تعالى عنها .
وأضعف الأسانيد إلى ابن مسعود : هو مارواه شريك عن أبي فزارة عن أبي زيد عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه .
وأضعف الأسانيد إلى ابن عباس : هو مارواه محمد بن مروان المشهور بالسدي الصغير عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال ابن حجر : هذه سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب ، والله أعلم

المسألة الثامنة

في حكم ما قيل بضعفه في الصحيحين

اعلم أن ما ذكر في الصحيحين من الضعفاء كمطر الوراق وبقية وإسحاق ونعمان بن راشد لم يذكر على سبيل الإحتجاج بل على سبيل المتابعة والإستشهاد أو أنه ذكر لعلو الإسناد أو أن ذلك ضعيف عند غيرهما ، ثقة عندهما ، فيكون من قسم المضعف ولا يقال : إن الجرح مقدم على التعديل لأن شرط قبوله بيان السبب ، حكى ذلك النووي رحمه الله عن ابن الصلاح وأقره ، واعلم أن عدة من تكلم فيها بالضعف من أحاديث الصحيحين مائتان وعشرة : ثمانية وسبعون منها للبخاري ومائة لمسلم واثنتان وثلاثون يشتركان فيها وقد نظم ذلك أبو البركات الدردير فقال :

تكلم في ري بضعف لما روى إماما الحديث الحائزا قصب الهدى

فدعد لجضى وقاف لمسلم وبل لهما فاحفظ وقيت من الردى

فرى بمائة وعشرة ودعد بثمانية وسبعين وقاف بمائة وبل باثنين وثلاثين وهي المشتركة وقال ابن الصلاح في الكلام على ذلك سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وهي معروفة عند أهل هذا الشأن اهـ . قال العراقي وقد أجاب عنها العلماء ومع ذلك فليست يسيرة بل كثيرة وقد جمعها في تصنيف مع الجواب عنها اهـ .

والمراد أنها كثيرة في نفسها قليلة بالنسبة لما لم يضعف في الصحيحين . واعلم أن رجال البخاري الذين انفرد البخاري لهم بالإخراج دون مسلم أربعمائة وبضع وثمانون رجلا تكلم في الضعف في ثمانين منهم وغالبهم من شيوخه الذين لقبهم وخبر حديثهم ، وأما رجال مسلم فستمائة وعشرون رجلا تكلم في

وقد نظم ذلك بعضهم فقال :

ضعفوا قس من رجال ابن حنبل

ج ثمانين للخيارى النفسى

وهنا مسألة لها مناسبة بما نحن فيه وهي : أن علماء الفن اختلفوا فيما رواه البخاري ومسلم أو أحدهما بسند متصل في صحيحهما ولم يكن متواترا هل يحكم عليه بالصحة ظنا أو قطعاً فذهب الأكثرون إلى الأول لأن أخبار الآحاد لا تفيد إلا الظن ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيها إجماعها على أنه مقطوع يكون ذلك من كلام النبي ﷺ ، وذهب ابن الصلاح إلى الثاني فقال : يقطع بصحة ما أسنده أو أحدهما سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد اهـ .

ثم اعلم أن الحديث المضعف هو الذي ضعف رجاله قوم وخالفهم في ذلك آخرون فحكموا بتوثيقهم فهذا يسمى بالمضعف يعنى الذي لم يتفقوا على تضعيفه فهو أحسن حالا من الضعيف اتفاقا ، ولذا أجازوا دخوله في كتب الصحاح دون الضعيف فلينبه . والله أعلم .

المسألة التاسعة

في مقاصد مفيدة تتعلق بضعف الحديث

اعلم أنه ذكر في الفتاوى الظهيرية أن الأخبار المروية عن الرسول ﷺ على ثلاثة مراتب : متواتر فمن أنكره كفر ، ومشهور فمن أنكره كفر عند الكل إلا عند عيسى بن أبيان فإنه يضل ولا يكفر وهو الصحيح ، وخبر الواحد فلا يكفر جاحده غير أنه يأنم بترك التثبت ، ومن سمع حديثا فقال سمعناه كثيرا بطريق الاستخفاف كفر والعياذ بالله تعالى اهـ .

واعلم أن ابن الصلاح قال : لا يمكن تصحيح ولا تحسين ولا
تضعيف في الأعصر المتأخرة حتى في عصره ، وذهب النووي إلى خلافه
وأن التصحيح ممكن وفضل الله واسع ، ثم إن الحكم على الحديث
بالصحة أو الحسن أو الضعف إنما هو بالنسبة لظاهر الإسناد لا لما في
نفس الأمر إذ قد يجوز الخطأ والنسيان على العدل الصدوق كما يجوز
الصدق على غيره اهـ .

وينبغي لزوي الحديث الضعيف أن يصرح بضعفه أو يأتي في روايته
بصيغة ترميض يكتفى بها عن التصريح بالضعف : كذكر ، ويروى ،
وزوي ، وروى بعضهم ، ولا ينبغي الجزم بنقله خوفا من الوعيد ، بخلاف ما إذا
رويت حديثا صحيحا فإن روايته تكون بصيغة الجزم ولو نقلته بلا سند كقال
ولا تأت بصيغة الترميض وإن فعله بعضهم ، نص على ذلك المحدثون .

واعلم أن العدل إذا روى عن الضعيف لا تعد روايته عنه تعديلا له
لإمكان أن يكون ذلك منه احتياطاً أو لدليل آخر وافق ذلك الحديث أو
لكونه ممن يرى العمل بالحديث الضعيف وتقديمه على القياس ، وقيل :
هو تعديل ورجحه الأصوليون وقياسه أنه تصحيح أيضا عندهم .

والله أعلم

المسألة العاشرة

في بيان الكتب الخالية من الحديث الضعيف

صرح سيدي عبدالله بن الحاج إبراهيم العلوي بالكتب التي يعزى إليها
صحيح لصحتها وذكر أن غيرها فيه الصحيح والحسن والضعيف وكل هذا ذكره
في شرحه هدى الأبرار على طلعة الأنوار بعد قوله فيها : ... وزد :

* للحاكم التاريخ ولجته *

ونصه المنتقى لأبن الجارود كل ما يعزى إليه صحيح ، وكذلك المستخرجات وموطأ مالك والصحيحان عند السيوطي وغيره وصحيح ابن خزيمة وأبي عوانة وابن السكن وابن حبان فالعزو إليها معمم بالصفة كما في الجامع لصفى الدين أحمدي ، وما عدا ما ذكر فيه صحيح وحسن وضعيف اهد منه بلفظه

ونقل ذلك شيخنا المحقق في إضاءة الخالك وقال بعد ذلك : وقد نظمت برمته وزدت عليه ببيان حال مستدرك الحاكم وما استظهرته فيه بعد انتقاء الذهبي له وما قاله العراقي فيه بقولي غفر الله لي

وما إلى الموطأ الفخم نسب	كذا الصحيحان صحيح اتعجب
كالمنتقى لنجل جارود وما	كان إلى المستخرجات ينسب
كذا صحيح ابن خزيمة السني	كجمل حبان ونجل السكن
كما إلى أبي عوانة الأبسي	نسبه أولو القى والرتب
فالعزو للألي جميعا قدموا	بصفة لدى الذكي معلوم
وما عدا المذكور فيه حسن	كذا صحيح وضعيف ين
في هدي الإبرار كذا ونسبه	إلى صفى الدين فيما هذه
قلت وما الحاكم في المستدرك	أخرجه فيه انتقاد للذكي
فينبغي تصحيح ماله الأبي	صحيح حيثما ارتضاه الذهبي
لكونه اختصره وانتقدا	عليه ما أمكنه بل اعتدى
وسلم الجمل فمن ذاك اتضح	أن الذي سلمه بالقطع صح
لأنه إمام هذا الفن	ونقده فيه احتياط معنى
قال العراقي الحق أن يستقرا	كلا وما حقق فيه بجرى
من صحة أو حسن أو ضعف وذا	يضرر مما قد ذكرت مأخذاً
إذ الإمام الذهبي تكفلا	بشأنه ورد منه جملاً

قلت : يتعين على كل طالب لعلم الحديث باحث عن كتبه
الصحيحة وغيرها حفظ أيأتي هذه لتحريها للكتب الصحيحة ونبيها
على الكتب التي جمعت الصحيح والحسن والضعيف ، وبالله التوفيق اهـ
كلامه . فجزاه الله أفضل الجزاء آمين

خاتمة

قد ذكر صاحب كتاب التراتيب الإدارية المحدث العلامة شيخنا الحافظ محمد عبدالحمي الكتاني استدراكه على الخزاعي رحمه الله واضع كتاب التخریج بأنه غالباً يصدر الأحاديث بلفظ روي وقد يستعمل ذلك ويطلقه حتى في أحاديث الصحيحين قال : مع أن روي لا تستعمل إلا في الأحاديث الضعيفة كما قال ابن الصلاح والنووي والعراقي وغيرهم وبه على ذلك المنذري في أول الترغيب والترهيب ، وقال أيضاً في موضع آخر ويظهر بتتبع الكتاب أن مؤلفه أبا الحسن رحمه الله لم يكن عظيم المزاولة للصناعة الحديثية اهـ بتصريف فانتقد هذا المحدث ذكر الحديث الصحيح والحسن بلفظ روي وهو مما يؤيد ماسبق والله أعلم .

تمة

القاعدة عند المحدثين أنه لا يقدم أحد على البخاري في العزو ويعزون الحديث للصحيحين إذا كان فيهما ولكن يسوقون لفظه لمسلم مثلاً لشدة محافظته على الألفاظ النبوية ولذا انتقد صاحب كتاب التراتيب الإدارية الشيخ الكتاني وهو المحدث الجليل كتاب التخریج لأن الحسن الخزاعي من هذه الناحية الجليلة وذلك لأنه صدر الخزاعي كتابه يحدث تهادوا تحابوا . وحديث : تهادوا تزدادوا حياً ، وقال فيه : ذكره القاضي محمد بن سلامة في كتاب الشهاب اهـ مع أن الحديث مخرج في كثير من السنن والمعاجم بل وفي الموطأ في المهاجرة ، قال : وعجب صدور ذلك من مالكي ومحدث إلى آخر ما قال كما أن القاعدة أيضاً عندهم أنه لا ينسب الحديث إلى كتاب بلا إسناد والله أعلم .

فائدة

ذكر العلماء كتباً لا ينبغي للإنسان أن ينقل منها حديثاً إلا بعد المراجعة والتتقيب بل بعضها يغلب فيه ذكر الأحاديث الموضوعة وذلك مثل كتاب شمس المعارف ونزهة المعارف لعبد الرحمن الصفوري فلا ينبغي الاعتماد عليها لكثرة الأحاديث الموضوعة فيها حتى إن برهان الدين محدث دمشق حذر من قراءتها وحرمها الجلال السيوطي ومثلها سيرة البكري صاحب فتوح مكة ذكر ابن حجر رحمه الله تعالى أنها كذب وغالبها باطل وكذا فتوح الشام للواقدي وقصص الأنبياء وبدائع الزهور ومؤلفات الواحدي والكلبي فقد نص على حرمتها الجلال السيوطي ثم قال : فكم من مؤلف حاطب ليل وجارف سيل وناقد لا يفرق بين الصحيح والضعيف وظن أن كل مدور رغيث ويأتي ببعض الحجج الواهية التي تؤيده للمهاوية والله أعلم .

هذا ما فتح الله به وأنعم ، وتفضل وأكرم ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ونسأله عز وجل قبول العمل ، والحفظ من الزلل ، فإن التقصير شأن البشر والكمال لواهب القوى والقدر .
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله عدد ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون والحمد لله رب العالمين .

هذا ما يسر جمعه

من فتاوى ورسائل سيدي الوالد الإمام علوي بن عباس المالكي الحسني
وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه

السيد محمد بن علوي المالكي الحسني
ربيع الأول ١٤١٣ هـ

فهرس الموضوعات

الموضوع

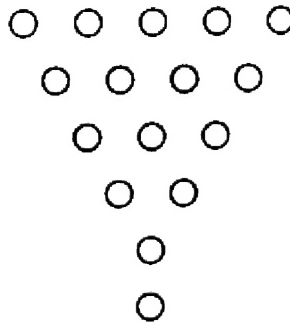
مر

.....	المقدمة
٣ خلاصة موجزة عن السيد علوي المالكي
٦ له مقاليد السموات والأرض
١٣ وذلك تأويل ما لم تسطع عليه صبرا
١٤ ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا
١٥ وأذن في الناس بالحج
١٧ كانتا رتقا
١٨ الجمع بين آيتين
٢١ ليسوا سواء
٢٢ هذا ربي
٢٤ قواعد البيت الحرام
٢٦ حكمة استقبال القبلة
٢٧ لتفسدن في الأرض مرتين
٢٨ حول نزول القرآن
٣٠ مسألة إبدال الصاد سينا في القرآن
٣٢ مخارج الحروف (لا حسد إلا في اثنتين)
٣٤ معنى زيادة العمر ونقصه
٣٦ كثرة النساء في الجنة
٣٧ بدعية الكتابة على الكفن
٣٩ معنى قوله : الطلاق يهتز منه العرش
٤١ الفرق بين الراوي والمخرج
٤٢

٤٣ جواب سؤال في المنطق
٤٤ حول تفضيل سيدنا علي على الشيخين رضي الله عنهم
٤٦ تحكيم الشريعة الإسلامية
٥١ جواب سؤال
٥٣ المذاهب الأربعة وأصولها
٥٨ المذاهب الشافعي وأصوله
٦٠ عمل أهل المدينة
٦٨ قسم العبادات
٦٩ المياه والطهارة
٧٠ استعمال ماء زمزم لإزالة النجاسة
٧٢ من أحكام النفاس
٧٤ حكم نجاسة الكلب والخنزير
٧٦ حكم العاج
٧٧ التلطف بالنية
٧٩ استقبال الإمام الناس بوجهه
٨٠ مسائل متعددة في الصلاة
٨٢ قراءة البسمة في الصلاة
٨٤ الدعاء بعد الصلاة
٨٥ إعادة الظهر بعد الجمعة ... وبحوث مهمة أخرى
٨٨ الأذان الثاني للجمعة
٩٢ إنارة الشمعة عن عدد الجمعة
٩٥ بحث عن ثبوت رمضان بالحساب أم بالرؤية

١٠٠ حول صلاة التراويح
١٠٢ نقل الزكاة من بلد إلى بلد
١٠٣ مسائل عن الحج والعمرة
١٠٥ الميقات ذو الحليفة والجحفة
١١٠ أحكام الجنائز والقبور
١١١ تلقين الميت
١١٢ الأذان في القبر
١١٥ كراهة نبش القبور وعذاب القبر
١١٧ وليمة الميت
١٢٠ حمام الحرم
١٢٢ مسائل في الأنكحة والطلاق
١٣٤ خلاصة مهمة في الطلاق المعلق
١٣٥ خلاصة مهمة في الطلاق الثلاث
١٣٩ الوقف وأحكامه
١٥٢ الفوائد البنكية
١٥٥ مسائل متعددة
١٥٦ تكرار الثواب بتكرار العدد
١٥٨ قضية ترسة مقبرة المعلاة
١٦٥ قبر والده المصطفى (عليه السلام)
١٦٧ التدخين وحلق اللحية
١٧١ المقارنة بين عشر ذي الحجة وآخر رمضان

١٧٦ الجواب عن جملة أسئلة
١٨٠ ذكرى المولد
١٨١ سماع الآلات
١٨٢ زي الكفار
١٨٥ رسالة في إبطال القول بوحدة الوجود
١٩٧ رسالة عن الإلهام
٢١٢ رسالة مهمة في أحكام التصوير
٢٢٢ رسالة العقد المنظم
٢٤٥ رسالة المنهل اللطيف
٢٦١ فهرس الموضوعات





مطابع الرشيد - المدينة المنورة - ت: ٨٣٦٨٣٨٢

